



السادة / قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٩ للنظر في اعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وجدول الأعمال المعروض على الجمعية.

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محضر الجمعية العامة المشار إليه (الموثق)

"وتفضلوا بقبول فائق الاحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ جمال سيد محمد حواش



تحريرا في ٢٠٢٥/١٠/٢٢



محضر الجمعية العامة العادية
لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
المنعقدة بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٢٥
بشأن
النظر في اعتماد القوائم المالية عن العام المالي
المنتهى في ٣٠/٦/٢٠٢٥

في تمام الساعة الرابعة عصر يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٩/٢٩ عقدت الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وجدول الأعمال , وذلك بمقر قاعة إجتماعات شركة جسور (النصر للتصدير والإستيراد سابقاً) برئاسة السيد الكيمائي / سعد إبراهيم أبو المعاطي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين" صدق الله العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وكل عام وحضر اتركم بخير،،

نستهل اعمال الجمعية العامة العادية للشركة بالترحيب بجميع السادة الحضور من أعضاء الجمعية العامة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"

كما نرحب بالسادة مر اقي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والسادة شعبة تقييم الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكتب نصر أبو العباس وشركاه مر اقب الحسابات الخارجي للشركة والسادة المدعوين والسادة المساهمين والسادة الضيوف .

وكل عام وحضر اتركم جميعا بخير ونسأل الله عز وجل ان نجتمع دائما علي خير ونتمنى التقدم والازدهار الدائم لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما".

ونخص بالترحيب:-

السادة الحضور من اعضاء الجمعية العامة الموقرين:

العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة	كيمائي/ سعد محمد هلال
العضو المنتدب المالي والإداري للشركة القابضة	د./ حازم عبد الوهاب عبد الرازق
عضو مجلس إدارة الشركة القابضة	أستاذ/ خالد الغزالي محمد حرب
عضو مجلس إدارة الشركة القابضة	أستاذ/ أحمد عبد الرحيم ناجي
عضو مجلس إدارة الشركة القابضة (on line)	أستاذ/ أحمد محمد فؤاد
عضو مجلس إدارة الشركة القابضة	كيمائي/ عماد حمدي حمدان
ممثلاً عن اللجنة النقابية بشركة كيما	أستاذ/ مصطفى مغربي

كما نخص بالترحيب السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما":

رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي	محاسب/ محمود منتصر إبراهيم
عضو منتدب تنفيذي	مهندس/ سامح طلعت محمد
عضو معين غير متفرغ	محاسب/ أحمد فايز عبد المحسن عبدربه
عضو معين غير متفرغ	دكتورة/ نيرمين نبيل محمد أبو العطا



أستاذ/ محمد ياسين عبد القادر
أستاذ/ عماد محمد الصاوي
كيميائي/ حجازي محمد حجازي محمد
عضو معين غير متفرغ (ممثل هيئة التأمين والمعاشات)
عضو معين غير متفرغ (ممثل هيئة التأمين والمعاشات)
عضو منتخب
كما نرحب بالسادة المستشارين بوزارة قطاع الأعمال العام

ونرحب أيضاً بالسادة الحضور ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات :

الجهاز المركزي للمحاسبات وقد مثله في الحضور :-

محاسب/ وائل عزمي مليجي
محاسب/ محسن رشاد عبد الودود
محاسب/ أشرف محمد زيان
محاسب/ حسام فاروق علي زايد
وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة

كما نرحب بالجهاز المركزي للمحاسبات - الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الاداء :-

محاسب/ غادة صلاح الدين حسن
محاسب/ هالة محمد عبد الباقي
محاسب/ نهى محمود حسن
وكيل الوزارة - رئيس قطاع الكيماويات
مدير عام الكيماويات
رئيس مجموعة مراجعة شعبة الكيماويات

ونرحب أيضاً بالسادة مر اقبى الحسابات الخارجيين للشركة مكتب نصر أبو العباس وشركاه:

محاسب/ محمد عبد العزيز محمد
محاسب/ معتز عبد المنعم زكي
محاسب/ كريم مهدي عبد السميع

ونبدأ أعمال الجمعية العامة باقتراح ترشيح الاتي :-

١- أمين سر الجمعية:-

• السيد الأستاذ/ جمال سيد محمد حواش - مدير إدارة الحسابات (القرار/ موافقة بالاجماع)

٢- جامعي الأصوات :-

-السيد المحاسب/ محمد عبد الشافي سعيد - أخصائي شئون إدارية (القرار/ موافقة بالاجماع)

-السيدة المحاسبة/ مها عبد الرحمن نجم الدين - أخصائي بالشركة القابضة (القرار/ موافقة بالاجماع)

٩٣,٨٣%

نسبة الحضور

-السادة مر اقبى الحسابات برجاء الإفادة عن مدي صحة الإجتماع من ناحية الالتزام بالإجراءات القانونية واستيفاء النسب المقررة.

الإجتماع صحيح وفقاً للإجراءات القانونية والإدارية ... شكراً جزيلاً



بعد استيفاء كافة الاجراءات القانونية المطلوبة والتأكد من صحة انعقاد الجمعية ننقل الان الى جدول اعمال الجمعية العامة العادية :-

البند الأول

التغييرات التي تمت على تشكيل مجلس إدارة شركة "كيما" خلال العام الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤
وتعيين السيد المهندس / سامح طلعت محمد حسن عضواً منتدباً تنفيذياً استكمالاً لدورة
المجلس التي تنتهي في ٢٠٢٧/٥/١٥:
قرار الجمعية / الموافقة بالإجماع.

ومن هنا نوجه كل الشكر والتقدير للسيد المهندس / عبدالمجيد حجازى العضو المنتدب التنفيذى السابق على الفترة التى أدار فيها شركة كيما , والشركة الآن تحقق نجاحات متوالية .خير خلف لخير سلف .

البند الثاني

التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المنتهية في ٢٠٢٥ / ٦ / ٣٠،
وكذا تقرير الشركة عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن ذات العام .

-ونعطي الكلمة الان الي السيد المحاسب/ محمود منتصر إبراهيم (رئيس مجلس الإدارة) لعرض ملخص تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ونتائج الاعمال والانجازات المحققة عن العام المالي الحالى .
 السيد المحاسب/ محمود منتصر (رئيس مجلس الإدارة)

شكراً لحضراتكم ونرحب بكم وبالشركة القابضة وقياداتها ومجلس إدارة شركة كيما , بداية أشكر السادة مرافق الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات على مجهوداتهم وملاحظاتهم القيمة والتي بالفعل نأخذها كمنهج عمل ونحاول تفادى كل الملاحظات القيمة التي أعطوها لشركة كيما , والفترة السابقة كان التركيز على الطاقة الإنتاجية لأن هذا أساس الشركة لكي تتحقق الأرقام والمبيعات والأرباح , وذلك بفضل الله , حققت الشركة في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مايقارب من مليار جنيه , ولكن هذا العام هو ربح حقيقى وليس كما بالعام الماضى الذى كان فيه جزء إعادة تقييم أصول , ولكن هذا العام هو ربح صافى نتيجة تشغيل فعلى للشركة , وأعطى الكلمة للسيد المهندس/سامح طلعت العضو المنتدب يتلو على حضر انكم تقرير مجلس الإدارة .



السيد المهندس/ سامح طلعت (العضو المنتدب التنفيذي)

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

السيد الكيميائي / سعد ابوالمعاطى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة
السيد الكيميائي / سعد محمد هلال العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية
السادة الكرام أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وأعضاء الجمعية العامة
السادة الكرام أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات وتقييم الاداء

السادة الكرام مراقبي الحسابات مكتب نصر أبو العباس

السادة الكرام الزملاء أعضاء مجلس إدارة شركة كيما

السادة الكرام مساهمي الشركة وجميع السادة الحضور

اهلا ومرحباً بحضراتكم جميعاً يشرفني ان استعرض مع حضراتكم اليوم نتائج اعمال
الشركة عن العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ واتوجه بخالص الشكر والتقدير للسيد
الكيميائي / عبدالمجيد محمد حجازى العضو المنتدب التنفيذي السابق للشركة حيث ان نتائج
الاعمال المعروضة نتاج لجهود سيادته مع الزملاء القيادات وجميع العاملين بالشركة

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي وزير قطاع الأعمال العام
(المهندس / محمد شيمي) والسيد الكيميائي / سعد أبوالمعاطي رئيس مجلس إدارة الشركة
القابضة للصناعات الكيماوية والسيد المحاسب / عماد الدين مصطفى العضو المنتدب
التنفيذي السابق للشركة القابضة للصناعات الكيماوية لمتابعتهم المستمرة والدائمة وخاصة
خلال الفترة العصيبة التي تعرضت لها الشركة بتوقف المصانع عن الإنتاج والمتابعة
المستمرة من سيادتهم على مدار ٢٤ ساعة للمعاونة للتغلب على التحديات واتخاذ القرارات
الصائبة الى ان تم بفضل الله تعالى إعادة المصانع للعمل مرة أخرى فليسعادتهم
منا كل الشكر والتقدير



ويطيب لي في البداية أن أقدم ملخص لأهم الإنجازات التي تحققت خلال العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ علي النحو التالي :

أولاً: الإيرادات

بلغت الإيرادات الإجمالية المحققة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٨,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٦,٥ مليار جنيه في العام المالي السابق بزيادة قدرها نحو ٢ مليار جنيه وبنسبة تطور ١٣٢٪.

ثانياً: سجل أداء شركة " كيما " خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠

عن تحقيق صافي ربح قبل الضرائب بنحو ٩٩٩ مليون جنيه مقابل نحو ٢,٣ مليار جنيه في العام المالي السابق (متضمنة تقييم أراضي بقيمة ٢,٠٣٥ مليار جنيه) .

هذا وبالرغم من الإنجازات التي تحققت خلال العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ إلا أن الشركة عانت كثيراً خلال العام من عدم انتظام أمدادات الغاز الطبيعي الأمر الذي أدى إلي ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة بمصنع الأمونيا عن المعدلات الطبيعية بالإضافة إلي زيادة تكلفة مستلزمات التشغيل نتيجة الزيادات السعرية وتغيرات سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار.

ثالثاً: بلغ صافي الفائض بعد الضرائب خلال العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

نحو ٩٨٧ مليون جنيه مقابل نحو ٢,٥ مليار جنيه في العام المالي السابق (متضمنة تقييم استثمار عقارى بقيمة ٢,٠٣٥ مليار جنيه) وطبعاً هذه الإنجازات والأرقام المحققة بمجهود فريق العمل . برغم التحديات التي واجهتها الشركة خلال الفترة السابقة نتيجة عدم انتظام إمدادات الغاز الطبيعي وأعقبه توقف خلال العام لمدة ٣٨ يوم , وهذا كان له أثر على الإنتاجية والأرقام وتكلفة المنتجات وعلى الرغم من تحقيق فائض هذا العام إلا أنه قد تأثر مما تحملته الشركة من فوائد القروض التي حصلت عليها لإعادة تأهيل مصانع شركة " كيما " بنحو ١,٤٦٠ مليار جنيه مقابل نحو ١,٢٠٧ مليار جنيه في العام السابق.



رابعاً: الصادرات

بلغت قيمة الصادرات خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٣١,١ مليون دولار بما يعادل ٦,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٤,٨ مليار جنيه في العام المالي السابق بنسبة تطور ١٣٨ %.

خامساً: يوجد بالشركة حالياً

نحو ١٧٣٦ عامل بلغت أجورهم السنوية نحو ٣٩٧ مليون جنيه .

سادساً: بلغ رصيد النقدية وما في حكمها بالبنوك في ٢٠٢٥/٦/٣٠

نحو ٣,٠٥٧ مليار جنيه مقابل نحو ٣,١٠٣ مليار جنيه العام السابق.

سابعاً: الشركة مملوكة حالياً

بنسبة ٦٩,٨٪/ للشركة القابضة لصناعات الكيماوية والباقي مساهمات تخص صناديق التأمين الإجتماعي للعاملين ببنك مصر وقطاع الأعمال العام والأفراد .

ثامناً : وفيما يلي ملخص بالقوائم والمؤشرات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ :

أ – قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

(بالمليون جنيه)

البيان	فعلي عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤	فعلي العام السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣	نسبة التطور
الإيرادات / المبيعات	٨٦٠٣	٦٥٣٢	٪١٣٢
تكلفة المبيعات	٥٣٠٠	٤٣٩٦	٪١٢١
مجمل الربح	٣٣٠٢	٢١٣٦	٪١٥٥
صافي الربح قبل الضرائب	٩٩٩	٢٣٢٦	٪٤٣-
صافي الربح بعد الضرائب	٩٨٧	٢٥٣٨	٪٣٩ -



ب- قائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/٦/٣٠

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠٢٥/٦/٣٠	٢٠٢٤/٦/٣٠	التغير %
صافي رأس المال العامل	٤١٧٣	٣٢٠٤	%١٣٠
حقوق الملكية	١٥٣٦٣	١٤٥٦٠	%١٠٥
رأس المال المصدر والمدفوع	٩٩٣٣	٩٩٣٣	%٠

وفي الختام

يتشرف مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما " بأن يتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم بدور فعال في تقديم مساعدات وتوجيهات ساهمت في تقدم الشركة وتطورها وأزدهارها وساعدت علي الأرتقاء بمستوي أدائها وحل مشاكلها وتختص بالشكر والتقدير مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية والسيد الكيمائي / سعد ابوالمعاطي - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة . كما يتقدم مجلس الإدارة بالثناء والتقدير لجميع العاملين بشركة " كيما " علي دورهم الرائد والفعال علي كافة المستويات علي ما يبذلون من مجهودات كبيرة ساعدت الشركة في التغلب علي معظم معوقاتنا والصعوبات التي تواجهها وساهمت في تحقيق نتائج غير مسبوقة في تاريخ شركة " كيما " .

وسوف استعرض مع حضراتكم خلال الدقائق القادمة عرض تقديمي عن الشركة

" تم عرض فيديو تقديمي مدته (٥) دقائق عن ملخص الأعمال التي تمت بالشركة "

السيد الكيمائي / رئيس الجمعية العامة

نتقدم بخالص الشكر الي السيد المحاسب / محمود منتصر (رئيس مجلس الإدارة) والسيد المهندس / سامح طلعت (العضو المنتدب التنفيذي) علي هذا العرض وما تضمنه من جهود غير عادية للنهوض بالشركة وتطورها في شتي المجالات , الآن نمتلك مصنع أمونيا/ يوريا على أعلى مستوى بتكنولوجيا متقدمة وتجديد فرن الفيروسيليكون , وخطط مستقبلية وإحلال وتجديد , نتقدم بخالص الشكر والتقدير لإدارة الشركة التنفيذية وجميع العاملين بالشركة على الجهود المبذولة بشركة كيما للأسمدة ومجهود نشهد به جميعاً , وبالفعل ننتظر تقدم لهذه الشركة إن شاء الله , لأن هذه الفترة فترة تمويل المشروع , وسداد ديون , ولكن في القريب العاجل إن شاء الله سنرى نقلة كبيرة بشركة كيما .



قرار الجمعية / الموافقة بالإجماع على التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

البند الثالث

أولا / عرض ومناقشة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ورد الشركة عليه.

ونعطي الكلمة الآن إلى السيد المحاسب/ وائل عزمي وكيل أول الوزارة مدير الإدارة.- لاستعراض ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات السيد المحاسب/ وائل عزمي وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة.-

أولا تحياتي للسيد الكيميائي / رئيس الجمعية العامة والسيد الكيميائي / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية والسادة أعضاء الجمعية العامة ومجلس إدارة شركة كيما والسادة الحضور الكرام , اود أن أنتهز فرصة اجتماع الجمعية العامة للشركة لإعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ لتقديم خالص الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة على الجهود المبذولة ونتائج الأعمال المتميزة , والتي عكسها القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ , وتجاوز بعض الصعوبات الخارجة عن إرادة الشركة , خلال فترات توقف الغاز متمنياً مزيد من التقدم والنجاح

كما نقدم الشكر أيضاً للسادة العاملين بالشركة . بصفة خاصة القطاعات المالية على التعاون الصادق وتوفير كافة البيانات والمستندات للسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات في سبيل إتمام أعمال الفحص والمراجعة حتى تتمكن من إبداء الرأي على القوائم المالية للشركة , وما أسفرت عنه القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ , والرأي المتحفظ يتم إثباته في محضر الجمعية ورد الشركة عليه والتعقيب , ونتمنى إن شاء الله أن يكون تقريرنا العام القادم برأى غير متحفظ لمزيد من التعاون المثمر مع إدارة الشركة , وسيقوم السيد المحاسب/ محسن رشاد عبد الودود — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة عرض بعض الملاحظات التي تضمنها تقريرنا نرى لفت إنتباه السادة أعضاء الجمعية لإتخاذ اللازم بشأنها وشكراً

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبد الودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

كل عام وحضر اتكم بخير...نؤكد أن تقريرنا عن القوائم المالية المعروضة ورد الشركة عليها وتعقيبنا علي الرد يثبتوا بمحضر الجمعية العامة للشركة , سنتحدث عن بعض الملاحظات البسيطة

- ضرورة أعداد دراسة للمخصصات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري وموافاتها للوقوف على كفايتها من عدمه , والشركة قالت أنها أعدت دراسة , ولكنها لم تعرض علينا .

- وجود عجز في مخزون اليوريا بدمياط بنحو ١٦٤٨ طن يقدر قيمته البيعية بنحو ٦٣٥ ألف دولار بمتوسط سعر بيع التصدير خلال العام يتعين تحقيق أسبابه وعمل مطابقه مع المورد على ارضه ٢٠٢٥/٦/٣٠ وإتخاذ ما يلزم نحو استידاء حق الشركة قبل شركة سيسكوترا انس , والشركة أفادت بأنها ستقوم بإجراء مطابقة .



السيد الكيمائي/ رئيس الجمعية العامة

يكون هناك نسبة هدر موجودة في التعاقد

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

حضرتك هذا العجز بعد احتساب نسبة الهدر، والشركة تتفق معنا في هذا العجز.

- يوجد فروق ضريبية عن ضريبة كسب عمل ، الشركة سددتها عن سنتين بمبلغ ٨ مليون جنيه وذلك نتيجة انه يوجد تعديل في القانون ويوجد بعض البدلات كانت معفاة والشركة لازالت تخضعها ، وانا اطلب من الشركة أخذ ذلك في الاعتبار والشركة تقول ان يوجد مكافآت تصرف غير شاملة الضريبة حتى ان كانت غير شاملة الضريبة والقيود عندما اقوم بعملها اقوم بعمل تجنيب حيث أن ضريبة المرتبات ضريبة شخصية لا يمكن تحمل الشركة ٨ مليون جنيه عنها .
- يوجد اراضى غير مستغلة المفترض نحسن إستغلالها .
- يوجد ٢٠ جهاز قياس فلزات منذ سنة ٢٠٢٠ تذهب للصيانة وتاتي والشركة ردت بأن هذا الأمر سيتحول للتحقيق وذلك منذ سنة ٢٠٢٠ نتمنى إنهاء هذا الموضوع .
- منتج الفيرومنجنيز او الفيروسليكون انا سعيد بتشغيله حيث أنه متوقف منذ ٢٠١٩ ولكن هناك إجراءات معينة قانونية كان لابد اخذها في الاعتبار وذلك قبل بداية التشغيل وتشمل استيفاء اشتراطات الصحة والسلامة والموافقات البيئية والفيرومنجنيز انا عملت منذ زمن بشركة سينا للمنجنيز وهذا المنتج خطر جداً

السيد الكيمائي/ رئيس الجمعية العامة

الإجراءات التي تتحدث فيها حضرتك صحيحة تماماً لأنها تحمى الشركة وتحمى العاملين والمصنع .

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

- تم التعاقد مع شركة روسية لكي تقوم بعمل تعديلات بمصنع كيما ١ وتم صرف الدفعة المقدمة في ٢٠٢٤/٩/١ وتعتبر محولة للجنة من السنة الماضية ولكن انا أتحدث عن أنه مر عام وتم دفع مبلغ ٤ مليون جنيه بدون وجود خطاب ضمان او شروط جزائية في العقد للأسف
- بالنسبة للحريق الذي تم والشركة قالت أنها قامت فعلاً بمجهود جبار في محاصرة الحريق ، ولكن أنا هنا أتحدث عن ما قبل الحريق مثل تسريب الغاز وتسريب المازوت والذي تسبب في الحريق ولا بد من وجود صيانة وقائية من الأول قبل الوصول لذلك .
- يوجد مواد غير مطابقة للمواصفات موجودة بالمخزن مثل مادة الإضافة مشكلتها أنه كان لدى ٦٠ طن وكان منتهى الصلاحية وأضفت له ٧٠ طن بمبلغ ٧ مليون جنيه والأمر تم تحويله وقتها للشئون القانونية والشئون القانونية وقتها قالت لا يوجد إدانة ، مما جعلنا نقوم بفتح الأوراق مرة أخرى ، ولا بد من إعادة النظر في هذا الأمر ، ولا بد من معاقبة المخطئ .
- النادي الرياضي تقوم الشركة بالصرف عليه ، قانوناً يوجد قانون ١٢ لعام ٢٠٠٣ يخصص نسبة ٥,٠٪ من صافي الأرباح بعد خصم الضرائب لصالح النادي والشركة لا تقوم بعمل ذلك ولكن تقوم بالصرف بالمخالفة لذلك .



السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

اشكرك على هذه الملاحظة والنادى المفترض منفصل تماماً تماماً عن الشركة ويتم تخصيص مخصص من الأرباح وعدم فصل النادى عن الشركة , هذا خطأ تماماً واشكرك

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

- بالنسبة لعقد التشغيل والصيانة تم التحدث فيه كثيراً وتم تحويله للجنة العام الماضى والى لم تنتهى بعد
- وما يتضمنه العقد هو تدريب العماله لدى , عند قرأتى للعقد كنت أتمنى وجود إتفاق عن تدريب العمالة والمهندسين بالشركة للأهمية حتى يتم الإعتماد عليهم بعد ذلك ولا أعتمد على جهه خارجية مع اننا قمنا بصرف ٤١٧ مليون جنيه (٨ مليون دولار) خلال تلك الفترة.

السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

حضرتك محق تماماً ونشكرك ومجلس إدارة الشركة القابضة إتخذ قرار بالتنسيق مع مجلس إدارة شركة كيما أنها تشغل ذاتيا , بالعاملين لديها إعتباراً من شهر ٦ العام القادم بإذن الله وبالفعل ستوضع خطة الاسبوع القادم بأن الشركة ستشغل ذاتياً ووجود خطة تدريب واشكرك وأنا معك فى هذا الرأى .

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

الجزء الخاص بموضوع وزارة الزراعة والشركة تابعة للدولة ونقف معها وندعمها ولكن يوجد مشكلة أن وزارة الزراعة ترفض منحنا شهادات للتصدير وهذه مشكلة حقيقية وانا علمت مؤخراً ان نسبة وزارة الزراعة تم تخفيضها إلى نسبة ٣٥٪ لابد من مناقشة الأمرين الوزارات المعنية لإتخاذ قرار لصالح شركة كيما لكونها شركة دولة ولظروفها الحالية بشأن إنشاء مصنع كيما ٣

السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

- انا متفق معك فى كل الملاحظات والشركة لم تخفض الحصة إلا بعلم وزارة الزراعة وتأخذ شهادة من وزارة الزراعة للتصدير وبما اننى أخذت هذه الشهادة فمسموح لى بالتصدير ,
- شركة كيما تستحق كل الدعم من الدولة لما عليها من إلتزامات فى الوقت الحالى فأنا متفق معاك فى كل الأمور ماعدا هذه الجزئية .

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

- أتمنى ان يوجد رقابة بعض الشئ على الإجراءات لأننى أفقد أموال بدون داعى فعفوا السيد العضو المنتدب السابق كان ينفرد فى بعض القرارات مثال كان فى بيع لليوريا لشركة أبوقير وأخرى للشركة الدولية للمحاصيل الزراعية وماشاهم من مخالفات كان من المفترض عرضهم على اللجنة التسويقية ومجلس الإدارة , لا يمكن إنفراد بالقرار .

٠٢١



السيد الكيميائي/ رئيس الجمعية العامة

لابد من وجود لجنة للتسويق وتعرض هذه اللجنة قراراتها على مجلس الإدارة لان ذلك الأمر في منتهى الخطورة.

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

- بالنسبة للإستهلاك الكهربائي هذا العام مرتفع جداً وبلغ ٣٠٠٪ للكيلو وات عن العام السابق فالعام الماضي ٣٩ مليون وهذا العام ٩٧ مليون والإنتاج إنخفض والتورينة لا تعمل بشكل جيد , الشركة تقول انها تأخذ كهرباء من الخارج

السيد الكيميائي/ رئيس الجمعية العامة

- الشركة لديها حق في ذلك فعند توقف التوربينة لابد من مصدر اخر وذلك إقتصادياً أفضل من توقف المصنع .
- والمفترض رد الشركة يكون عند توفيرى لهذه الكهرباء سأخسر أموال -وعند إستهلاكى لهذه الكهرباء سأكسب أموال وهذا القرار صحيح .

السيد المحاسب/ محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

هناك بعض الملاحظات أتمنى من السيد العضو المنتدب إعادة النظر فيها حيث أنه يوجد ملاحظات من العام السابق تم تحويلها للجنة لم تنتهى حتى الآن منذ ٢٠٢٤/٦/٣٠ من ضمنها ملاحظة هامة جداً موضوع مخزن النترا ت وهو مشكلة كبيرة وحالياً في النيابة وما زال حتى الآن بلا سقف والمفترض اترك ما في النيابة للنيابة والتحقيق للجنة التحقيق واغطى سقف المخزن وشكر المعاليك .

السيد الكيميائي/ رئيس الجمعية العامة

اشكرك كثيراً على هذه الملاحظات واستفدنا منها ونوعد الجهاز المركزى للمحاسبات نعودكم بأن الشركة القابضة ستتعاون مع شركة كيما لحل كل ما جاء بتقرير الجهاز المركزى .

السيد المحاسب/ وائل عزمي وكيل أول الوزارة مدير الإدارة-

موضوع اللجان التي تشكل لابد أن يكون لها محددات وقواعد ولا تترك بلا تحديد

السيد الكيميائي/ رئيس الجمعية العامة

لابد أن يكون بالشركة لجان (لجان فنية – مالية – بت – تسويق) ولابد ان تؤخذ في الإعتبار يا باشمهندس سامح واشكر الجهاز المركزى على هذا التقرير القيم واوعدكم إن شاء الله يكون في تعاون لحل هذه المشاكل

أسر



تقرير مراقب الحسابات
على القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

الى السادة / مساهمي شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) - شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام وتعديلاته - والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بإجمالي اصول بنحو ٣٠,٠٤٨ مليار جنيه وقائمة الدخل بصافي ربح نحو ٩٨٧ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابه داخليه ذات صله بإعداد وعرض قوائم ماليه عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثره سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملزمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملزمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وفيما عدا فقرات التحفظ قيد النطاق الواردة بالتقرير ، فقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير الالتزام بالسلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثره .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدله مراجعه بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعه مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة . وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدي ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفه الإدارة وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

ونري أن أدله المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- مازالت الأراضي تتضمن قطعه ارض بمساحة ١١ فدان ، ١٩ سهم وكذا مساحة أخرى تبلغ ١٩ قيراط ، ٢ سهم رغم صدور قرار بشأنها رقم ٣٨٧٢ لسنة ٢٠٢٢ من معالي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٩



بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر لتنفيذ مشروع كوبرى اعلى مزلقان السيل بمحافظة اسوان و الذى بموجبه تم نزع ملكية للمساحة المشار اليها و لم يتم تحديد قيمة التعويض المستحق عن المساحة المنزوعة حتى تاريخه علماً بأن تقرير إستشاري الهيئة المصرية العامة للمساحة بخصوص تقدير القيمة المبدئية لتعويضات نزع الملكية للأراضي المتداخلة مع مسار المشروع بلغت ١٧ مليون جنيه لمساحة ١٨ فدان ، ٣ قيراط ، ١٢ سهم. يتعين سرعة حسم قيمة التعويض المستحق للشركة مع مديرية المساحة بأسوان و إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك لما لذلك من أثر على القوائم المالية للشركة .

- تضمنت الأصول الثابتة أصول غير مستغلة ومتوقفه منذ سنوات بلغت تكلفتها التاريخيه نحو ١٤٢,٦٧٤ مليون جنيه منها آلات ومعدات ووسائل نقل بنحو ١١٥,٨٥١ مليون جنيه و مباني بنحو ٢,٥ مليون جنيه مهلكه دفترية ومتوقفه منذ فترات طويله سبق وأن أفادت الشركة بأنه جارى الحصر وبحث أفضل السبل لاستغلالها وهذا لم يتم حتى تاريخه .

تجدر الإشارة إلي وجود وحدة تعبئة اليوريا بالمصنع الجديد والتي تم إستلامها في ٢٠١٩/١٠/٢١ تكلفتها نحو ٢٤,٢٩٣ مليون جنيه ومتوقفه منذ بداية إستلام المصنع في ٢٠٢٠/٤/٢٦ ولم يتم دراسة مؤشرات الإضمحلال لها وفقا لأحكام معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ بشأن إضمحلال الأصول الثابتة .

يتعين تحقيق الأمر و ضرورة الحصر والإستغلال الأمثل لها والإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المشار إليه .

- ما زالت الشركة لم تستفد من نظام (ERP) المدرج بالتكوين السلي (أثاث ومعدات مكاتب) بنحو ١٦,٢٢٣ مليون جنيه حيث لم تقم الشركة بإعداد الدراسات اللازمة لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية من مشروع التحول الرقوى (ERP) والذى إستغرق أكثر من ٤ سنوات دون البدء فى التشغيل الفعلى للمشروع والإستمرار فى الإعتراف به ضمن المشروعات تحت التنفيذ مع وجود مؤشرات لحدوث تغيرات سلبية فى المستقبل القريب فى البيئة التكنولوجية والمناخ الإقتصادى الذى تعمل فيه الشركة .

الأمر الذى يستلزم معه البدء فى عمل الدراسة المشار إليها بعالیه هوما لم تقم به الشركة وذلك إعمالا للفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ " إضمحلال قيمة الأصول " ، وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- تضمن ح / التكوين السلي نحو ٢,٦ مليون جنيه اثاث ومعدات ومكاتب بعضها منذ عام ٢٠٢٢ ومعدل إهلاك مثيلتها بالأصول الثابتة ١٠٪ سنويا ولم يتم حساب إهلاك لها .

يتعين إجراء التصويب اللازم وحساب الإهلاك تطبيقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة .

- ما زالت تكاليف الشركة متضمنه قيمة إهلاك القيمة التخريديه لأصول مصنع الأمونيا و اليوريا الجديد وذلك لعدم الإنتهاء من إعداد الدراسة المطلوبه من كلية الهندسه - جامعة القاهرة بالمخالفه لأحكام معيار المحاسبه المصرى رقم (١٠) .

يتعين سرعة الإنتهاء من الدراسة المشار إليها ، لما لها من أثر على القوائم الماليه ، و الإلتزام بإحكام المعيار المشار إليه - تضمن مخزن المخلفات نحو ٣٥٠ الف جنيه قيمة كمية ٢ طن كوارتز في حين أظهر الجرد الفعلى في ٢٠٢٥/٦/٣٠ عدم وجود تلك الكمية على الطبيعة .

يتعين أستبعاد القيمة من المخزون وتحميلها على الأرصدة المدينة لحين دراستها وإتخاذ قرار بشأنها.

- تضمن المخزون - وفقاً لحصر الشركة - نحو ٢٦ مليون جنيه قطع غيار و مهمات لم يتم الصرف منها منذ ٢٠٢٠/٧/١ ومكون اضمحلال لها بنحو ١٢,١٠٧ مليون ولم نواف بالدراسة التفصيلية الخاصة باضمحلال الأصناف بطيئة الحركة والتي توضح الأسس والافتراضات التى إعتمدت عليها الشركة في تقديره كما لم



نتمكن من عمل اجراءات مراجعة بديلة للوقوف على مدى معقولية وكفاية قيمة الاضمحلال المشار اليه في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥.

يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها للوقوف على مدى كفاية الاضمحلال المشار إليه والنظر في تدعيمه وفقاً لذلك.

- بلغت قيمة المخصصات نحو ٣٠٩,١١٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٣٢,١٥٦ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ولم نواف بدراسة المخصصات الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ومن ثم لم نقف على مدى كفاية المخصصات ومناسبتها للأغراض المكونة لمقابلتها.

يتعين موافاتنا بدراسة المخصصات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ بشأن المخصصات.

- وجود عجز في مخزون اليوريا بدمياط بنحو ١٦٤٨ طن يقدر قيمته البيعية بنحو ٦٣٥ ألف دولار بمتوسط سعر بيع التصدير خلال العام ٣٨٥ دولار بما يعادل بالمصري ٣١,٥ مليون جنيه حيث بلغت كمية اليوريا المرسله لمخازن شركة سيسكو ترانس بدمياط عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٣٤٢٨١٩ طن و رصيد اول المده في ٢٠٢٤/٧/١ نحو ٢٦١ طن والمبيعات كميته ٣٣٧,٤٧٠ طن - محمل على ظهر السفن - وبالتالي يكون رصيد اخر المدة الدفترية ٥٦١٠,١٣ طن في حين الجرد الفعلي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمخازن دمياط بلغت كميته ٣٧٥٢ طن يوريا و هدر يوريا كميته ٣٨,٨٢ طن ومع الأخذ في الاعتبار الفقد غير المنظور بالطريق البالغ كميته ١٧١ طن يصبح الرصيد اخر المدة من اليوريا والهدر المنظور والغير منظور نحو ٣٩٦٢ طن مما يظهر عجز بنحو ١٦٤٨ طن.

يتعين تحقيق أسباب ظهور هذا العجز وعمل مطابقه مع المورد على ارصده ٢٠٢٥/٦/٣٠ و إتخاذ ما يلزم نحو استيداء حق الشركة قبل شركة سيسكو ترانس .

- تبين عدم أمساك حساب للموردين المتعاقد معهم بالعملة الأجنبية بتعاملاتهم بعملة التعاقد وما يقابلها بالجنيه المصري مما يصعب معه التأكد من الرصيد الظاهر بالميزانيه وكذلك عدم امكانيه اجراء مطابقه معهم وأعادة تقييم ارصدتهم .

يتعين إثبات وتسجيل حسابات الموردين بعملة التعامل وما يقابلها بالجنيه المصري لامكانية التحقق وإعادة تقييم الارصده في تاريخ المركز المالي .

- لم نوافي من الشركة بدراسة حساب قيمة الخسائر الإئتمانية المتوقعه لكل من الأصول الماليه المقاسه بالتكلفه المستهلكه منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك الأصول و المتمثله في العملاء و الأرصده المدينه الأخرى و النقدية و ما في حكمها وفقاً لأحكام معيار المحاسبه المصري رقم (٤٧) بشأن الأدوات الماليه.

يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها و ضرورة الإلتزام بأحكام المعيار رقم (٤٧) في هذا الشأن مما له من أثر علي عرض القوائم الماليه .

- تحمل الشركة فروق ضريبية المرتبات بين المخصوص من العاملين بالشركة الشهري وبين ضريبية كسب العمل وفقاً لأقرار المرتبات الشهري منذ بداية تقديم أقرار المرتبات الشهري علي منظومة الضرائب الجديدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ بلغت نحو ٨,٦١٩ مليون جنيه وذلك نتيجة خطأ في حساب ضريبية كسب العمل الشهرية حيث يتم إعفاء بعض البدلات المنصرفة للعاملين بالشركة (مثل بدل الأنتفال وبدل الوجبات) في حين قانون ضريبية الدخل لا يعفي تلك البدلات للصرف نقداً.

يتعين إجراء التصويب و تحقيق الأمر وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصويب حاسبة ضريبية كسب العمل الشهرية وفقاً لقانون ضريبية الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

الرأى /



وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها اذا تمكنا من الحصول على ماتم الاشارة اليه بعاليه ، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة .

وفيما لا يعد تحفظا

- بلغت مساحة الأراضي الغير مستغلة بالشركة ٢٨١٥١٩٧ م .
- يتعين بحث أسباب عدم الاستفادة من تلك الأراضي ودراسة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق والاستفادة الاقتصادية منها.
- يتضمن حساب الاراضى مساحه ٦٠ فدان و ١٢ قيراط و ٩ اسهم تمثل تلك المساحه منافع عامه (خط السكه الحديد - مصرف السيل) ولم نقف على ماتم من إجراءات بشأن المطالبه بالحصول على تعويض عنها .
- يتعين تحقيق أسباب ما سبق وما تم إتخاذها من إجراءات في هذا الشأن .
- مازالت هناك تعديلات على بعض أراضي الشركة من قبل الأهالي وشركات وهيئات عامة وجهات حكومية تم رفع دعوى قضائية على شركة المحطات المائية وتم الحكم فيها لصالح شركة كيما بمبلغ نحو ٧,١١٤ مليون جنيه تعويض عن قيمة الأراضي المتعدى عليها (الجراج - البنزينة) بالصدقة القديمة دون الإفصاح عما تم في هذا الشأن.
- يتعين موافقتنا بما تم في هذا الشأن .

- تم أبرام عقد بين الشركة وشركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر بتاريخ ٢٠٢١/٧/٥ لفض النزاعات بينهم بشأن قطعة الأرض المملوكة للشركة الكائنة بمنطقة عمارات الحديد والصلب بأسوان (قطعة أرض بمساحة ٦٤٨٢٥ م^٢ تقريباً و قطعة بمساحة ٥٥٦١٢ م^٢ تقريباً) وبموجب هذا العقد تنازلت شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر عن " فيلا و استراحة (غير مسكونة) و عدد ٣ عمارات (منها وحدات مؤجرة غير محدد عددها) ومبنى إداري (مقر النادي والجمعية) " ومن تاريخ الإستلام في ٢٠٢١/٨/١١ لم نقف علي وضع هذه المباني خاصة الفارغ منها من حيث أستغلالها والاستفادة منها وتحقيق عائد منها لصالح الشركة (فيما عدا الجمعية) ولم يتم تضمينها الجرد السنوي بالخطأ من تاريخ أستلامها .

وتجدر الإشارة إلى تعاقدت الشركة مع البنك الأهلي المصري بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣ بتأجير مبني الجمعية المستلم وفق التسوية مع شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر بغرض فتح وحدة مصرفية مقابل مبلغ ٧٥ ألف جنيه شهري بزيادة سنوية ١٠٪ سنوياً لمدة تسع سنوات وتسدد القيمة الإيجارية مقدماً كل شهر وفي حالة التأخير عن السداد يتم احتساب فائدة عن كل يوم تأخير طبقاً للفائدة المعلن عنها بالبنك المركزي و لم يلتزم البنك الأهلي بالعقد حيث سدد شهر واحد فقط وفي ٢٠٢٥/٥/٢٦ تم فسخ العقد رضائي بتنازل العضو المنتدب لشركة كيما أن ذاك عن أي مطالبات أو تعويضات تخص عدم الإلتزام بهذا العقد دون العرض على مجلس إدارة الشركة.

مما يتعين معه تحقيق الأمر بشأن ما سبق وتحديد المسؤولية بشأن إهدار حقوق الشركة قبل الغير .

- صدر حكم محكمة اسوان الابتدائية المؤرخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ والمؤيد استئنافيا في ٢٠٢٣/٢/٢٧ بطرد شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء المتعدية على مساحة ارض ١٦١٦٥,٧٦ م^٢ واحقية الشركة عن مقابل الانتفاع من ٢٠٠٣/٨/١٣ حتي ٢٠١٧/٨/١٣ بمبلغ نحو ٧ مليون جنيه فقط ودون النظر الى طلبات الشركة في الاستئناف الفرعى المرفوع منها بتعديل قيمة الربيع وزيادته ليصبح بنحو ١٢,٥ مليون جنيه وفقاً لتقرير



اللجنة الثلاثية للخبراء والمحسوب من ٢٠٠٣/٨/١٣ حتى ٢٠٢٢/٤/٣٠ ، وتجدر الإشارة الى ان الشركة لم تتضمن طلباتها بصحيفة الدعوى مقابل الانتفاع حتى تاريخ الاستلام وهو ما اضاع على الشركة حق انتفاع من ٢٠١٧/٨/١٤ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بنحو ٦,٦٧ مليون جنيه بخلاف المستحق حتى تاريخ الاستلام، حيث جاء بمنطوق حكم الاستئناف ان طلب شركة كيما تأييد الحكم الابتدائي بمذكرتي دفاعها هو قبولاً منها لذلك الحكم ومانعاً إياها من أقامه الاستئناف الفرعي لطلب تعديل الحكم الابتدائي .

يتعين تحقيق الامر وتحديد المسؤولية بشأن ضياع حق الشركة في المطالبة بحق الانتفاع عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي لتلك المساحات والذي لم يتم حتي تاريخ المراجعة.

- وافق مجلس الوزراء بجلسته رقم ١٨٦ المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٢٢ علي توصية اللجنة المشكلة برئاسة السيد وزير العدل على طرد شركة المحطات المائية من قطعة الارض بمساحة ٧٦٨٨,٨٨ م^٢ وتسليمها للشركة و لم توصي بحق شركة كيما في مقابل الانتفاع كما لم توصي برد المنشآت المقامه عليها لان مفوض الشركة وهو رئيس قطاع الدراسات والبحوث حالياً ومدير عام الأملاك سابقاً قد قرر بجلسته ٢٠٢١/١١/٢١ بأنه لم يكن هناك مطالبات سابقة لشركة المحطات بإخلاء العين موضوع الدعوي لأنها تضع يدها علي سبيل التسامح من الشركة ، الامر الذي اضاع على الشركة نحو ١٩ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع من ٢٠٠٣/٨/٦ وحتى ٢٠٢١/٤/٣٠ وفق تقرير الخبير في ٢٠٢١/٤/٣٠.

وعلي الرغم من سبق الإشارة إلى ذلك إلا أن رد الشركة بأنه جاري اتخاذ اللازم نحو مطالبة الشركة المذكورة قضائياً بالفترة اللاحقة للحكم القضائي السابق الصادر لصالح شركة كيما وذلك بعد استلام الأرض من شركة المحطات المائية لم تقف علي ما أنتهت إليه الشركة في هذا الأمر.

يتعين تحقيق الامر في هذا الشأن وتحديد المسؤولية بشأنه وموافاتنا بما تم الإنتهاء إليه.

- بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال تستخدم في التشغيل نحو ٢٢٠,٤٩٦ مليون جنيه منها نحو ١٧٤,١٢٤ مليون جنيه آلات ومعدات دون مراعاة متطلبات الفقرة ٥١ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ " الأصول الثابتة وإهلاكاتها " بشأن مراجعة العمر الإنتاجي المقدر والقيمة التخريدية لكافة أصول الشركة بنهاية كل سنة مالية قبل أتمام إهلاكها دفترياً .

يتعين ضرورة الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المشار إليه قبل أتمام إهلاك الأصول دفترياً لما لذلك من أثر على القوائم المالية للشركة .

- مازالت الأصول الثابتة تتضمن عدد ٢٠ جهاز لقياس الغازات المختلفة بلغت تكلفتها التاريخية ٦٧٢,٣٥٨ ألف جنيه والموردة على ذمة أمر التوريد رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ الخاص بتوريد عدد ٤٢ جهاز لقياس الغازات المختلفة تكلفتها ١,٢٩٣ مليون جنيه والتي تم إضافتها خلال عام ٢٠٢١ سبق إرسالهم للإصلاح والصيانة والمعايرة للمجموعة الهندسية الدولية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٨ وتم إستلامهم مرة أخرى بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١ بدون إجراء اللازم بشأن تلك الأجهزة الأمر الذي تبين معه عدم قابلية تلك الأجهزة للإصلاح وإعادة التشغيل .

يتعين تحديد المسؤولية بشأن شراء تلك الأجهزة في ضوء ماسبق وضرورة دراسة عمل إضمحلال لقيمة تلك الأجهزة وموافاتنا بموقف باقى تلك الأجهزة (صرف - مخازن) .

- تحملت الشركة نحو ١٢ مليون جنيه اعادة تأهيل مبني المعامل واجهزة معامل "كيما ١" دون استخدام حيث تم غلق المعامل بناء على مذكرة السيد / العضو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢٤/٤/٢٤ وعلي الرغم سابق الإشارة



إلى ذلك إلا أن رد الشركة أفاد بأنه جاري شراء مهمات مكاتب للمعمل وسيتم استخدامه لمصنع الحامض والسماد والفيروسيلاكون لم نقف علي ما أنتهت إليه الشركة في هذا الأمر
يتعين موافقتنا بما تم إتخاذه في هذا الشأن لما يمثله ذلك من طاقة عاطلة غير مستغلة .
- تضمن حساب التكوين السلعي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٨,٥ مليون جنيه آلات ومعدات مقابل نحو ٣,٦٤٣ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ تتمثل في قطع غيار (طلمبات و مغاطيس رفع) يرجع تاريخ ورود اقدمها الى عام ٢٠١٧ وذلك دون احكام للرقابة عليها ضمن مخزن مخصص لهذا الغرض .
وكذا نحو ٥,١٢٢ مليون جنيه عدد وادوات بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ مقابل ٤,٩٧٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ يرجع تاريخ ورود اقدمها لعام ٢٠١٣ دون احكام الرقابة عليها حيث لا يوجد مخزن مستقل لها .
يتعين اجراء التصويب اللازم نحو تحويلها حسب طبيعتها (أصول - مخزون) ووضعها ضمن مخزن مستقل احكاما للرقابة عليها .

- تضمن التكوين السلعي والإنفاق الإستثماري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣,٧٤٦ مليار جنيه تخصص لمشروع حامض النيتريك ونترات الامونيوم ANNA لتحالف شركتي تكنيمونت واوراسكوم بالفحص تبين ما يلي :

١- تم إسناد المشروع لتحالف شركتي تكنيمونت واوراسكوم وفقاً لإتفاقية التسوية الخاصة بانتهاء كافة النزاعات الخاصة بمصنع الامونيا واليوريا بين شركتي كيما وتكنيمونت بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٢ .
٢- بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ تم توقيع عقد الأعمال الهندسية والتوريد والإنشاء لمشروع حامض النيتريك ونترات الامونيوم مع تحالف شركتي تكنيمونت واوراسكوم بنظام تسليم مفتاح -- بعد عدة تفاوضات - بمبلغ ٢٤٥,٠٤١١ مليون دولار أمريكي (منهم ١١ مليون دولار تم الإتفاق علي سداهم بالجنيه المصري وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ تنفيذ التحويل) ومبلغ ١,٦١١ مليون جنيه مصري .

٣- بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٩ تم سداد الدفعة المقدمة لشركة تكنيمونت بنحو ٢,٣ مليار جنيه وفقاً للشروط التعاقدية مقابل خطابات ضمان بنفس القيمة قبل عام من الإنتهاء من تدبير التمويل اللازم للمشروع و الإقفال المالي حيث تم بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤ توقيع التعديل رقم (٥) لعقد التمويل المشترك مع تحالف البنوك الممولة (البنك الأهلي المصري - بنك مصر - البنك العربي الأفريقي الدولي - بنك القاهرة - بنك المؤسسة العربية المصرفية - البنك العقاري المصري العربي) وبناءا عليه تم تفعيل التمويل البنكي المقدم للمشروع.

٤- و حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ تم سداد نحو ١,٤ مليار جنيه مع وجود تأخير في التنفيذ حيث بلغت نسبة تقدم تنفيذ أعمال المشروع الإجمالية ٨,٣٪ في حين المخطط ٢١,٧٪.

يتعين معه بيان أسباب وجود تأخير في التنفيذ عن المخطط وما اتخذ بشأنها من إجراءات .

- تبين استبعاد نشاط فرن انتاج سبيكة الفيروسيلاكون من السجل الصناعي للشركة منذ عام ٢٠١٩ وهو تاريخ توقف الفرن ثم تم اعاده تأهيله لإنتاج سبيكة الفيرومنجنيز وتأجيريه لشركة الشرق السعودية منذ شهر مايو ٢٠٢٥ بدون الانتهاء من الاجراءات القانونية اللازمة لتسجيل النشاط بالسجل الصناعي ولم يتم استيفاء اشتراطات الصحة والسلامة والموافقات البيئية وتركيب منظومه للإنذار والاطفاء حتى تاريخه.

يتعين سرعه تركيب منظومه الانذار والاطفاء والحصول على الموافقات والاشتراطات البيئية اللازمة للصحة والسلامة المهنية طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك حفاظاً على الامن والسلامة ضد اخطار الحريق.

١/



- تم سداد نحو ٤,٩٧٠ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١ قيمة المقدم المدفوع لشركة Krasts Vetmet الروسية بنسبة ٢٠٪ من عقد الأعمال الهندسية لتحسين ظروف التشغيل وزيادة إنتاجية مصنع الحامض كيما ١ وفقاً لقرار مجلس الإدارة في ٢٠٢٤/٧/٢١ جلسة رقم (١) لسنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ علي المذكرة رقم (٩) المقدمة من السيد العضو المنتدب السابق بشأن تحسين الظروف التشغيلية وزيادة كفاءة إنتاجية مصنع الحامض واسناد العمالية للشركة الروسية كراستسفتمت وجاء منطوق القرار (حرصاً من مجلس الإدارة على توطين الصناعات المصرية وتحفيز الشركات المصرية المتخصصة بالمزيد من الخبرة وتوفير العملة الأجنبية تم الموافقة على اسناد الاعمال الهندسية لتحسين ظروف التشغيل وزيادة كفاءة إنتاجية مصنع الحامض وكراسة الشروط والاشراف على تنفيذ الاعمال للشركة الروسية (كراستسفتمت) بقيمة اجمالية ٤٦١.٤٨٣ ألف دولار امريكي على ان تكون أعمال التوريد والتصنيع والتركييب من خلال شركات مصرية) ومدة التنفيذ ٢٠ يوم من تاريخ الدفعة المقدمة وحتى تاريخ القوائم المالية لم تبين لنا الإنتهاء من الأعمال .
- ونشير إلي أنه خلال عام ٢٠١٦ طلبت شركة كيما من كل من شركة اسبانديزا الاسبانيه وشركة اودا الالمانيه إجراء دراسته مبدئية بخصوص هذا الموضوع فاعتذرت الشركة الاسبانيه متعللة بعدم الجدوي بينما طلبت شركة اودا مبلغ ٧٨ الف يورو نظير الدراسة المبدئية .
- و خلال عام ٢٠٢٣ قامت الشركة الروسيه (كراستسفتمت) بناء علي طلب كيما بإجراء هذه الدراسة مقابل ٤٩ الف دولار (يعادل ١,٥١٠ مليون جنيه) وقدمت تقريراً مفصلاً يفيد بإمكانية تحسين الظروف التشغيلية والبيئية وزيادة انتاجية مصنع الحامض كيما ١ "
- مما يتعين معه إجراء التحقيق اللازم بشأن ما سبق وتحديد المسؤولية في عدم طلب خطاب ضمان مقابل الدفعة المقدمة وعدم ذكر أي شروط جزائية في حالة التأخير في التنفيذ أو أي إخفاقات أخرى .
- مازال ضمن التكوين السلعي - مباني مبلغ ٢,٣١٣ مليون جنية قيمة منظومة إطفاء حريق المصنع القديم كيما ١ (عرب تكنولوجي) سبق وأن أشرنا إلى تحفظنا علي المخالفات التي شابت تنفيذ منظومة إطفاء المصنع القديم كيما ١ " من المقاول عرب تكنولوجي بموجب أمر توريد رقم ٢٠٢٣/٢٠٢٢/٥٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٦ و الذي فشل في التنفيذ وقد صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٠٢٤/٢٠٢٣/٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٦ باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً للائحة المشتريات والأعمال ضد المورد مؤسسة عرب تكنولوجي عن عملية منظومة إطفاء المصنع القديم كيما ١ (مبني السماد وصيانة المحولات وصيانة الأجهزة) للحفاظ علي حقوق الشركة وقد تأخرت الإدارات المعنية بالأمر بشركة كيما حيث تم برفع الدعوى رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥م تجارى أسوان ضد شركة عرب تكنولوجي لمطالبتها بنحو ٢,٧٦٠ مليون جنيه فقط والفوائد القانونية وفقاً لما ورد بتقرير الاستشاري السيد الدكتور وليد عبد الغفار.
- يتعين تحقيق الأمر بشأن التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقاول عرب تكنولوجي وما لذلك من أثار.
- تبين نشوب حريق في مصنع كيما " ١ " بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢١ بالعزل الحراري الخارجي المركب على جسم التربينه البخارية وكذلك في العزل الحراري المركب على موزع البخار المحمص المستخدم في تشغيل وتدوير عامود التربينه البخارية و بلغت التكلفة التي تحملتها الشركة لصيانة ناتج الحريق نحو ١٢ مليون جنيه بخلاف فقد الإيراد الناتج عن توقف الإنتاج أثناء صيانة التلفيات نتيجة الحريق وتم تشغيل المصنع بعد الصيانة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٩ ولم تنتهي شركة التأمين من أعمالها وتعويض الشركة عن هذا الحادث .
- يتعين تحقيق الأمر بشأن القصور في الصيانة الوقائية للمصنع و التربينه مما تسبب في حدوث الحريق وتكبد الشركة خسائرنتيجة لذلك .



- تضمن المخزون بعض الأصناف منتهية الصلاحية بمخزن مواد التعبئة ومخزن الكيماويات بلغ ما أمكن حصرة نحو ٩,٢٤٨ مليون جنيه أصناف متنوعة بيانها :-
١. كمية من العيوب بعدد ٩٣٣٨٥ كيس بمخزن التعبئة تستخدم لتعبئة منتجات الشركة المختلفة مطبوع عليها سنة الإنتاج لأعوام سابقة قيمتها نحو ٢,١١٧ مليون جنيه و ما يترتب علي ذلك من اعتراض العملاء عليها
٢. كمية ١١٠,٦ طن مادة إضافة النترات غير مدون عليها تاريخ أنتاج او مدة صلاحية قيمتها الدفترية نحو ٧,١٣١ مليون جنيه ، ونشير إلى شراء كمية ٧٠ طن بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢ بالإضافة إلى رصيد ٥٩ طن وقد تحفظنا علي ذلك في حينه وطلبنا التحقيق في الأمر وتم التحقيق الإداري بالشركة وأنتهي بحفظ التحقيق ولم نتيقن من صحة ما توصل إليه التحقيق الإداري بالشركة وقد بلغ ما تم صرفه خلال عامين نحو ١٨,٤ طن فقط مما يصعب معه استمرار صلاحية هذه الخامة للاستخدام وفقاً لمعدلات الاستخدام . وتجدر الإشارة إلى تبين وجود كمية من الاكياس بجوار مبنى المطافئ بالشركة بعدد ٥٦٣٠٠ كيس وجميعها منتهية الصلاحية حيث تم صرفها لقسم التعبئة في عام ٢٠٢١ وتحميلها علي الاستخدام في حينه و مدة الصلاحية ثلاث سنوات
- يتعين دراسة اسباب ما سبق و حصر الحالات المثيلة ومازلنا نرى ضرورة تحديد المسؤولية بشأن شراء كمية ٧٠ طن من مادة إضافة النترات علي رصيد ٥٩ طن مع تدني معدل الاستخدام السنوي وضرورة أعاده النظر في التحقيقات التي تمت بهذا الشأن مع تحديد سبل الاستفادة الاقتصادية من تلك الأصناف ومثيلاتها ومراعاة الدقة في تحديد احتياجات الشركة و دراسة تخفيض قيمة المخزون وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢ بشأن المخزون .
- يتضمن مخزن المعامل نحو ٧٤١,٥٥٤ كيلو من مادة الزئبق رصيد مرحل منذ سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٦٣٢,٤٣٩ ألف جنيه و الذي كان يستخدم بقسم الهيدروجين (بمصنع كيما ١) والمتوقف منذ سنوات .
- يتعين بحث ما سبق و تحديد سبل الاستفادة الاقتصادية من تلك الكميات و مراعاة تخفيض قيمتها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢ بشأن المخزون .
- تسلمت الشركة عدد ٣٣١٥ قطعة غيار من قطع الغيار المتاحة بمخازن تكنيمونت (داخل الiard) طبقاً للخطاب رقم TCM-KIM-L٥٠١٣ (فائض عمليات تجارب وبدء التشغيل) وتم تشكيل لجنة من كيما قرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٣ وتم فحصها واستلامها ونقلها لمخازن كيما بدون قيمة لكونها ضمن تكلفة العقد الأصلي.
- يتعين حصر كافة الأصناف بدون قيمة بمخازن الشركة وتقييمها لإحكام الرقابة المخزنية عليها .
- استمرار وجود يارد (مكان مفتوح) بالمصنع الجديد محاط بسور من الاسلاك تم الإفادة بانه تحت ادارة و سيطرة شركة تكنومنت (مقاول المشروع كيما ٢) علي الرغم من الاستلام المبدي للمشروع ٢٠٢٠/٤/٢٦ وتلك التثوينات هي ضمن التوريدات التي شملها عقد المقاول الخاص بالمصنع الجديد و لم يتم انتهاء إجراءات استلامها حتي تاريخه علي الرغم من سابق الإشارة إلى ذلك إلا أن رد الشركة أفاد بانه تم تشكيل لجنة لحصر و استلام الاصناف المشار إليها و هو ما لم يتم موافاتنا بنتائج اعماله حتي تاريخه .

٢٠٢٥



تجدر الإشارة إلى الاتفاق الجانبي بين إدارة الشركة وشركة تكنومونت بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ يفيد بتسليم الشركة كافة قطع الغيار التي تخصها وليس لها الحق في أي طلبات أخرى .

يتعين تحقيق الأمر للوقوف على موقف تبعية محتويات اليبارد وإتخاذ ما يلزم في هذا الأمر حفاظا على حقوق الشركة وحصر الحالات المثيلة و موافاتنا بنتائج اعمال اللجنة المشكلة لهذا الشأن .

- تبين وجود صناديق بها قطع غيار بالمخازن الجديدة غير مضاف بعضها للمخازن وردت من تكنومونت الإيطالية منذ ٢٠٢٣/٧/٢٢ على اعتماد مستندي رقم B ٣٢٠٩ بمبلغ ١,٧٣ مليون دولار سدد عنها رسوم جمركية وضريبة قيمة مضافة بنحو ١٣,٨٩٨ مليون جنيها بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٦ وأظهرت محاضر الفحص لها (أرقام ٩,٨٠٧، ٢٠٢٣/٧/٢٢ - ٧٨ صنف) عن تدوين ملاحظات أمام بعضها وتم إضافة البعض .

يتعين سرعة تحقيق الأمر بشأن عدم إنهاء إجراءات الفحص والإستلام وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلك الأصناف و الالتزام بلوائح الشركة في هذا الشأن وتحديد المسؤولية المخزنية لها .

- بلغ رصيد المخزون من الإنتاج التام وغير التام نحو ١٤٨,١٨٠ مليون جنية ، ١١٩,٣١٤ مليون جنية على التوالي و قد تبين وجود قصور في إحكام الرقابة عليهما و من مظاهر ذلك عدم وجود دورة مستندية للمخازن لإحكام الرقابة على حركة الإنتاج التام وغير التام (إضافة - صرف - إرتجاع) حيث يتم الاعتماد على إدارة الإنتاج في متابعة حركة المخزون وما تقوم بتحريره من تقارير إنتاج يومية وشهرية بتتضمن ما تم إنتاجه (إنتاج تام وغير تام) وما تم بيعه منهما من واقع تصاريح الخروج الصادرة من إدارة المبيعات دون وجود مسئول (أمين مخزن) عن إثبات حركة الإنتاج (أذن الإضافة والصرف) وعن مشمول المخزون نفسه فضلا عن عدم وجود أى دور رقابى لمراقبة حسابات المخزون بالإداره الماليه بشأن الإنتاج التام وغير التام

يتعين ضرورة وضع دوره مستنديه لمخازن الإنتاج التام و غير التام ،وتفعيل دور مراقبة حسابات المخزون لإحكام الرقابه عليه.

- تضمن حساب أرصدة مدينة أخرى مبلغ ٢٣,٣٨٧ مليون جنية يمثل مستحقات الشركة المقدرة لدى شركة الشرق المستأجر لفرن الفيروسيليكون يتضمن نحو ١,١٢٩ مليون جنية قيمة قطع غيار ووقود و مواد تعبئة وتغليف بالتكلفة بدون مراعاة القيمة الحالية او أسعار السوق لتلك الأصناف .

يتعين دراسة ما سبق و اجراء التصويب اللازم .

- تضمنت الأرصدة المدينة مديونية علي النادي الرياضي بنحو ١٥ مليون جنية قيمة المنصرف هذا العام علي النادي الرياضي و مكون عنها أضمحلل بكامل القيمة ولم نواف بقرار الجمعية العامة للشركة بشأن حدود المبلغ المصرح صرفه علي النادي الرياضي وأوجه الصرف الممكن مساهمة الشركة فيها .

ونشير إلى أنه تم تسوية الرصيد المدين المرحل من العام المالي ٢٠٢٤/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٥ مليون جنية في الأضمحلل المكون لهذا الغرض دون موافقة من الجمعية العامة للشركة بهذا الخصوص .

- بالمخالفة للمادة ١٨٣ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لم تقم الشركة بحساب نسبة ٠,٥ من صافي الأرباح السنوية للشركة بعد خصم الضرائب لصالح النادي الرياضي والاجتماعي للعاملين وتدرج بقائمة توزيعات الأرباح المقترحة وكذا بالمخالفة لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، حيث نصت المادة ٦ من القانون على أن "تخصص الشركات والمصانع نسبة ٠,٥٪ من صافي أرباحها سنوياً للصرف على الممارسة الرياضية العامة للعاملين بها." امس



يتعين الإلتزام بأحكام القوانين المشار إليها بهاليه والعرض على الجمعية العامة للشركة للنظر فيما تم صرفه وتسويته .

- لم يتم عمل مطابقات او إرسال مصادقات لأرصدة الموردين والعملاء المدينة والدائنة في تاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ الأمر الذى لم نتحقق معه من صحة تلك الأرصدة .

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء والموردين والإلتزام بإرسال المصادقات لجميع الأرصدة الشخصية المدينة والدائنة في وقت يسمح بالرد قبل إعداد القوائم المالية للوقوف على صحة الأرصدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

- ظهر ح/ الموردين - أرصدة مدينة بنحو ١٦,٧٣٥ مليون جنيه بعد خصم الإضمحلال عن الأرصدة المتوقفة بمبلغ ٧٨٥ ألف جنيه (اعمال عام بمبلغ ٣٥٧٥٥٣ جنيه، قطاع خاص بمبلغ ٤٢٧٠٨٦ جنيه) على الرغم من وجود أرصدة متوقفة بنحو ١,٦٥٥ مليون جنيه (١٣٦٣٣٧٧ جنيه قطاع عام اعمال ، ٢٩٢٠١٨ جنيه قطاع خاص) منذ عدة سنوات يرجع اقدمها لعام ٢٠١٦ .

يتعين بحث ودراسة أسباب توقف الأرصدة المشار إليها وإعادة النظر في الإضمحلال لمواجهة تلك الأرصدة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ بشأن الأدوات المالية .

- ضمن الرصيد الدائن للموردين نحو ٣,٥١٠ مليون جنيه تحت مسمى مهمات لم ترد عنها فواتير (موردين قطاع خاص) لم يتبين لنا ماهية طبيعة هذا الرصيد ومفاداته .

يتعين بحث هذا الرصيد وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .

- عقد التشغيل والصيانة الثانى مع المقاول (شركة تكنيمونت) بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥ واتفاقية جانبية خاصة بالتعاقد لتعديل بعض بنود التعاقد فى ٢٠٢٣/١٠/١٢ والذي تضمن ما يلى :-

- عدم مسئولية المقاول عن أى خطأ أو تأخير فى أى من خدمات التشغيل والصيانة التى ينفذها موظفيه.
- تضمن العقد فى البند رقم (٢/٢ من الملحق الثانى) بشأن حافز / خصم التشغيل بالنسبة لإستهلاك الغاز الطبيعى على اساس أن تشغيل مصنع الامونيا بنسبة ١٠٠ % لانتاج ٤٣٨ ألف طن امونيا سنويا حيث ان الإنتاج الفعلى عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بلغ نحو ٣١٨ ألف طن بنسبة ٧٣ % ، بما يشير الى منح المقاول ميزة اعفاؤه من الخصم عند التعاقد ودون النظر الى التنفيذ الفعلى .
- تبين تحمل الشركة لحافز أداء أعتبرته الشركة ناتج عن حسن إداء التشغيل بالرغم من تدني كميته الانتاج عن الكمية التصميمية الطاقة القصوى للمصانع سواء مصنع الامونيا او اليوريا حيث بلغ انتاج الامونيا واليوريا عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ زياده انتاج اليوريا بمعدل ٢ % من الطاقة التصميمية وعجز في كميته الامونيا بنسبة ١٤ % عن الطاقة التصميمية مما يحق للشركة طبقا لشروط عقد التشغيل والصيانة بخصم ٨ % من قيمه عقد الصيانة البالغ قيمته السنوية ٧,٤ مليون جنيه .و عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ تبين وجود انخفاض فى كل من الكميات المنتجة من الامونيا واليوريا بنسبة ٢٩ % و ١١ % على التوالي مما يشير الى حق الشركة فى خصم نسبة ١٥ % من عقد الصيانة السنوي البالغ ٧,٤ مليون جنيه ولم يتم حتى تاريخه عمل مطالبه لشركة تكنومونت بقيمه هذا الانخفاض فى كميات الانتاج هذا العام حيث حقق مصنع الامونيا و مصنع اليوريا عجز بنسبة ١٩,٧ % ، ١٠,٧ % الانتاج على التوالي مما يشير الى احقيه الشركة فى المطالبه بنسبة ١٥ % من عقد الصيانة السنوي البالغ ٧,٤ مليون جنيه .



- تبين تحمل الشركة الى حافظ حسن أداء التشغيل في السنوات السابقة ، حيث تحملت نتيجة ذلك نحو ٧٧٤ ألف دولار تعادل نحو ٢٣,٨٧٢ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ونحو ٧١٤ ألف دولار تعادل نحو ٢٩,٨٨٣ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بإجمالي العامين نحو ١,٤٨٨ مليون دولار تعادل ٥٣,٧٥٥ مليون جنيه.
- لا يوجد ما يفيد قيام المشغل بعملية التدريب وفقا لنطاق عمله في بنود الاحكام العامة وهي قدرة الشركة على القيام بالتشغيل بشكل مستقل دون مساعدة المقاول الامر الذي لم يتم واتجهت الشركة الى تجديد عقد التشغيل لفترات أخرى (إلزام شركة تكنيمونت بتوفير برامج التدريب اللازمة بالموقع للعاملين التابعين لشركة كيما بصورة يومية سواء من تكنيمونت و/أو موردي معدات مصنع الأمونيا واليوريا لتمكينهم من تحمل مسئولية تشغيل وصيانة وإدارة المصنع بشكل مستقل دون مساعدة المقاول) .
- الاتفاقية الجانبية بين الشركة والمقاول بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ تضمنت في أحد بنودها الموافقة على الآلية الخاصة باعتماد حافظ إنتاجية اليوريا وإستهلاك الغاز الطبيعي المقترحة من المقاول والتي تخالف بصورة كاملة أحكام عقد التشغيل والصيانة المبرم والذي تم الإتفاق على مده لمدة سنتين تنتهي في ٢٠٢٦/٦/٢٤ بنفس شروط وأحكام عقد التشغيل والصيانة الثاني المؤرخ ٢٠٢٢/٦/٢٥ كما أعادت كيما التأكيد على ما تضمنته المادة ٢/٢ من ملحق عقد التشغيل والصيانة الثاني بأن معدل إستهلاك الغاز الطبيعي المتفق عليه يكون فقط في حالة تشغيل مصنع الأمونيا واليوريا بطاقة إنتاجية ١٢٠٠ طن يومى و ١٥٧٥ طن يومى على الترتيب أو أكثر وفي حالة الإنخفاض عن ذلك لا يتم تغريم المقاول في تعارض واضح بين البنود التعاقدية الواردة بعقد التشغيل والصيانة والاتفاقية الجانبية المؤرخة ٢٠٢٣/١٠/١٢ .
- أظهر التشغيل وجود فاقد غير طبيعى في إستهلاك الغاز الطبيعى من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ٧٨١ مليون جنيه منها نحو ٢٤٩ مليون جنيه تخص عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (بعد خصم الوفر في بعض الشهور) وفقا للمعدلات المعيارية المستخدمة
- لم يتضمن التعاقد الخاص بالتشغيل والصيانة الإشارة إلى أن تحفيز المقاول كان يجب أن يكون عن إنتاجية اليوريا الزراعية المطابقة للمواصفات فقط بدون اليوريا الغير مطابقة للمواصفات (اليوريا الصناعى) ، علما بان انتاج الشركة من اليوريا الصناعي (الغير مطابق للمواصفات) و المحول لليوريا السائل خلال العام يبلغ نحو ٤٥ ألف طن بنسبة ٨,٨٪ من الإنتاج الفعلى هذا العام
- بلغت تكلفة عقد التشغيل والصيانة منذ ٢٠٢٠/٤/٢٦ وحتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٠,١٥٧ مليون دولار أمريكي شامل ضريبة القيمة المضافة منها مبلغ ٨,٤٣٦ مليون دولار تعادل ٤١٧,٧٤٦ مليون جنيها تكلفة عن العام تحملتها قائمة الدخل خلال العام المالي المنتهى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .
- يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال والقوائم المالية .

- ضمن الأرصدة الدائنة مبلغ نحو ٢٣ مليون جنيه يمثل قيمة المستحق من المساهمة التكافلية عن سنوات سابقة والتي لم يتم سدادها حتى تاريخه بالمخالفة لقانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ لتمويل نظام التأمين الصحي الشامل حيث أن المادة (٤٠) من القانون هي التي تنص على فرض هذه المساهمة بنسبة ٢,٥ في الألف (٠,٠٠٢٥) من إجمالي الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات، بغض النظر عما إذا كانت الشركة قد حققت أرباحاً أو تكبدت خسائر وتولى مصلحة الضرائب المصرية تحصيل هذه المساهمة مع الإقرارات الضريبية.



يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه .

- تم توقيع عقد OFFTAK AGREEMENT بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١ مع شركة أميروبا لمدة عام ميلادي ينتهي في أكتوبر ٢٠٢٥ بناء على طلب البنوك الممولة لمصنع الامونيا و اليوريا (كيما ٢) لتصدير حوالي ٣٠ ألف طن شهريا و التي تبلغ حوالي ٦٧٪ من الكمية المنتجة شهريا بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٦٩) في ٢٠٢٤/١١/١٧ الخاصة بمنظومة الأسمدة الأزوتية دون وجود اتفاق مع الوزارة على ذلك أو الحصول على ما يفيد الاكتفاء بالحصصة المحددة التي افترضتها الشركة للوزارة، الأمر الذي يشير الى عدم استناد الاتفاق الى سند قانوني لضمان التنفيذ .

ونشير إلى عدم انتظام الشركة في توريد الحصص المقررة لوزارة الزراعة من الأسمدة الأزوتية (٤٦,٥٪ و ٣٣,٥٪) وفقاً للقرارات الوزارية المنظمة لذلك آخرها بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣ " صدر قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن تعديل رسم الصادر على الصادرات من الأسمدة الأزوتية ونصت المادة الأولى من القرار، على أن يستمر فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الأزوتية علي أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع ٢٥٠٠ جنيه للطن وذلك علي الفرق بين كميات الإنتاج الشهرية وما يتم تسليمه وفقاً للبرامج والشروط التي تضعها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتوفير كافة احتياجات البلاد من الأسمدة الأزوتية " .

أصدر مجلس الوزراء قرر بجلسته رقم (١٧٠) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ ، بالنسبة لمنظومة الأسمدة الأزوتية اجتماع مجلس الوزراء رقم (١٦٩) المنعقد بتاريخ (٢٠٢١/١١/١٧)، الموافقة على ما يلي : إلزام الشركات بتوريد نسبة الـ ٥٥٪ من الإنتاج ٠٠٠٠٠٠ الخ وتوفير حصة الشركات الكبرى والمزارع ذات المساحات الكبيرة التي لا تستفيد من منظومة الدعم، وإلزام الشركات المنتجة بإتاحة حصة أخرى بخلاف الحصصة المدعومة وقدرها ١٠٪ من إنتاجها يتم ضخها في السوق المحلي بالأسعار الحرة تلبية لاحتياجاتها .

والتأكيد على استمرار قيام مصلحة الجمارك المصرية بعدم السماح بالتصدير لشركات الأسمدة إلا بموجب خطاب رسمي من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بما يفيد التزام الشركة بتوريد الحصصة المقررة بالإضافة إلى ١٠٪ للسوق الحر بمعنى أن خطاب السماح بالتصدير سيكون في حدود ٣٥٪ من الإنتاج .

تبين رفض وزارة الزراعة - وفقاً لما أفادت به الشركة حين طلبها - إعطاء شهادة للشركة عن الكميات الموردة لها من شهر مايو ٢٠٢٥ حتي أغسطس ٢٠٢٥ وذلك لعدم انتظام الشركة في توريد الكميات وفقاً للقرارات المنظمة (٥٥٪ من إنتاج الشركة) وقد بلغت الكميات المطلوب توريدها لوزارة الزراعة وفقاً للخطابات الواردة منها خلال الفترة من يولية ٢٠٢٤ الي أغسطس ٢٠٢٥ كمية ٣٢٢ ألف طن (٢٣ الف طن × ١٤ شهر) في حين الكمية التي وردتها الشركة خلال نفس الفترة ١٤٧ ألف طن فقط بفارق ١٧٥ ألف طن تم تصديرها من قبل الشركة وجب تحصيل مقابلها رسم صادرات عنها بمبلغ ٤٣٧,٥ مليون جنيه (١٧٥ ألف طن × ٢٥٠٠ جنيه للطن رسم صادرات)

ونشير إلى قيام الشركة بالتصدير خلال شهور مايو ويونيه ويولية ٢٠٢٥ كميته ٧٩١٨٠ طن يوريا علي الرغم من عدم أستلام شهادات وزارة الزراعة كما سبق ذكره

يتعين موافقتنا بشهادة من الجمارك تفيد بعدم وجود مديونية علي الشركة طرفهم بهذا الخصوص وكذا موافقتنا بالسند القانوني لمخالفة قرار اللجنة التسويقية و موقف الشركة من تحمل رسم الصادر ١٠٪



- التعاقد الشركة مع شركة أبو قير للأسمدة لاستخدام الخط البحري والتسهيلات البرية والبحرية لشركة أبو قير لتصدير منتجاتها من الأمونيا مقابل ١٢٪ من سعر التصدير وقد شاب التعاقد بعض أوجه القصور تم إبلاغها للشركة في حينة منها تتم المحاسبة على ميزان شركة أبو قير ، ولم يذكر إليه تسعير الامونيا من ميناء الشحن FOB و تحمل شركة كيما مصروفات التخليص الجمركي بميناء التحميل ،
- في ٢٠٢٤/١٢/١٧ فوض العضو المنتدب التنفيذي لشركة كيما رئيس قطاع التسويق لشركة أبو قير في تصدير كمية ٢٠٠٠ طن امونيا التي تخص كيما المجهزه للتصدير باسم شركة أبو قير مقابل مبلغ ١,١ دولار- طبقاً للبند الثاني من ملحق العقد المؤرخ ٢٠٢٤/١٠/٢٣ - لم توافينا الشركة بصورة منه رغم طلبنا بخطاب بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٩- ويتم خصم ١٢٪ أتعاب خدمة طبقاً للعقد ، وتحملت الشركة عن بيع تلك الكمية ضريبة قيمة مضافة بنحو ٧,٨٥٥ مليون جنيه لكونها مبيعات محلية لان التصدير تم باسم شركة أبو قير .
- يتعين تحقيق الأمر وتحديد المسؤولية بشأن القصور بالعقد وكذا عدم الإلتزام بالعقد المبرم حيث أنه عقد لاستخدام الخط البحري والتسهيلات البرية والبحرية لشركة أبو قير لتصدير شركة كيما الأمونيا مقابل ١٢٪ من سعر التصدير وليس عقد تسويق وقد حصل مقابل تلك الكمية عمولة بمبلغ ١٣٢ ألف دولار بما يعادل ٦,٧٣٣ مليون جنيه .
- تعاقدت الشركة مع الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٦ لبيع كمية ١٠٠٠ طن يوريا معبأ في شكاير ٥٠ كجم تصدير بسعر ٣٩٥ دولار امريكي للطن والتفويض خلال الفترة من يوم ٥ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤ التسليم مصنع الشركة بأسوان .
- في ٢٠٢٤/١٠/٢٧ قام العميل برفض الشكاير المعبأ بها الانتاج للتسجيل عليها انتاج ٢٠٢٣ علي الرغم إنه مسجل عليها صالحة لمدة ثلاث سنوات و قد طلب تغييرها الشكاير بشكاير مدون عليها انتاج أكتوبر/ ٢٠٢٤ بدون مد فترة الشحن لتوفير الشكاير المطلوبة إستجابت الشركة لطلب العميل بدون مد فترة الشحن وتكلفت قيمة شكاير جديدة بنحو ٥٢٧ الف جنيه مما أدى الى تأخر استكمال الشحن ليوم واحد فقط عن مدة العقد الى ٢٠٢٤/١١/٢٦ لكمية ١١١ طن .
- عرضت إدارة الشركة (العضو المنتدب السابق) مذكرة رقم ٦١ إلى مجلس الإدارة بجلسته رقم ٧ /٢٠٢٤/٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٤ عن عملية البيع تلك مفادها تخفيض سعر البيع من ٣٩٥ دولار الى ٣٦٠ دولار نظرا لتأخر الشحن لأسباب ترجع الى شركة كيما وعدم وجود شكاير تصلح للتصدير الى السودان "وهذا لم يحدث " وكذا لاهتمام الشركة بالتواجد في السوق الافريقية من خلال بوابة السودان ووافق مجلس الإدارة علي ذلك فتنازلت شركة كيما الى الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية بـ ٣٥ الف دولار أمريكي من قيمة تصدير كمية ١٠٠٠ طن يوريا معبأ تعادل نحو ١,٧٨٥ مليون جنيه .
- يتعين تحقيق الأمور وتحديد المسؤولية فيما سبق من حيث :
- (١) التعاقد على بيع كميات بدون توافر مستلزمات الإنتاج من مواد التعبئة والتغليف .
 - (٢) مدي أهمية التواجد في السوق الافريقية من خلال بوابة السودان في ظل توقيع الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢١ عقد OFFTAK AGREEMENT مع شركة أميروبأ لمدة عام قابل للتجديد بناء على طلب البنوك الممولة لمصنع الامونيا و اليوريا (كيما ٢) للتصدير .
 - (٣) تخفيض القيمة لكامل كمية التعاقد بمبلغ ٣٥ ألف دولار في حين التأخير عن مدة التعاقد كان لكمية ١١١ طن فقط بمبلغ ٣٨٨٥ دولار بما يعادل نحو ١٩٨ الف جنيه .



- تبين زياده استهلاك الكهرباء بمصنع كيما ٢ هذا العام حيث بلغت الكميه المستهلكة نحو ٩٧,٣ مليون ك/واط بتكلفة نحو ١٤٠ مليون جنيه مقابل ٣٩,٣ مليون ك/واط بتكلفة ٣١ مليون جنيه العام السابق نتيجة استمرار عدم انتظام تشغيل توربينة انتاج الكهرباء بمصنع كيما ٢ والبالغ قيمتها نحو ٦ مليون دولار بصوره كامله والتي نص التعاقد مع المورد تكنيمونت على توفيرها لكهرباء بمعدل ٢٧ ميجا وات في الساعه منها نحو ١٠ ميجا وات للمصنع القديم ورغم سابق الاشارة الى انه تم استلامها في ٢٠١٩/٨/٣٠ من قبل العضو المنتدب لشئون الإدارة (السابق) منفردا على اساس انتاج ١٧ ميجا وات في الساعه فقط بالإضافة الى الكهرباء التي يتم الحصول عليها من شبكة الكهرباء .
- يتعين تحقيق الامر بشأن ماسبق و تحديد المسئولية بشأنه .
- لم نقف علي صحة الأساس التي أتبعته الشركة في توزيع تكلفة الصنع (المصاريف الخدمية) علي منتجات الشركة حيث تبين :

المنتج	كمية الإنتاج - طن	تكلفة الصنع - للطن - جنيه	تكلفة الصنع الكلية - مليون جنيه	تكلفة الصنع للطن - جنيه العام السابق
سماد اليوريا ٤٦,٥ %	٥١٣٣٨٥	٧٥,٠٩	٣٨,٥٥٠	٩٢,٥٤
أمونيا سائلة	٣١٨٢٤٢	٩١١,٤	٢٩٠,٠٤٥	٥٤٣,٩١
السماد المحبب ٣٣,٥ %	١٧٨٨٧	٤٠٧٦,٣١	٧٢,٨٢٥	٢٣٣٦,٤
نترات الأمونيوم منخفض الكثافة	٨١٧١	٨١٥٤,٤٨	٦٦,٦٢٨	٧٤٨١,٥٧
حامض النيتريك	٣٥٥٩٠	٦١٠	٢١,٧١١	٣٣٤,٧١

- مما يتعين ضرورة إعادة النظر في أسس توزيع التكاليف الغير مباشرة علي المنتجات لما لذلك من آثار في تكلفة المنتج وأثرة علي تكلفة الوحدات المباعة وربحية المنتج وقيمة المخزون.
- تبين وجود فقد في الغاز الطبيعي للانتاج بالمصنع الجديد خلال الفتره من ٢٠٢٤/٧/١ الى ٢٠٢٥/٦/٣٠ لكميه ٣٨٤٨٠٢٧٠ مترمكعب حيث يتراوح معدل الاستخدام للطن من ١٠٢٥ متر مكعب الى ١٧٧١ متر مكعب
- يتعين تحقيق الامر واتخاذ ما يلزم بشأنها .

- تضمنت الإيرادات المتنوعة مبلغ ٣٦٩٩٥٢ جنيه قيمة كراسات شروط خاصة بالمناقصات والمزايدات لم يستقطع منها مبلغ ٥ جنيهات عن كل كراسة حيث أفادت الشركة على خطاباتها في هذا الشأن بأنه لا توجد مطالبات بذلك بالمخالفة للمادة ٧ من قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ (قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم) بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ والتي تنص على "أن تفرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التي تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته وشركات قطاع الأعمال العام.....وذكر منها كراسات الشروط للمناقصات والمزايدات وكذا عقود المقاولات والتوريدات
- يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام باحكام القانون المشار اليه .
- بلغت إيرادات النادي الاجتماعي من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١/٣١ تاريخ تاجير النادي بنحو ١٠ مليون جنيه في حين تكلفه الفتره نحو ١٢,٧٢ مليون جنيه محققا خسائر تبلغ ٢,٧٢ مليون جنيه .
- يتعين تحقيق الأمر بشأن تلك الخسائر.



- بيع مخزون رايش الحديد مخلفات لوط بدون وزن بسعر ٥٠ ألف جنيه شامل الضريبة لشركة الشريف واعترضت اللجنة على السعر المقدم نظرا لان اخر عمله بيع لرايش الحديد بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه للطن شامل للعميل الشركة العربية للطاقة المتجددة تابعه للهيئة العربية للتصنيع وكذا اقل من سعر لجنة التثمين وبالرغم من ذلك وافق العضو المنتدب على البيع لوط بدون وزن بسعر ٥٠ ألف جنيه شامل الضريبة متجاهل رأي اللجنة وكذا رغم معرفه الرصيد الدفترى البالغ ٣٥٤,٥٢ طن وقيمتة الدفترية نحو ١٧٧ ألف جنيه . تجاهل العضو المنتدب التقدير الذى تم بواسطة مدير اداره الورش المعاونة بان كميته الحديد الصافى باللوط تقدير بنسبه ٢٥٪ تبلغ حوالى ٨٩ طن رايش حديد في كامل الكمية و طبقا لآخر سعر بيع له البالغ ٧٠٠٠ جنيه شامل فان القيمة المقدرة تبلغ نحو ٦٢٣ ألف جنيه مما اضاع على الشركة نحو ٥٧٣ ألف جنيه . يتعين تحقيق الامر وتحديد المتسبب في خساره وعدم بيع المخلفات الا عن طريق مزادات عامه او بمظاريف مغلقة وكذلك لا يتم بيع اي صنف الا بالعدد او الوزن طالما الصنف قابل لذلك .

- تحملت الشركة غرامات نتيجة التأخر فى التخليص على قطع الغيار (المورد بمعرفة شركة تكنيمونت) بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٠,٨٦ مليون جنيه منها نحو ٢,٠٥٩ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ المالى (حيث لاتقوم الشركة بتسجيل فواتير المخلص نيسكو اولا باول) فى الوقت الذى لم تستجب فيه الشركة لاتخاذ اى اجراء حيال ذلك رغم التأخر نحو سنة فى التخليص على بعض الرسائل و قد سبق الاشارة الى ذلك الا أن رد الشركة أفاد بانه قد تم تشكيل لجنة لبحث ما ورد بالملاحظة لبيان الأسباب التى أدت إلى تأخر الإفراج الجمركى عن قطع الغيار الواردة بالموانئ على أن يتم إتخاذ اللازم على ضوء ما تنتهى إليه من توصيات واتخاذ مايلزم طبقا للتعاقد مع شركة نوسكو لم تقف على ما أنتهت إليه تلك اللجنة ومازالت الشركة تتحمل غرامات تأخير نتيجة التأخير في إجراءات الافراج الجمركي . يتعين تحقيق الامر بشأن ما سبق .

- ضمن المصروفات الأخرى مبلغ ٦٦٦,٦٦٧ ألف جنيه تمثل قيمة التصالح مع جهاز شئون البيئة بالقاهرة بعد التعهد بإنشاء حوض سمد جديد لتفادى المخالفات التي حررها جهاز شئون البيئة ضمن محضر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١ لمخالفة احكام المادة (١٩) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ولم تقم الشركة بإنشاء الحوض المشار إليه حتى تاريخ الفحص مما يعرض الشركة لغرامات بسبب عدم الإلتزام بالتنفيذ . كما تبين وجود مخالفات بيئية وقضايا مقامة ضد الشركة بارقام (١٠٣٥٩ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ٦٠٩٤ لسنة ٢٠٢٣ - ١٦٧١٨ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ١٦٣٩ لسنة ٢٠٢٤ - ٢٦٧٥ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ٦٠٥٩ لسنة ٢٠٢٤) قضى فيها بتغريم الشركة ١٠٠ ألف جنيه ، ٢٠٠ ألف جنيه ، ٥٠ ألف جنيه على التوالي وتم استئنافها جميعا و قضى فيها بقبول الاعتراض شكلا و سقوط الامر الجنائى و اعتباره كأن لم يكن و القضاء ببراءة الشركة و إحالة الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها نحو الجنائية المثارة بالاوراق والقضية رقم ٣٦٧٠ لسنة ٢٠٢٤ قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٧/١٠ بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون و احوالها للنياحة العامة لاتخاذ شئونها فيها . يتعين العمل على تلافي ما سبق والإلتزام بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته .

- بلغت تكلفه التدريب هذا العام نحو ٦١٨ ألف جنيه منها نحو ٥٥٠ ألف جنيه لوزاره الداخليه "هيئه الحماية المدنيه " مما يشير الى عدم قيام الشركة بتنظيم خطه تدريبيه داخليه وخارجيه لرفع كفاءه القوه البشرية لديها مما أدى الى استعانته بالشركه باشخاص وشركات في حاله احتياجها الى اجراء اي اصلاحات فنيه او صيانات



للمصنع بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٥,٨٦٦ مليون جنيه منها نحو ٣١٧ ألف دولار تعادل ١٥,٨ مليون جنيه قيمه عقد شنايدر.

فضلا عن عدم قيام الشركة بحساب نسبة ١٪ من صافى الأرباح السنوية للشركة قبل خصم الضريبة لصالح صندوق تمويل التدريب والتأهيل التابع لوزارة القوى العاملة بالمخالفة للمادة ١٣٤ من قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ حيث ينطبق هذا الالتزام على المنشآت التي يزيد عدد العاملين بها على ١٠ عمال ويتم السداد خلال الشهر التالي لاعتماد الميزانية السنوية للمنشأة مما قد يعرض الشركة لفرض غرامات مالية تتراوح قيمتها عادة بين مبالغ محددة، ويتم مضاعفة هذه الغرامات في حالة تكرار المخالفة.

يتعين إجراء التصويب اللازم و الالتزام بأحكام القانون المشار إليه.

- لم تقم الشركة بتحقيق الامر وفقا لتوصياتنا بشأن ما شاب جانب من الاعمال والتوريدات والانشاءات من بعض المخالفات وواجهه القصور وفقا لما يلى :

- اسناد بالامر المباشر للمورد الشرق الاوسط للهندسة الهيدروليكية لتوريد قطع غيار ومهمات بقيمة اجمالية بنحو ٣,٣٦١ مليون جنيه والتأخر في التوريد وعدم أخذ الضمانات قبل الإسناد .
- الاسناد بالامر المباشر لشركة غاز مصر لتزويد منظمت حديثة وقطع غيار سنتين بناءا على خطاب من شركة غاز مصر بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٩ بأمر توريد رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ بقيمة ٨,٠٧٢ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٦٣ ألف دولار أمريكي بمدة توريد ٨ شهور و تم تحويل مبلغ ٢٦٢,٥٠٠ ألف دولار لشركة غاز مصر بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٣ مقابل خطاب ضمان وحتى تاريخ الفحص لم تقم شركة غاز مصر بالتنفيذ ونشير إلي اثر عدم تركيب تلك المنظمات على تذبذب ضغط خروج المحطة ومدى تأثر المصانع بذلك .
- الاسناد بالامر المباشر لشركة إيجي تريس لتحليل وتصنيف البيانات بامر توريد رقم ٣٤٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ بنحو ٤,٤٦٤ مليون جنيه لتركيب نظام ال MRV للاعتماد عليه في تجميع البيانات وعمل الحسابات اللازمة لاصدار التقارير الربع سنوية الخاصة بال CBAM (تلبي متطلبات المفوضية الأوروبية وعلاء الشركة من المستوردين الاوروبيين وذلك بناءا على قرار ٢٠٢٤/٣٠ للجنة الانبعاثات الكربونية المشكلة لذلك ولم يتم التنفيذ على الرغم من حاجة الشركة الماسة لاصدار تقارير الانبعاثات الكربونية CBAM فى الوقت المناسب قبل ٢٠٢٦ وعدم التأخير فى التنفيذ وبالتالى التأثير بالسالب على صادرات الشركة الى الاتحاد الاوروبى ونشير إلي عدم الحصول على الضمانات الكافية على المورد فى حال التقاعس عن التنفيذ.
- امر توريد رقم ٢٠٢٥/٢٠٢٤/٢٨٦ بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢١ لتوريد ١٢٠ طن صودا كاوية من شركة بيتروكيماويات بنحو ١,٨٤٧ مليون جنيه تم دفعها بالكامل للمورد بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٠ تم توريد كمية ٤٩ طن بمبلغ ٨٦٥ ألف فقط بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ وحتى تاريخه لم يلتزم المورد بتوريد باقى مشمول امر التوريد ولم يتخذ ضده أى إجراء.
- عملية بيع مخزون خامة رايش حديد برصيد دفترى ٣٤٥,٣٧٥ طن بقيمة دفترية ١,١٤٠ مليون جنيه المباع للعميل الشركة العربية للطاقة المتجددة تابعه للهيئة العربية للتصنيع بسعر ٧٠٠٠ جنيه شامل ضريبة القيمة المضافة وتم أستلامه لكمية ١٨٦,٨٦ طن فقط وأظهر عجز ١٥٨,٥٢ طن وقامت الشركة بعمل مذكرة بالعجز ولم يتبين المسؤول عن العجز .



ما زلنا عند رايانا بضرورة تحقيق الامر و تحديد المسؤولية بشأن ما سبق

- لم نقف علي ما أنتهت إليها اللجنة المشكلة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وكذا جانب من أعمال اللجنة المشكلة بالقرار الإداري رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٩ لدراسة ماورد بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية عن العام المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة ونذكر منها :

١. تحقيق الامر بشأن ما شاب عقد التشغيل والصيانة "الثاني" مع المقاول شركة تكنيمونت بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥ (تم تجديده في ٢٠٢٤/٦/٢٦ لمدة عامين آخرين) والموقع من قبل العضو المنتدب السابق للشركة والمعتمد من مجلس الإدارة السابق بنحو ٧,٤ مليون دولار سنوياً بخلاف ضريبة القيمة المضافة وقد شابه العديد من اوجه القصور التشغيل والصيانة من قصور في صياغة التعاقد وفي التنفيذ .
٢. تحقيق الامر بشأن ما شاب من مخالفات التعاقد مع شركة KBR بموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٤/١/٢٩ لتقديم خدمات الدعم الفني لمدة ٥ سنوات بتكلفة اجمالية ١,٢ مليون دولار تعادل نحو ٥٨ مليون جنيه .
٣. تحقيق الامر في شأن شراء قطع الغيار خلال العام بنحو ٧٢٠ مليون جنيه ، صرف منها فقط نحو ١٢٠ مليون جنيه بنسبة ١٦,٦٪ وتحملت الشركة نحو ٣,١ مليون جنيه بالزيادة نتيجة التأخر في الموافقة على شراء قطع غيار لظلمبات صن داين بمرافق المصنع الجديد .
٤. تحديد المسؤولية بشأن تحمل الشركة لنحو ٤ مليون جنيه باقي قيمة ماتم توريده لخامات لاتصلح وطبيعة مخزن النترات مناقصة اعمال إزالة السطح الثالث وعزل مخزن نترات الامونيوم حيث أفادت إدارة الحماية المدنية برفض الخامات الموردة وعدم صلاحيتها للاستخدام بمحطة تعبئة النترات وايدت استخدام الواح الصاج المبطن بالالياف الزجاجية الغير قابلة للاشتعال وتم تحويل الموضوع للتحقيق الداخلي بالشركة وقد انتهى التحقيق الإداري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣ المؤرخ ٢٠٢٤/١/٩ بشأن ما شاب مناقصة اعمال إزالة السطح الثالث وعزل مخزن نترات الامونيوم الي حفظ التحقيق قطعياً وهذا ما نتحفظ عليه ونشير إلي أنه لم يتم الإنتهاء من سقف مخزن نترات الامونيوم بمحطة تعبئة النترات وما لذلك من خطورة

يتعين موافقتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة المشار إليها .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- لا تمسك الشركة السجلات والدفاتر التي نص عليها القانون (دفتر الجرد ودفتر اليومية العامة) بالمخالفة لقانون

التجارة المصري رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ مادة (٢١) حيث يلزم هذا القانون الشركات **بمسك الدفاتر التجارية**

الآتية:

■ دفتر اليومية: تُسجل فيه كل المعاملات المالية للشركة بشكل يومي، بما في ذلك المبيعات والمشتريات والمصروفات والإيرادات.

■ دفتر الجرد: يُسجل فيه تفاصيل البضائع والأصول الموجودة في نهاية كل سنة مالية.

يتعين على الشركة إمسك الدفاتر والسجلات التي تستلزمها طبيعة النشاط والالتزام بالقواعد المنظمة لها والتسجيل بها بطريقة منتظمة وفقاً لأحكام القانون المشار إليه حتى لا تتعرض للغرامات والعقوبات المقررة في

هذا الشأن. **أُس**



- تمسك الشركة بحسابات ماليه منتظمة - عدا عدم استكمال القيد بالدفاتر القانونية التي اوجبها قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته - وتتضمن ما ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج لى تطوير نظرا لما يشوبه من قصور ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفق مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.
- نوصي باستكمال جهود الشركة المبذولة نحو الالتزام بمتطلبات القوانين والقرارات الصادرة لحماية البيئة والقوانين ذات الصلة ، وخاصة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن البيئة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لذات القانون وكذا قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩.

٢٠٠٩



**التعقيب علي رد الشركة علي
تقرير مراقب الحسابات**

على القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

التعقيب	الرد عليها	الملحوظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن سرعة حسم قيمة التعويض المستحق للشركة مع مديرية المساحة بالاسوان و اجراء التسميات اللازمة في ضوء ذلك لما لفتك من أثر على القوائم المالية للشركة.	تمت الافادة من مديرية المساحة بالاسوان بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٦ أنه تم مخاطبة الجهة صاحبة المشروع (الهيئة العامة للطرق والكبارى) لموافقتنا بباقي مبلغ القيمة النهائية لتعويضات نزاع الملكية بعد تقدير القيمة النهائية من قبل اللجنة العليا لتعويضات حتى يتم السير في إجراءات العرض و النشر) ولم ترد اية مبالغ مالية بخصوص القيمة النهائية لتعويضات نزاع الملكية وسيتم حسم قيمة التعويض المستحق للشركة بالمتابعه مع مديرية المساحة بالاسوان فور موافقتنا بالرد بما يتم في هذا الشأن .	- من االت الاراضى تتضمن قطعه ارض بمساحة ١١ فدان ١٩ سهم وكذا مساحه اخرى تبلغ ٩٩ اقراط ٢٤ سهم رغم صدور قرار بشأنها رقم ٢٨٧٢ لسنة ٢٠٢٢ من معالى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ٢٠٢٢ بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر لتنفيذ مشروع كوبرى اعلى مزلقان السيل بمحافظة اسوان و الذى بموجبيه تم نزاع ملكية للمساحة المشمل اليها و لم يتم تحديد قيمة التعويض المستحق عن المساحة المزروعة حتى تاريخه علما بان تقرير استثماري للهيئة المصرية العامة للمساحة بخصوص تقدير القيمة المبدئية لتعويضات نزاع الملكية للأراضى المتناخلة مع مسار المشروع بلغت ١٧ مليون جنيه لمساحة ١٨ فدان ، اقراط ٢٣ سهم . يتعين سرعة حسم قيمة التعويض المستحق للشركة مع مديرية المساحة بالاسوان و اجراء التسميات اللازمه في ضوء ذلك لما لفتك من أثر على القوائم المالية للشركة .
الملاحظة لم تتحدث عن الغير وسيلكون لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر خاصة بشأن وحدة تعبئة البوريا وضرورة الحصر للمتوقف والإستغلال الأمثل له	تم تقييم مقدمه المصانع المتوقفة من لجنة التقييم المشكلة من الوزارة عن طريق كلية الهندسة وتم عرض بعض الاقسام المتوقفة للبيع (النيتروجين - الكلور - الخط الخامس للبيرورجين) وجاري اتخاذ الإجراءات المناسبة. اما قسم الغير وسيلكون تم اعاده تأهيله وتأجير ه لشركة الشرق الحقيقي وتحويله لإنتاج السيلكون منجنيز	- تضمنت الأصول الثابتة أصول غير مستغلة ومتوقفة منذ سنوات بلغت تكلفتها التاريخيه نحو ١٤٢,٦٧٤ مليون جنيه منها آلات ومعدات ووسائل نقل بنحو ١١٥,٨٥١ مليون جنيه و مباني بنحو ٢,٥ مليون جنيه مهلكه تقريبا ومتوقفه منذ فترات طويله سبق وأن أفادت الشركة بأنه جارى الحصر وبحث أفضل السبل لاستغلالها وهذا لم يتم حتى تاريخه .

التعقيب	الرد عليها	الملحوظة
والإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المشار إليه.	- بالنسبة لمحطة التعبئة تم تحويل المحطة لتعبئة البوريا البلك (BULCK) للتصدير نظرا لعدم وجود وحدة لتعبئة البلك في تصميم المشروع الجديد وكل المحطات كانت مصممة لتعبئة البوريا في شكاير	تخدر الإشارة الي وجود وحدة تعبئة البوريا بالمصنع الجديد والتي تم إستلامها في ٢٠١٩/١٠/٢١ تكلفتها نحو ٢٤,٢٩٣ مليون جنيه ومتوقعة منذ بداية إستلام المصنع في ٢٠٢٠/٤/٢٦ ولم يتم دراسة مؤشرات الإضمحلال لها وفقا لأحكام معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ بشأن إضمحلال الأصول الثابتة . يتعين تحقيق الأمر و ضرورة الحصر والإستغلال الأمثل لها والإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المشار إليه .
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن البدء في عمل الدراسات اللازمة لتحديد التكاليف التقديرية المستقبلية من مشروع التحول الرقمي (ERP) إعمالا للفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ "إضمحلال قيمة الأصول" ، وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.	جاري التنسيق مع كل من الشركة الفاضلة الكيماوية ووزارة قطاع الأعمال للحصول للاستفادة من نظام ERP فور الانتهاء من تفعيل الأنظمة الخاصة به علي مستوي الشركة	- ما زالت الشركة لم تستفد من نظام (ERP) المدرج بالتكويرين السلعي (أثاث ومعدات مكاتب) بنحو ١٦,٢٢٣ مليون جنيه حيث لم تقم الشركة بإعداد الدراسات اللازمة لتحديد التكاليف المستقبلية من مشروع التحول الرقمي (ERP) والذي إستغرق أكثر من ٤ سنوات دون البدء في التشغيل الفعلي للمشروع والإستمرار في الإعراف به ضمن المشروع عات تحت التنفيذ مع وجود مؤشرات لحدوث تغييرات سلبية في المستقبل القريب في البيئة التكنولوجية والمناخ الإقتصادي الذي تعمل فيه الشركة . الأمر الذي يستلزم معه البدء في عمل الدراسة المشار إليها بعلاليه هو ما لم تقم به الشركة وذلك إعمالا للفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ "إضمحلال قيمة الأصول" ، وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء التصويب اللازم وحساب الإهلاك تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول المصنوعة وذلك لطول فترة تواجدها بالتكوين.	- لم يتم صرف قيمة أثاث ومعدات ومكاتب الموجودة بالتكوين السلعي الى الأقسام المختلفة حتي يتم أضافتها للأصول الثابتة وحساب الإهلاك عنها.	- تضمن ح / التكوين السلعي نحو ٢,٦ مليون جنيه أثاث ومعدات ومكاتب بعضها منذ عام ٢٠٢٢ ومعدل إهلاك مئيتها بالأصول الثابتة ١٠٪ سنويا ولم يتم حساب إهلاك لها . يتعين إجراء التصويب اللازم وحساب الإهلاك تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة . هذه التكاليف الشركة متضمنه قيمة إهلاك القيمة التخزينية لأصول مصنع الامونيا و البوريا الجديد وذلك لعدم الانتهاء من إعداد الدراسة



٢٠٢٥/٩/٢٩



التعليق	الرد عليها	الملحوظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن سرعة الانتهاء من دراسة القيمة التخريدية لأصول مصنع الأمونيا و البوريا الجديد ، لما لها من أثر على القوائم المالية، والالتزام بأحكام المعيار المشار إليه	تم عمل دراسة لتحديد القيمة التخريدية لمصنع الأمونيا / بوريا وجاري اتخاذ موافقة بشأنها من الوزارة والشركة القابضة و اعتمادها من مجلس الإدارة وسيتم ادراج القيمة بميزانية ٢٠٢٥/٢/٢٠٢٦	المطلوبه من كلية الهندسه - جامعة القاهرة بالمخالفه لاحكام معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) . يتعين سرعة الانتهاء من الدراسة المشار إليها ، لما لها من أثر على القوائم المالية ، و الإلتزام بأحكام المعيار المشار إليه .
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن استبعاد القيمة من المخزون وتحميلها على الأرصدة المدينة لحين دراستها واتخاذ قرار بشأنها.	سيتم التصويب في العام المالي الجديد بعد انتهاء التحقيقات	- تضمن مخزن المخلفات نحو ٣٥٠ ألف جنيه قيمة كمية ٢ طن كوارتز في حين أظهر الجرد الفعلي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ عدم وجود تلك الكمية علي الطبيعة . يتعين استبعاد القيمة من المخزون وتحميلها علي الأرصدة المدينة لحين دراستها واتخاذ قرار بشأنها.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن موافقتنا بالدراسة التفصيلية الخاصة باضمحلال الأصناف بطينة الحركة للوقوف على مدى كفاية اضمحلال المشمل إليه والنظر في تدعيه وفقا لذلك.	تم عمل مخصص الرواكن بنسبة ١٠٪ من الأصناف بطينة الحركة بالمخزون في ٢٠٢٤/٦/٣٠ في ضوء رؤية الشركة 	تضمن المخزون - وفقاً لحصر الشركة - نحو ٢٦ مليون جنيه قطع غيار ومهمات لم يتم الصرف منها منذ ٢٠٢٠/٧/١ ومكون اضمحلال لها بنحو ١٢,١٠٧ مليون ولم نواف بالدراسة التفصيلية الخاصة باضمحلال الأصناف بطينة الحركة والتي توضح الأسس والاقتراضات التي اعتدلت عليها الشركة في تقريره كما لم تتمكن من عمل اجراءات مراجعة بنيلة للوقوف على مدى معقولية وكفاية قيمة اضمحلال المشمل إليه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ . نقنن موافقتنا بالدراسة المشار إليها للوقوف على مدى كفاية اضمحلال المشمل إليه والنظر في تدعيه وفقا لذلك.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن موافقتنا بدراسة المخصصات وفقا لمتطلبات معيار المحاسبية	تم دراسة الائتمانات المحتملة في نهاية العام والتي اسفرت عدم حاجة الشركة إلى تكوين مخصصات إضافية باستثناء	- بلغت قيمة المخصصات نحو ٣٠,٩,١١٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٣٢,١٥٦ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ولم نواف بدراسة

التعليق	الرد عليها	الملحوظة
المصري رقم ٢٨ بشأن المخصصات.	تكوين مخصص بقيمة ١٥ مليون جنيه الرصيد المدين للقادي الرياضي في ٢٠٢٥/٦/٣٠	المخصصات الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ومن ثم لم تقف علي مدي كفاية المخصصات ومناسبتها للأغراض المكونة لمقابلاتها . يتعين موافقتنا بدراسة المخصصات وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ بشأن المخصصات .
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق أسباب ظهور هذا العجز وعمل مطابقه مع المورد على ارصده ٢٠٢٥/٦/٣٠ واتخاذ ما يلزم نحو استبداء حق الشركة قبل شركة سيسكو ترانس.	سيتم عمل مطالبة لشركة سيسكو ترانس بقيمة عجز اليوريا ببناء دمياط بناء على تقرير الجرد الصادر من شركة SGS بعد مطابقة الكميات المشحونة للشركة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢/٢٤ وفواتير التصدير الفعلية الصادرة خلال العام وسيتم اتخاذ اللازم على ضوء ما ستقرر عنه المطابقة .	وجود عجز في مخزون اليوريا بدمياط بنحو ١٦٤٨ طن يقدر قيمته البيعية بنحو ٦٣٥ ألف دولار بمتوسط سعر بيع التصدير خلال العام ٢٨٥ دولار بما يعادل بالمصري ٣١,٥ مليون جنيه حيث بلغت كمية اليوريا المرسله لمخازن شركة سيسكو ترانس بدمياط عام ٢٠٢٥/٢/٢٤ ٢٠٢٥/٢/٢٤ ٢٤٢٨١٩ طن و رصيد اول المدة في ٢٠٢٤/٧/١ نحو ٢٦١ طن والمبيعات كميته ٣٣٧,٤٧٠ طن - محمل على ظهر السفن - وبالتالي يكون رصيد اخر المدة الدفري ٥١١,٠١٣ طن في حين الجرد الفعلي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمخازن دمياط بلغت كميته ٣٧٥٢ طن يوريا و هنر يوريا كميته ٣٨,٨٢ طن ومع الأخذ في الاعتبار اللقد غير المنظور بالطريق البائع كميته ١٧١ طن يصبح الرصيد اخر المده من اليوريا والجرد المنظور والغير منظور نحو ٣٩٦٢ طن مما يظهر عجز بنحو ١٦٤٨ طن .
	سير اعى ذلك مستقبلا	يتعين تحقيق أسباب ظهور هذا العجز وعمل مطابقه مع المورد على ارصده ٢٠٢٥/٦/٣٠ واتخاذ ما يلزم نحو استبداء حق الشركة قبل شركة سيسكو ترانس .
		- تتبين عدم امساك حساب للموردين المتعاقد معهم بالعمله الاجنبية بتعاملاتهم بعملة التعاقد وما يقابلها بالجنيه المصري مما يصعب معه التأكد من الرصيد الظاهر بالميزانية وكذلك عدم امكانيه اجراء مطابقه معهم وأعادة تقييم ارصدتهم .

التعليق	الرد عليها	المعلومة
		يتعين إثبات وتسجيل حسابات الموردين بعملية التعامل وما يقابلها بالجنيه المصري لامكانية التحقق وإعادة تقييم الارصدة في تاريخ المركز المالي .
	سير اعي ذلك مستقبلاً	- لم نوافي من الشركة بدراسة حساب قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الأصول الماليه المقامه بالتكافئه المستهلكه منذ لحظه الاعتراض الاولى لتلك الأصول و المتمثله في العملاء و الارصده المدينه الأخرى و التقديه و ما في حكمها وفقا لاحكام معيار المحاسبه المصري رقم (٤٧) بشأن الادوات الماليه. يتعين موافقتنا بالدراسه المشار إليها و ضرورة الالتزام بأحكام المعيار رقم (٤٧) في هذا الشأن مما له من أثر على عرض القوائم الماليه.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء التصويب وتحقيق الأمر لكونها ضريبية شخصية وإتخاذ ما يلزم من إجراءات التصويب حسب ضريبية كسب العمل الشهريه وفقاً لقانون ضريبية الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وعدم إعفاء البدلات المنصرفة للعاملين بالسرعة وفقاً للقانون.	يوجد فروق عند احتساب الضريبية على الأجرور بالسرعة بالمقارنة بمنظومة الضرائب بسبب صرف مكافآت شهرية ومكافآت العام المالي خالصه الضريبية ويتم احتساب الضريبية على الشريحة المحسبة لأخر مرتب بينما تقوم المنظومة باحتساب الضريبية على المكافآت بشرائح اعلى من الشرائح المحسوبة من الشركة وسيتم تصويب الوضع عن طريق عدم صرف مكافآت خالصه الضريبية	- تحمل الشركة فروق ضريبية المرتبات بين المخصص من العاملين بالشركة الشهري وبين ضريبية كسب العمل وفقاً لأقرار المرتبات الشهري منذ بداية تقديم أقرار المرتبات الشهري على منظومة الضرائب الجديدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بلغت نحو ٨,٦١٩ مليون جنيه وذلك نتيجة خطأ في حساب ضريبية كسب العمل الشهريه حيث يتم إعفاء بعض البدلات المنصرفة للعاملين بالشركة (مثل بدل الانتقال وبدل الوجبات) في حين قانون ضريبية الدخل لا يعفي تلك البدلات للصرف نقداً. يتعين إجراء التصويب وتحقيق الأمر وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصويب حسبية ضريبية كسب العمل الشهريه وفقاً لقانون ضريبية الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
الصناعات الكيماوية المصرية
KIMA
٣٤



التعليب	الرد عليها	المعلومة
	في إطار الخطة الاستراتيجية لاستغلال أصول الشركة تم اعداد تصور لتعطيم الاستفادة من الاراضي الغير مستغلة و جرى دراستها لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها	- بلغت مساحة الاراضي الغير مستغلة بالشركة ٢٨١٥١٩٧ م^٢ . يتعين بحث أسباب عدم الاستفادة من تلك الاراضي ودراسة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق والاستفادة الاقتصادية منها.
	بشأن (خط السكة الحديد) تم التقدم بطلب للجنة انتهاء التزامات القضاياه بسن الجهات الحكومية و قيد برقم (٣٩٥ لسنة ٢٠٢٢) وتم تداوله الى ان اصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٧ بإعادة الموضوع للجبراء وتمت المناقشة وما زالت متدولة قضائيا اما بشأن (مصرف السيل) فقد تم اقامة دعوى قضائية رقم (٩٧ لسنة ٢٠١٨) للمطالبة بمقابل الانتفاع المستحق للشركة و تم رفض الدعوى بجلسة ٢٠٢٢/٥/٣٠ وتم الطعن على الحكم برقم (٨٦٢ لسنة ٢٣ ق) وما زال الطعن متداول	يتضمن حساب الاراضي مساحه ٦٠ فدان و ١٢ قيراط و ٩ اسهم تمثل تلك المساحه منافع عامه (خط السكه الحديد – مصرف السيل) ولم تقف على ماتم من اجراءات بشأن المطالبه بالحصول على تعويض عنها . يتعين تحقيق أسباب ما سبق وما تم إتخاذ من اجراءات في هذا الشأن .
	جارى متابعة المحاضر الجائيه المعروية ضد المتعينين والاعاوى القضائيه المتداولة بشأنها	- منازل هناك تعديلات على بعض أراضي الشركة من قبل الاهالي وشركات وهيئات عامة وجهات حكومية تم رفع دعوى قضائية على شركة المحطات المائية وتم الحكم فيها لصالح شركة كيما بمبلغ نحو ٧,١١٤ مليون جنيه تعويض عن قيمة الاراضي المتعدى عليها (الجراج – البرنية) بالصدقة القديمة دون الإفصاح عما تم في هذا الشأن. يتعين مواءمتا بما تم في هذا الشأن.

التعليق	الرد عليها	الملحوظة
يكفى ويتابع	جارى دراسة تعظيم الاستفادة من المباني غير المستغلة وسيتم مراعاة إدراج المباني للجرد السنوي عام ٢٠٢٥/٢/٢٠٢٦	تم إبرام عقد بين الشركة وشركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر بتاريخ ٢٠٢١/٧/٥ لغرض النزاعات بينهم بشأن قطعة الأرض المسلوكة للشركة الكائنة بمنطقة عملات الحديد والصلب بأسوان (قطعة أرض بمساحة ٦٤٨٢٥ م^٢ تقريباً و قطعة بمساحة ٢٥٥١٢ م^٢ تقريباً) وبموجب هذا العقد تنازلت شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر عن "فيلا و استراحة (غير مسكونة) و عدد ٣ عمارات (منها وحدات موزعة غير محدد عددها) ومبنى إداري (مقر النادي والجمعية) " ومن تاريخ الاستلام في ٢٠٢١/٧/١١ لم تقف علي وضع هذه المباني خاصة الفارغ منها من حيث استغلالها والاستفادة منها وتحقيق عائد منها لصالح الشركة (قيما عدا الجمعية) ولم يتم تضمينها للجرد السنوي بالخطأ من تاريخ استلامها . ونجد الإشارة الي تعاقبت الشركة مع البنك الأهلي المصري بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٢ بتأجير مبني الجمعية المسلم وفق التسوية مع شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر بغرض فتح وحدة مصرفية مقابل مبلغ ٧٥ ألف جنيه شهري بزيادة سنوية ١٠٪ سنوياً لمدة تسع سنوات وتمدد القيمة الإيجارية مقدماً كل شهر وفي حالة التأخير عن السداد يتم احتساب فائدة عن كل يوم تأخير طبقاً للفائدة المعلن عنها بالبنك المركزي و لم يلتزم البنك الأهلي بالعقد حيث سدد شهر واحد فقط وفي ٢٠٢٥/٥/٢٦ تم فسخ العقد رضائي بتنازل العضو المنتدب لشركة كيما أن ذاك عن أي مطالبات أو تعويضات تخص عدم الالتزام بهذا العقد دون العرض على مجلس إدارة الشركة . مما يتعين معه تحقيق الأمر بشأن ما سبق وتحديد المسؤولية بشأن إهمال حقوق الشركة قبل التبر .

مما يتعين معه تحقيق الأمر بشأن عدم عرض الأمر على مجلس الإدارة

٢١
٧٢٢١



التعقيب	الرد عليها	الملحوظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر بشأن ضياع حق الشركة في المطالبة بحق الانتفاع عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي لتلك المساحات والذي لم يتم حتى تاريخ المراجعة	مرصى عليه بعلم الوصول بتقرير الاستشاري و شهادة الصلاحيه ونظراً لعدم التزام البنك بسداد القيمة الاجاريه تم عرض مذكره على السيد الكيميائي/ العضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٥/١/٧ لاتخاذ الاجراءات القانونية ضده البنك والمطالبة بالتعويضات الواجبه للشركة وتسليم المبنى للشركة وبالفعل تم توجيه اذار للبنك وعلى اثره تم توصل البنك مع السيد الكيميائي العضو المنتدب للشركة آنذاك لفسخ العقد بالراضى وتم توقيع سيادته عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٦ نظراً للعلاقات الوطيدة بين الشركة و البنك كونه احد البنوك المموله لمشروعات الشركة .	- صدر حكم محكمة اسوان الابتدائية المؤرخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ والمؤيد استئنافيا في ٢٠٢٣/٢/٢٧ بطرد شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء المتعدية على مساحة ارض ١٦١٢٥,٧٦ م^٢ واحقية الشركة عن مقابل الانتفاع من ٢٠٠٣/٨/١٣ حتى ٢٠١٧/٨/١٣ بمبلغ نحو ٧ مليون جنيه فقط ودون النظر الى طلبات الشركة في الاستئناف الفرعى المرفوع منها بتعديل قيمة الربيع وزيادته ليصبح بنحو ١٢,٥ مليون جنيه وفقا لتقرير اللجنة الثلاثية للخبراء والمحسوب من ٢٠٠٣/٨/١٣ حتى ٢٠٢٢/٤/٣٠ ، وتجدر الاشارة الى ان الشركة لم تضمن طلباتها بصحيفة الدعوى مقابل الانتفاع حتى تاريخ الاستلام وهو ما اضاع على الشركة حق انتفاع من ٢٠١٧/٨/١٤ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بنحو ٦,٦٧ مليون جنيه بخلاف المستحق حتى تاريخ الاستلام، حيث جاء بمنطوق حكم الاستئناف ان طلب شركة كيما تأييد الحكم الابتدائي بمذكرتي دفاعها هو قيو لا منها لذلك الحكم ومنعا ايأها من اقلامه الاستئناف الفرعى لطلب تعديل الحكم الابتدائي . يتعين تحقيق الأمر بشأن ضياع حق الشركة في المطالبة بحق الانتفاع عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي لتلك المساحات والذي لم يتم حتى تاريخ المراجعة.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر بشأن ضياع حق الشركة في المطالبة بحق الانتفاع عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي لتلك المساحات والذي لم يتم حتى تاريخ المراجعة	جارى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم بالتعاون مع الجهات المسؤولة	



التعليق	الرد عليها	الملحوظة
		يتعين تحديد المسؤولية بشأن شراء تلك الأجهزة في ضوء مسابق وضرورة دراسة عمل إضمحلال قيمة تلك الأجهزة وموافقاتنا بموقف باقى تلك الأجهزة (صرف - مخازن) .
سيتم استخدام المبنى المذكور عند تشغيل مشروع الحامض والنترات الجارى انشاؤه حالياً.		- تحملت الشركة نحو ١٢ مليون جنيه إعادة تأهيل مبني المعامل واجهزة معامل "كيما ١١" دون استخدام حيث تم غلق المعامل بناء على مذكرة السيد / العضو المنتدب التنفيذي في ٢٠٢٤/٤/٢٤ وعلى الرغم سابق الإشارة إلى ذلك إلا أن رد الشركة أفاد بأنه جاري شراء مهمات مكاتب للمعمل وسيتم استخدامه لمصنع الحامض والسماذ والغير وسيلكون لم تقف علي ما انتهت إليه الشركة في هذا الأمر
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن اجراء التصويب اللزيم نحو تحويلها حسب طبيعتها (أصول - مخزون) ووضعتها ضمن مخزن مستقل احكاما للرقابة عليها.	الأصول الموجودة ضمن التكوين السلعي مخزون استراتيجي للأقسام الطالبة لها وتستخدم في العملية الإنتاجية عند عمل صيانة أو إحلال وتجديد للأقسام التابعة لها، وهي عبارة عن قطع غيار للحامض و للضاغط قطع غيار لاطلمبات الأمونيا وللتوربينة البخارية وللحصول عليها وشراؤها يتطلب ذلك الأمر إجراءات ووقت طويل لاستيرادها من الخارج مما يترتب عليه توقف المصانع لفترة طويلة.	- تضمن حساب التكوين السلعي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٨,٥ مليون جنيه آلات ومعدات مقابل نحو ٣,٦٤٣ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ تتمثل في قطع غيار (طلمبات و مغاطيس رفع) يرجع تاريخ ورود أقدمها الى عام ٢٠١٧ وذلك دون احكام للرقابة عليها ضمن مخزن مخصص لهذا الغرض . وكذا نحو ٥,١٢٢ مليون جنيه عدد ودوات بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ مقابل ٤,٩٧٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ يرجع تاريخ ورود أقدمها لعام ٢٠١٣ دون احكام للرقابة عليها حيث لا يوجد مخزن مستقل لها .

يتعين اجراء التصويب اللزيم نحو تحويلها حسب طبيعتها (أصول - مخزون) ووضعتها ضمن مخزن مستقل احكاما للرقابة عليها .



التعليب	الرد عليها	المعلومة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن بيان أسباب وجود تأخير في التنفيذ عن المخطط وما اتخذت بشأنها من إجراءات حيث أن ملاحظتنا تنصب على أسباب التأخير في التنفيذ وما اتخذت بشأنه وليس تطبيق الغرامة.	مشروع حامض النيتريك و تترات الامونيوم تبلغ مدة تنفيذه ٣٤ شهرًا من تاريخ البدء وفي مثل هذه المشروعات في حالة حدوث تاخيرات يقوم المقاول بتقديم خطة معالجة تلك التأخيرات ، ولا يتم تطبيق غرامات التأخير الا بعد انتهاء اعمال الانشاءات وإصدار شهادة الانتهاء الميكانيكي العام ، حيث يقوم المالك حينها بالنظر في التأخير حال وجوده واحتساب مدة التأخير وتطبيق غرامات التأخير المقرره وفقا للتعاق.	- تضمن التكوين السليح والإفلاق الإستثماري في ٢٠٢٥/٢/٣٠ نحو ٣,٧٤٦ مليار جنيه تخصص مشروع حامض النيتريك وتترات الامونيوم ANNA لتحالف شركتي تكنيمونت وأوراسكوم بالفحص تبين ما يلي ٥- تم إسناد المشروع لتحالف شركتي تكنيمونت وأوراسكوم وفقاً لإتفاقية التسوية الخاصة بانتهاء كافة النزاعات الخاصة بمصنع الامونيا واليوربا بين شركتي كيما وتكنيمونت بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٢ ٦- بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ تم توقيع عقد الاعمال الهندسية والتوريد والانشاء لمشروع حامض النيتريك وتترات الامونيوم مع تحالف شركتي تكنيمونت وأوراسكوم بنظام تسليم مفتاح - بعد عدة تقاوصات - بمبلغ ٢٤٥,٠٤١ مليون دولار أمريكي (منهم ١١ مليون دولار تم الاتفاق علي سدادهم بالجنيه المصري وفقاً لسعر الصرف المعين من البنك المركزي المصري في تاريخ تنفيذ التمويل) ومبلغ ١,٦١١ مليون جنيه مصري . ٧- بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٩ تم سداد الدفعة المقدمة لشركة تكنيمونت بنحو ٢,٣ مليار جنيه وفقاً للشروط التعاقدية مقابل خطابات ضمان بنفس القيمة قبل عام من الإنتهاء من تدبير التمويل اللازم للمشروع و الإفقال المالي حيث تم بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٢٤ توقيع التعديل رقم (٥) لعقد التمويل المشترك مع تحالف البنوك الممولة (البنك الأهلي المصري - بنك مصر - البنك العربي الأفريقي الدولي - بنك القاهرة - بنك المؤسسه العربية المصرفية - البنك العقاري المصري العربي) وبناءاً عليه تم تفعيل التمويل البنكي المقدم للمشروع. ٨- و حتي ٢٠٢٥/١/٣٠ تم سداد نحو ١,٤ مليار جنيه مع وجود تأخير في التنفيذ حيث بلغت نسبة تقدم تنفيذ أعمال المشروع الإجمالية ٢١,٣٪ في حين المخطط ٢١,٧٪. يتعين معه بيان أسباب وجود تأخير في التنفيذ عن المخطط وما اتخذت بشأنها من إجراءات .



التعليب	الرد عليها	المعلومة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن سهره تركيب منظومه الإنذار والإطفاء والحصول على الموافقات والاشتراطات البيئية اللازمة للصحة والسلامة المهنية طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك حفاظا على الأمن والسلامة ضد اخطار الحريق حيث كان يجب استيفاء ذلك قبل التأجير والتشغيل مما يتطلب تحقيق الأمر بذلك .	جارى التعاقد مع استشاري حريق وطرح مناقصه في الشركات المتخصصة في هذا المجال	- تبين استبعاد نشاط فرن انتاج سبيكة الفير وسليكون من السجل الصناعي للشركة منذ عام ٢٠١٩ وهو تاريخ توقف الشركة الشرق السعودية منذ شهر سببقة الفير ومنجنيز وتأجيرها لشركة الشرق السعودية منذ شهر مايو ٢٠٢٥ بدون الانتهاء من الاجراءات القانونية اللازمة لتسجيل النشاط بالسجل الصناعي ولم يتم استيفاء اشتراطات الصحة والسلامة والموافقات البيئية وتركيب منظومه الإنذار والإطفاء حتى تاريخه. يتعين سهره تركيب منظومه الإنذار والإطفاء والحصول على الموافقات والاشتراطات البيئية اللازمة للصحة والسلامة المهنية طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك حفاظا على الأمن والسلامة ضد اخطار الحريق.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء التحقيق اللازم بشأن ما سبق ذكره بالملاحظة وتحديد المسئولية في عدم طلب خطاب ضمان مقابل الدفعة المقدمة وعدم ذكر أي شروط جزائية في حالة التأخير في التنفيذ أو أي إخفاقات أخرى.	الموضوع برمته قيد البحث والدراسة عن طريق اللجنة المشكلة من الشركة القابضة بالقرار رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢٤ ، وسيتم موافقتكم بالتقرير النهائي فور انتهاء اللجنة اللجنة من الدراسة والإصدار .	- تم سداد نحو ٤,٩٧٠ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١ قيمة المقدم المدفوع لشركة Krasts Vetmet الروسية بنسبة ٢٠٪ من عقد الأعمال الهندسية لتحسين ظروف التشغيل وزيادة إنتاجية مصنع الحامض كيما ١ وفقا لقرار مجلس الإدارة في ٢٠٢٤/٧/٢١ جلسة رقم (١) لسنة ٢٠٢٥/٢/٢٤ على المذكورة رقم (٩) المقدمة من السيد العضو المنتدب السابق بشأن تحسين الظروف التشغيلية وزيادة كفاءة إنتاجية مصنع الحامض واسنات العملية لشركة الروسية كراسستمت وجاء منطوق القرار (حرصا من مجلس الإدارة على توطيد الصناعات المصرية وتحفيز الشركات المصرية المتخصصة بالموارد من الخبرة وتوفير العمالة الأجنبية تم الموافقة على اسناد الاعمال الهندسية لتحسين ظروف التشغيل وزيادة كفاءة إنتاجية مصنع الحامض وكراسة الشروط والإشراف على تنفيذ الاعمال للشركة الروسية (كراسستمت) بقيمة اجمالية ٤٨٣.٤١١ ألف دولار أمريكي على ان تكون أعمال التوريد والتصنيع والتركيب من خلال شركات مصرية) ومدة التنفيذ ٢٠ يوم من تاريخ الدفعة المقدمة وحتى تاريخ القوائم المالية لم تبين لنا الانتهاء من الأعمال . وتشير إلى أنه خلال عام ٢٠١٩ طلبت شركة كيما من كل من شركة اسباندوز الاسبانيه وشركة اودا الامانيه اجراء دراسه مبدئية بخصوص هذا الموضوع فاعتذرت الشركة الاسبانيه معتلة بعدم الجدوي بينما طلبت شركة اودا مبلغ ٧٨ ألف يورو ونظير الدراسة المبدئية . و خلال عام ٢٠٢٣ قامت الشركة الروسية (كراسستمت) ببناء علي طلب كيما باجراء هذه الدراسة مقابل ٤٩ ألف دولار (يعادل ١,٥١٠ مليون جنيه) وقامت



التعليق	الرد عليها	الملحوظة
مازلنا نرى ضرورة تحقيق الأمر بشأن التأخير في تنفيذ قرار المجلس منذ ٢٠٢٣/٩ حتى رفع الدعوى في ٢٠٢٥ .	قامت الشركة كيما برفع الدعوى رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ م تجارى أسوان ضد شركة عرب تكنولوجي لمطالبتها بمبلغ (٢٧٥٩٨٤١,٠٠) جنيه فقط إثبات مليون سبعمائة تسعة وخمسون ألفا ثمانمائة واحد وأربعون جنيها لا غير والفرانك القانونية وفقا لما ورد بقرار الاستشاري السيد الدكتور وليد عبد الغفار	تقريرا مفصلا يفيد بإمكانية تحسين الظروف التشغيلية والبيئية وزيادة الناتجة مصنع الحامض كيما ١ مما يتعين معه إجراء التحقيق اللازم بشأن ما سبق وتحديد المسؤولية في عدم طلب خطاب ضمان مقابل الدفعة المقدمة وعدم ذكر أي شروط جزائية في حالة التأخير في التنفيذ أو أي إخفاقات أخرى .
مازلنا نرى ضرورة تحقيق الأمر بشأن التأخير في تنفيذ قرار المجلس منذ ٢٠٢٣/٩ حتى رفع الدعوى في ٢٠٢٥ .	قامت الشركة كيما برفع الدعوى رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ م تجارى أسوان ضد شركة عرب تكنولوجي لمطالبتها بمبلغ (٢٧٥٩٨٤١,٠٠) جنيه فقط إثبات مليون سبعمائة تسعة وخمسون ألفا ثمانمائة واحد وأربعون جنيها لا غير والفرانك القانونية وفقا لما ورد بقرار الاستشاري السيد الدكتور وليد عبد الغفار	- مازال ضمن التكوين السلعي - مباتي مبلغ ٢,٣١٣ مليون جنية قيمة منظومة إطفاء حريق المصنع القديم كيما ١ (عرب تكنولوجي) سبق وأن أشرنا إلى تحفظنا على المخالفات التي شابت تنفيذ منظومة إطفاء المصنع القديم كيما ١ من المقاول عرب تكنولوجي بموجب أمر توريد رقم ٢٠٢٢/٩/٢٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٦ والذي فشل في التنفيذ وقد صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٠٢٣/٩/٢٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٢ بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقا للاتحة المشتريات والأعمال ضد المورد مؤسسة عرب تكنولوجي عن عملية منظومة إطفاء المصنع القديم كيما ١ (مبنى السداد وصيانة المحولات وصيانة الأجهزة) للحفاظ على حقوق الشركة وقد تأخرت الإدارات المعنية بالأمر بشركة كيما حيث تم برفع الدعوى رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ م تجارى أسوان ضد شركة عرب تكنولوجي لمطالبتها بنحو ٢,٧٦٠ مليون جنيه فقط والفرانك القانونية وفقا لما ورد بقرار الاستشاري السيد الدكتور وليد عبد الغفار. يتعين تحقيق الأمر بشأن التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقاول عرب تكنولوجي وما لذلك من آثار.
مازلنا نرى ضرورة تحقيق الأمر بشأن التأخير في تنفيذ قرار المجلس منذ ٢٠٢٣/٩ حتى رفع الدعوى في ٢٠٢٥ .	قامت الشركة كيما برفع الدعوى رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ م تجارى أسوان ضد شركة عرب تكنولوجي لمطالبتها بمبلغ (٢٧٥٩٨٤١,٠٠) جنيه فقط إثبات مليون سبعمائة تسعة وخمسون ألفا ثمانمائة واحد وأربعون جنيها لا غير والفرانك القانونية وفقا لما ورد بقرار الاستشاري السيد الدكتور وليد عبد الغفار	تبين نشوب حريق في مصنع كيما ١ " بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢١ بالحوزل الحراري الخارجي المركب على جسم التربة البخرية وكذلك في العزل الحراري المركب على موزع البخار المحمص المستخدم في تشغيل وتوزيع عامود التربة البخرية و بلغت التكلفة التي تحملتها الشركة لصيانة ناتج الحريق نحو ١٢ مليون جنيه بخلاف فقد الإيراد الناتج عن توقف الإنتاج أثناء صيانة التالفات نتيجة الحريق وتم تشغيل المصنع بعد



التعليق	الرد عليها	الملاحظة
لازالت الإدارة عند رأيها بشأن دراسة اسباب ما سبق وحصر الحالات المثلية وما زلنا نرى ضرورة تحديد المسؤولية بشأن شسراء كمية ٧٠ طن من مادة اضافة التترات على رصيد ٥٩ طن مع تنني معدل الاستخدام السنوي وضرورة اعاده النظر في التحقيقات التي تمت بهذا الشأن مع تحديد مسبل الاستقادة الاقتصادية من تلك الاصناف ومبيلاتا ومراعاة الدقة في تحديد احتياجات الشركة ودراسة تخفيض قيمة المخزون وفقا لمعطيات معيار المحاسبية المصري رقم ٢ بشأن المخزون.	تلك الكميات المختلفة من العيوب المتنتية الصلاحية سيرا عي الاستفادة منها أو التصرف الاقتصادي فيها بالبيع . - يتم تحديد نسب صلاحية الاصناف منتتية الصلاحية منذ سنوات في مخازنها الأصلية لانها عيوبات مغلفة وانها تعمل بكفاءة جيدة وصالحة للاستعمال ، تم اخذ عينة ممثلة من مادة الإضافة المتواجدة بالمخازن وأرسالها لمصلحة الكيمياء لتحديد نسبة الصلاحية لها. ويرجع السبب الى انخفاض استخدام مادة تغليف التترات لانخفاض الإنتاج من تترات الامونيوم وذلك بسبب انخفاض الكميات المباعة من المادة المذكورة لأسباب صموية الحصول على التراخيص لنقل وتصدير التترات وخاصة بعد انفجار مرفق بيروت ودخول بعض الشركات المنافسة التي قامت بخفض أسعارها مما ترتب عليه انخفاض معدل استهلاك مادة تغليف التترات وسيتن مراعاة عدم الشراء لهذه المادة الا في حالات الضرورة القصوى - يتم أعاره كميات من مادة التغليف والإضافة لشركات شقيقة ومن ثم يتم تجديد الصلاحية تلقائيا بالنسبة لتلك الاصناف الاكياس المتواجدة بجوار مبنى المطاطي بالشركة تم تحرير محضر جرد بكمية ٥٦٠٠٠ ألف كيس وتم تشكيل لجنة بتاريخ	الصيانة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٩ ولم تنتهي شركة التأمين من أعمالها وتعرض الشركة عن هذا الحادث . يتعين تحقيق الأمر بشأن القصور في الصيانة الوقائية للمصنع و التربة مما تسبب في حدوث الحريق وتكيد الشركة خسائر نتيجة لذلك. - تضمن المخزون بعض الاصناف منتتية الصلاحية بمخزن مواد التعبئة ومخزن الكيماويات بلغ ما أمكن حصرة نحو ٩,٢٤٨ مليون جنيه أصناف متنوعة بينها :- ١. كمية من العيوب بعد ٩٣٣٨٥ كيس بمخزن التعبئة تستخدم لتعبئة منتجات الشركة المختلفة مطبوع عليها سنة الإنتاج لأعوام سابقة قيمتها نحو ٢,١١٧ مليون جنيه و ما يترتب علي ذلك من اعتراض العملاء عليها ٢. كمية ١١٠,٦ طن مادة إضافة التترات غير مدون عليها تاريخ إنتاج او مدة صلاحية قيمتها التقريبية نحو ٧,١٣١ مليون جنيه ، ونشير الى شراء كمية ٧٠ طن بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢ بالإضافة الى رصيد ٥٩ طن وقد تحفظنا على ذلك في حينه وطلبنا التحقيق ولم نتيقن من صحة ما توصل اليه التحقيق الإداري بالشركة وقد بلغ ما تم صرفه خلال عامين نحو ١٨,٤ طن فقط مما يصعب معه استمرار صلاحية هذه الكمية للاستخدام وفقاً لمعدلات الاستخدام . وتجدر الإشارة إلى تتين وجود كمية من الاكياس بجوار مبنى المطاطي بالشركة بعد ٥٦٣٠٠ كيس وجميعها منتتية الصلاحية حيث تم صرفها لقسم التعبئة في عام ٢٠٢١ وتميلها علي الاستخدام في حينه و مدة الصلاحية ثلاث سنوات يتعين دراسة اسباب ما سبق وحصر الحالات المثلية وما زلنا نرى ضرورة تحديد المسؤولية بشأن شسراء كمية ٧٠ طن من مادة اضافة التترات على رصيد ٥٩ طن مع تنني معدل الاستخدام السنوي

التعليق	الرد عليها	الملاحظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن بحث ما سبق وتحديد سبل الاستفادة الاقتصادية من تلك الكميات ومراعاة تخفيض قيمتها وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢ بشأن المخزون.	ترجع طلبات مقدمة من الهيئة العربية للتصنيع لشراء مادة الزئبق ولكن لم يتم موافقتها بالموافقات البنينة من الهيئة العربية للتصنيع والمذكور بها الزئبق صراحه لتفويض الطلب المقدم منهم لكون مادة الزئبق تعد من المخالفات الخطرة المدرجة بقائمة وزارة التجارة والصناعة للمواد الكيماوية الخطرة التي تستوجب الحصول على العديد من الموافقات البنينة عن طريق جهاز شئون البيئة بوزارة البيئة وموافقة وزارة التجارة والصناعة	- يتضمن مخزن المعامل نحو ٧٤١,٥٥٤ كيلو من مادة الزئبق رصيد مرحل منذ سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٦٣٢,٤٣٩ ألف جنيه و الذي كان يستخدم بقسم الهيدروجين (بمصنع كيما ١) والمتوقف منذ سنوات . يتعين بحث ما سبق و تحديد سبل الاستفادة الاقتصادية من تلك الكميات و مراعاة تخفيض قيمتها وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢ بشأن المخزون .
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن حصر كافة الأصناف بدون قيمة بمخازن الشركة وتقييمها لإحكام الرقابة المخزنية عليها حيث لم فحصها واستلامها ونقلها لمخزن كيما حيث أصبحت في حيز شركة كيما بالكامل وفقا لقرارنا (إليه بملاحظتنا).	قائمة قطع غيار بورقي تجارب التشغيل هي القائمة النهائية التي تم الاتفاق عليها خلال مرحلة المفاوضات مع شركة تكتيمونت وتم استلامها بالكامل وأصبحت في حيز شركة كيما وفي حالة وجود قطع غيار اضافيه مستقوم شركة تكتومونت باستخدامها في مشروع الحامض والنترات .	- تسلمت الشركة عدد ٣٣١٥ قطعة غيار من قطع الغيار المتاحة بمخازن تكتيمونت (داخل الiard) طبقا للخطاب رقم TCM-KIM-1٥٠١٣ (فائض عمليات تجارب وبدء التشغيل) وتم تشكيل لجنة من كيما قرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٣ وتم فحصها واستلامها ونقلها لمخازن كيما بدون قيمة لكونها ضمن تكلفة العقد الأصلي. يتعين حصر كافة الأصناف بدون قيمة بمخازن الشركة وتقييمها لإحكام الرقابة المخزنية عليها .
	هذا الiard يخص شركة تكتيمونت وكانت تستخدمه في أعمال التخزين أثناء إنشاء مصنع الامونيا/ يوريا وحيث أنه تم عمل اتفاقية تسوية حصلت بموجبها تكتيمونت علي عقد تنفيذ لمشروع الحامض والنترات الجديد والذي من ضمن بنوده استخدامه الiard مقابل قيمة إيجاره شهرية	- استمرار وجود يارد (مكان مفتوح) بالمصنع الجديد محاط بسور من الاسلاك تم الإفادة بانه تحت ادارة و سيطرة شركة تكتومونت (مقاول المشروع كيما ٢) علي الرغم من الاستلام المبني للمشروع ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٠ وذلك التوقيعات هي ضمن التوريدات التي شملها عقد المقاول الخاص بالمصنع الجديد و لم يتم انهاء

التعليق	الرد عليها	الملحوظة
تدفع لكيما علي ان يتم تسليمها لكيما بعد تجديده في نهاية المشروع.	لا يوجد بضائع مشرونة حالياً داخل اليرد وتم توريد فائض عمليات تجارب وبدء التشغيل بواقي تركيزات المصنع الجديد إلى شركة كيما. جاري الانتهاء من حصر وتوريد الأصناف تحت الفحص بالمخازن حسب الطبيعة الفنية للاستلام وسوف يتم توريدها واستلامها تباعاً.	إجراءات استلامها حتي تاريخه علي الرغم من سابق الإشارة إلى ذلك إلا أن رد الشركة أفاد بأنه تم تشكيل لجنة لحصر و استلام الأصناف المشار إليها و هو ما لم يتم موافقتنا بنتائج أعماله حتي تاريخه. تجدر الإشارة إلى الاتفاق الجانبي بين إدارة الشركة وشركة تكتومونت بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ يفيد بتسليم الشركة كافة قطع الغيار التي تخصصها وليس لها الحق في أي طلبات أخرى. يتعين تحقيق الأمر للوقوف علي موقف تبعية محتويات اليرد وإتخاذ ما يلزم في هذا الأمر حفاظاً علي حقوق الشركة وحصر الحالات المثيلة و موافقتنا بنتائج أعمال اللجنة المشكلة لهذا الشأن .
لارالت الإدارة عند رايها بشأن سرعة تحقيق الأمر بشأن عدم إنهاء إجراءات الفحص والاستلام وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلك الأصناف والالتزام بوائح الشركة في هذا الشأن وتحديد المسؤولية المخزنية لها.	بعض قطع الغيار الرأسمالية تم الانتهاء من فحصها بالفعل بمعرفة الفنيين المختصين وتم توريدها ويوجد هناك بعض قطع الغيار الناقصة والمدونة تحت بند (تحت الفحص) لحين ورود مستنداتها و أخري لحين استكمالها وقد تم مخاطبة شركة تكتومونت لتوريد الأجزاء الناقصة حسب رد رئيس قطاع الإنتاج بشأن تلك الأصناف . - وجاري الانتهاء من حصر وتوريد الأصناف تحت الفحص بالمخازن حسب الطبيعة الفنية للاستلام وسوف يتم توريدها تباعاً.	- تبين وجود صناديق بها قطع غيار بالمخازن الجديدة غير مصناف بعضها بالمخازن و ردت من تكتومونت الإيطالية منذ ٢٠٢٣/٧ علي اعتماد مستندي رقم B ٣٢٠٩ يبلغ ١,٧٣ مليون دولار سدد عليها رسوم جمركية وضريبة قيمة مضافة بنحو ١٣,٨٩٨ مليون جنيهاً بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٦ وأظهرت محاضر الفحص لها (أرقام ٩,٨٨٧ و ٩,٨٨٧ بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٢ صفح ٧٨ - ٢٠٢٣/٧/٢٢) عن تدوين ملاحظات أمام بعضها وتم أصفافه البعض . يتعين سرعة تحقيق الأمر بشأن عدم إنهاء إجراءات الفحص والاستلام وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلك الأصناف و الالتزام بوائح الشركة في هذا الشأن وتحديد المسؤولية المخزنية لها .
سيتم إعداد دورة مستندية لمخازن الإنتاج التام وغير التام	.	- بلغ رصيد المخزون من الإنتاج التام وغير التام نحو ١٤٨,١٨٠ مليون جنيه ، ١١٩,٣١٤ مليون جنيه علي التوالي و قد تبين وجود



التعليق	الرد عليها	المعلومة
		قصور في إحكام الرقابة عليهما ومن مظاهر ذلك عدم وجود دورة مستندية للمخازن لإحكام الرقابة على حركة الإنتاج التام وغير التام (إضافة - صرف - إرتجاع) حيث يتم الإعتماد على إدارة الإنتاج في متابعة حركة المخزون وما تقوم بتحريره من تقارير إنتاج يومية وشهرية يتضمن ما تم إنتاجه (إنتاج تام وغير تام) وما تم بيعه منهما من واقع تصاريح الخروج الصادر من إدارة المبيعات دون وجود مسئول (أمين مخزن) عن إثبات حركة الإنتاج (أدون الإضافة والصرف) وعن مشمول المخزون نفسه فضلا عن عدم وجود أى دور رقابى لمراقبة حسابات المخزون بالإدارة المالية بشأن الإنتاج التام وغير التام . يتعين ضرورة وضع دوره مستندية لمخازن الإنتاج التام و غير التام ،وتفعيل دور مراقبة حسابات المخزون لإحكام الرقابة عليه.
المقصود بالملاحظة مراعاة القيمة الحالية أو أسعار السوق للأصناف المسلمة لشركة الشرق ولازالت الإدارة عند رأيها بشأن دراسة ما سبق وأجراء التصويب اللازم.	تم التصويب	- تضمن حساب أرصدة مدينة أخرى مبلغ ٢٣,٣٨٧ مليون جنيه يمثل مستحقات الشركة المقررة لدى شركة الشرق المستاجر لفرن الفير وسيلكون يتضمن نحو ١,١٢٩ مليون جنيه قيمة قطع غير وقود و مواد تعبئة وتغليف بالتكلفة بدون مراعاة القيمة الحالية أو أسعار السوق لتلك الأصناف . يتعين دراسة ما سبق و إجراء التصويب اللازم .
لازالت الإدارة عند رأيها بشأن يوافقنا بقرار الجمعية العامة بشأن الموافقة على الصرف وحدود الصرف على النادي الرياضي.	تم عمل مخصص بمبلغ ١٥ مليون في ٢٠٢٥/٦/٣٠	- تضمنت الأرصدة المدينة مديونية علي النادي الرياضي بنحو ١٥ مليون جنيه قيمة المنصرف هذا العام علي النادي الرياضي و مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ولم نواف بقرار الجمعية العامة للشركة بشأن حدود المبلغ المصرح صرفه علي النادي الرياضي وأوجه الصرف الممكن مساهمة الشركة فيها .

التعليق	الرد عليها	الملحوظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن الالتزام بإحكام القوانين المنشتر إليها بعاليه والعرض على الجمعية العامة للشركة للنظر فيما تم صرفه وتسويته.	سيتم مراعاة ذلك مستقبلا عند إعداد مشروع حساب التوزيع علماً بأن الشركة تساهم في تغطية الأنشطة الثقافية والاجتماعية	وتشير إلى أنه تم تسوية الرصيد المدين المرحل من العام المالي ٢٠٢٤/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٥ مليون جنيه في الاضمحلال المكون لهذا الغرض دون موافقة من الجمعية العامة للشركة بهذا الخصوص - بالمخالفة للمادة ١٨٣ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لم تقم الشركة بحساب نسبة ٥,٥ من صافي الأرباح السنوية للشركة بعد خصم الضرائب لصالح النادى الرياضى والإجتماعى للعاملين وتدرج بقائمة توزيعات الأرباح المقترحة وكذا بالمخالفة لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، حيث نصت المادة ٦ من القانون على أن "الخصص الشركات والمصانع نسبة ٥,٥ ٪ من صافي أرباحها سنوياً للصرف على الممارسة الرياضية العامة للعاملين بها". يتعين الإلتزام بإحكام القوانين المنشتر إليها بعاليه والعرض على الجمعية العامة للشركة للنظر فيما تم صرفه وتسويته.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء والموردين والالتزام بإرسال المصداقات لجميع الأرصدة الشخصية المدينة والدائنة في وقت والدائنة في وقت يسمح بالرد قبل إعداد القوائم المالية للوقوف على صحة الأرصدة.	سير اعى ذلك مستقبلا 	- لم يتم عمل مطابقات او ارسال مصداقات لأرصدة الموردين والعملاء المدينة والدائنة في تاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ الأمر الذى لم يتحقق معه من صحة تلك الأرصدة. يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء والموردين والالتزام بإرسال المصداقات لجميع الأرصدة الشخصية المدينة والدائنة في وقت يسمح بالرد قبل إعداد القوائم المالية للوقوف على صحة الأرصدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن بحث ودراسة أسباب توقف الأرصدة المنشتر إليها وإزالة النظر في الاضمحلال لمواجهة تلك الأرصدة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ بشأن الأدوات المالية.	سيتم تشكيل لجنة لبحث الأرصدة المدينة المتوقفة وأسباب التوقف مع عمل مطابقات مع الشركات الاخرى وسيتم النظر في الاضمحلال في ضوء ما سوف تسفر عنه أعمال اللجنة. 	- ظهر ح/الموردين - أرصدة مدينة بنحو ١٦,٧٣٥ مليون جنيه بعد خصم الإضمحلال عن الأرصدة المتوقفة بمبلغ ٧٨٥ الف جنيه (اعمال عام بمبلغ ٣٥٧٥٥٣ جنيه، قطاع خاص بمبلغ ٤٢٧٠,٨٦ جنيه) على الرغم من وجود أرصدة متوقفة بنحو ١,٦٥٥ مليون جنيه (١٣٦٣٢٧٧ جنيه قطاع عام اعمال ٢٩٢٠,١٨٠ جنيه قطاع خاص) منذ عدة سنوات يرتجع اقدها لعام ٢٠١٦.

التعليب	الرد عليها	الملاحظة
		يتعين بحث ودراسة أسباب توقف الأرصدة المشار إليها وإعادة النظر في الإضمحلال لمواجهة تلك الأرصدة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ بشأن الأدوات المالية.
	سيتم الدراسة واتخاذ ما يلزم حيال هذه الأرصدة . تخص شركة عرب تكنولوجي ولم يتم تسويتها ومرفوع الامر للقضاء	- ضمن الرصيد الدائن للموردين نحو ٣,٥١٠ مليون جنيه تحت مسمى مهمات لم ترد عنها فواتير (موردين قطاع خاص) لم يتبين لنا ماهية طبيعة هذا الرصيد ومفاداته . يتعين بحث هذا الرصيد وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن الالتزام بأحكام القانون المشار إليه.	جارى السداد	- ضمن الأرصدة الدائنة مبلغ نحو ٢٣ مليون جنيه يمثل قيمة المستحق من المساهمة التكافئية عن سنوات سابقة والتي لم يتم سدادها حتى تاريخه بالمخالفة لقانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ لتمويل نظام التأمين الصحي الشامل حيث أن المادة (٤٠) من القانون هي التي تنص على فرض هذه المساهمة بنسبة ٢,٥ في الألف (٠,٠٢٥) من إجمالي الإيرادات السنوية للمؤسسات الفردية والشركات، بغض النظر عما إذا كانت الشركة قد حققت أرباحاً أو تكبدت خسائر وتتولى مصلحة الضرائب المصرية تحصيل هذه المساهمة مع الإقرارات الضريبية. يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه .
		- عقد التشغيل والصيانة الثاني مع المقاول (شركة تكنيمونت) بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٥ واتفاقية جانبية خاصة بالتعاقد لتعديل بعض بنود التعاقد في ٢٠٢٣/١٠/١٢ والذي تضمن ما يلي:- - عدم مسؤولية المقاول عن أى خطأ أو تأخير في أى من خدمات التشغيل والصيانة التي ينفذها موظفيه. - تضمن العقد في البند رقم (٢/٢) من الملحق الثاني) بشأن حافز / خصم التشغيل بالنسبة لاستهلاك الغاز الطبيعي على أساس أن

التعليق	الرد عليها	المعلومة
 	١٠٠% لظروف عدم توافر الغاز الطبيعي اللازم وكذلك عدم قدرة المصانع القديمة على سحب الحصة المخصصة لها ٢٠٠ طن امونيا/يوم لذلك لا يتم تطبيق الخصم المقابل للحيود في استهلاك الغاز لعدم التزام كيما بتشغيل مصنع الامونيا على حمل ١٠٠% ويتم تطبيق حافز الإنتاج على البند الثاني وهو انتاج مصنع اليوريا وحسب الزيادة المحققة عن ١٠٠% في انتاج اليوريا.	تشغيل مصنع الامونيا بنسبة ١٠٠% لانتاج ٤٣٨ الف طن امونيا سنويا حيث ان الإنتاج الفعلي عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بلغ نحو ٣١٨ الف طن بنسبة ٧٣% ، بما يشير الى منح المقاول ميزة اعفائه من الخصم عند التعاقد ودون النظر الى التنفيذ الفعلي . تبين تحمل الشركة لحافز أداء اعتبرته الشركة ناتج عن حسن إداء التشغيل بالرغم من تنني كميته الإنتاج عن الكمية التصميمية الطاقة القصوى للمصانع سواء مصنع الامونيا او اليوريا حيث بلغ انتاج الامونيا و اليوريا عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ زياده انتاج اليوريا بمعدل ٢% من الطاقة التصميمية وعجز في كميته الامونيا بنسبه ١٤% عن الطاقة التصميمية مما يحق للشركة طبقا لشروط عقد التشغيل والصيانة بخصم ٨% من قيمة عقد الصيانة البالغ قيمته السنوية ٤,٧ مليون جنيه . وعام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ تبين وجود انخفاض في كل من الكميات المنتجة من الامونيا و اليوريا بنسبه ٢٩% و ١١% على التوالي مما يشير الى حق الشركة في خصم نسيه ١٥% من عقد الصيانة السنوي البالغ ٤,٧ مليون جنيه ولم يتم حتى تاريخه عمل مطالبه لشركة تكو موزنت بقيمة هذا الانخفاض في كميات الإنتاج هذا العام حيث حقق مصنع الامونيا و مصنع اليوريا عجز بنسبه ١٩,٧% ، ٧,٠% الإنتاج على التوالي مما يشير الى احقيه الشركة في المطالبه بنسبه ١٥% من عقد الصيانة السنوي البالغ ٤,٧ مليون جنيه . تبين تحمل الشركة الى حافز حسن أداء التشغيل في السنوات السابقة ، حيث تحملت نتيجة ذلك نحو ٧٧٤ الف دولار تعادل نحو ٨٧٢,٢٣ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ونحو ٧١٤ الف دولار تعادل نحو ٨٨٣,٢٩ مليون جنيه خلال

التعليب	الرد عليها	الملاحظة
 		العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بإجمالي العاملين نحو ١,٤٨٨ مليون دولار تعادل ٥٣,٧٥٥ مليون جنيه. - لا يوجد ما يفيد قيام المشغل بعملية التدريب وفقا لنطاق عمله في بنود الاحكام العامة وهي فترة الشركة على القيام بالتشغيل بشكل مستقل دون مساعدة المقاول الامر الذي لم يتم واتجهت الشركة الى تجديد عقد التشغيل لفرات أخرى (التزام شركة تكيمنت بتوفير برامج التدريب اللازمة بالموقع للعاملين التابعين لشركة كيما بصورة يومية سواء من تكيمنت و/أو موردي معدات مصنع الامونيا واليوربا لتمكينهم من تحمل مسئولية تشغيل وصيانة وإدارة المصنع بشكل مستقل دون مساعدة المقاول). - الاتفاقية الجانبية بين الشركة والمقاول بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ تضمنت في أحد بنودها المراقبة على الآلية الخاصة باعتماد حافز إنتاجية اليوربا واستهلاك الغاز الطبيعي المقترحة من المقاول والتي تخالف بصورة كاملة احكام عقد التشغيل والصيانة المبرم والذي تم الإتفاق على مدته لمدة سنتين تنتهي في ٢٠٢٦/١/٢٤ بنفس شروط وأحكام عقد التشغيل والصيانة الثاني المورخ ٢٠٢٢/١/٢٥ كما أعادت كيما التأكيد على ما تضمنته المادة ٢/٢ من ملحق عقد التشغيل والصيانة الثاني بأن معدل استهلاك الغاز الطبيعي المتفق عليه يكون فقط في حالة تشغيل مصنع الامونيا واليوربا بطاقة إنتاجية ١٢٠٠ طن يومى و ١٥٧٥ طن يومى على الترتيب أو أكثر وفي حالة الإنخفاض عن ذلك لا يتم تغريم المقاول في تعرض واضح بين البنود التعاقدية الواردة بعقد التشغيل والصيانة والاتفاقية الجانبية المورخة ٢٠٢٣/١٠/١٢.

التوقيب	الرد عليها	الملاحظة
لا يوجد فاقد للغاز الطبيعي للإنتاج حيث يتم تحميل إجمالي تكلفة الغاز الطبيعي على التكلفة الإنتاجية ولا يوجد حيود في الاستهلاك الفعلي عن المعيارى نتيجة اختلاف الظروف اللازمة لتحقيق القيم المعيارية نظراً لمشكلة عدم توافر الغاز الطبيعي بصفة منتظمة وعمل مصنع الأمونيا على حمل ٨٥٪ كحد أقصى . لم يتم الفصل في العقد بين البوربا الزراعى والصناعى	خروج شهادة وزارة الزراعة بالكيفية المستلمة شهريا حتى لو اقل من نسبة ٥٥٪ الشهريه موقعه ومختمه من وزارة الزراعة هو اقرار ضمنى من الوزارة باستلامها حصتها فيما	أظهر التشغيل وجود فاقد غير طبيعى في استهلاك الغاز الطبيعى من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ٧٨١ مليون جنيه منها نحو ٢٤٩ مليون جنيه تخص عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (بعد خصم الوفر في بعض الشهور) وفقا للمدلات المعيارية المستخدمة لم يتضمن التعاقد الخاص بالتشغيل والصيانة الإشارة إلى أن تحفيز المقاول كان يجب أن يكون عن إنتاجية البوربا الزراعية المطابقة للمواصفات فقط بدون البوربا الغير مطابقة للمواصفات (البوربا الصناعى) ، علما بأن إنتاج الشركة من البوربا الصناعى (الغير مطابق للمواصفات) و المحول للبوربا السائل خلال العام يبلغ نحو ٤٥ ألف طن بنسبة ٨,٨٪ من الإنتاج الفعلى هذا العام ■ بلغت تكلفة عقد التشغيل والصيانة منذ ٢٠٢٠/٤/٢٦ وحتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٠,١٥٧ مليون دولار أمريكي شامل ضريبة القيمة المضافة منها مبلغ ٨,٤٣٦ مليون دولار تعادل ٤١٧,٧٤٦ مليون جنيهها تكلفة عن العام تحملتها قائمة الدخل خلال العام الحالى المنتهى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ . يتعين تحديد المسؤولية بشأن ما سبق لما لذلك من أثر على نتائج الاعمال والقوائم المالية . - تم توقيع عقد OFFTAK AGREEMENT بتاريخ ٢٠٢٤/١/١ مع شركة أمبروبا لمدة عام ميلادى ينتهى فى أكتوبر ٢٠٢٥ بناء على طلب البنوك الممولة لمصنع الأمونيا و البوربا (كيما ٢) لتصدير حوالى



التعليق	الرد عليها	الملحوظة
طرفهم بهذا الخصوص وكذا موافقتنا بالسند القانوني لمخالفة قرار اللجنة الترسوية وموقف الشركة من تحمل رسم الصنادير في ظل رفض وزارة الزراعة إعطاء شهادة للشركة عن الكميات الموردة لها من شهر مايو ٢٠٢٥ حتى أغسطس ٢٠٢٥ وذلك لعدم إنتظام الشركة في توريد الكميات وفقاً للقرارات المنظمة وعدم إتزام الشركة تسليم وزارة الزراعة وفقاً لطلباتها الشهرية	بخص الشهر وعدم قدرة الوزارة على سحب كميات زياده وهي أسباب ترجع للوزارة لا دخل للشركة بها . اما فيما يخص امتناع وزارة الزراعة عن تسليم شهادات شهر مايو حتى أغسطس ٢٠٢٥ أفذاك يرجع لسبب عدم اقتناع الوزارة لأسباب خارجة عن إرادة الشركة من توقف المصانع خلال شهر مايو لمدة ١٣ يوم بسبب توقف امدادات الغاز عن جميع مصانع الأسمدة وكذلك توقف المصانع خلال شهر يونيو ٢٠٢٥ لمدة ١٨ يوم بسبب الحرب في الشرق الأوسط وتوقف عمليات توريد الغاز ، وانتظام التوريد خلال شهر يوليو ، ثم توقف المصانع خلال شهر أغسطس بسبب أعمال الصيانة ، وجارى التنسيق فيما بين الشركة ووزارة الزراعة لاستلام جميع الشهادات . اما بخصوص المطالبه بسداد رسم الصنادير فالشركة تقوم بتنفيذ تعليمات مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية، وشئون تنظيمها من وزارة التجارة والصناعة وهي الجهات القائمة على تطبيق قرار رئاسة الوزراء ويتم التعميم على جميع المنافذ الجمركية والتطبيق على جميع شركات الأسمدة ، ويتم التخصيم من خلال وضع كمية الإنتاج الشهريه الصادره من الشركة والمعتمده من الجهاز المركزى للمحاسبات ويتم طرح الكميات المستلمه من وزارة الزراعة ليصبح الباقي خاص بالتصدير وذلك اعمالا للمشور رقم ٩٤٣ الصادر من وزارة التجارة والصناعة بالسماح لشركات الاسمدة بتصدير الكميات بعد خصم كمية وزارة الزراعة وهذا إقرار من الجهات المنظمة والمفذه لقرارات رئاسة الوزراء بعدم وجود رسم الصنادير ، والشركة تقوم بالتصدير بانتظام بدون اى مطالبات	٣٠ ألف طن شهريا والتي تبلغ حوالى ٦٧٪ من الكمية المنتجة شهريا بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٦٩) في ٢٠٢٤/١١/١٧ على الخاصة بمنظومة الأسمدة الأرونية دون وجود اتفاق مع الوزارة على ذلك أو الحصول على ما يفيد الاكتفاء بالحصة المحددة التي اقرضتها الشركة للوزارة، الأمر الذى يشير الى عدم استناد الاتفاق الى سند قانوني لضمان التنفيذ . ونشير الى عدم انتظام الشركة في توريد الحصص المقررة لوزارة الزراعة من الأسمدة الأرونية للقرارات الوزارية المنظمة لذلك آخرها بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٣ "صدر قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن تعديل رسم الصنادير على الصادرات من الأسمدة الأرونية ونصت المادة الأولى من القرار، على أن يستمر فرض رسم صنادير على صادرات الأسمدة الأرونية علي أن تعزل فئة الرسم لتكون بواقع ٢٥٠٠ جنيه للطن وذلك على الفرق بين كميات الإنتاج الشهريه وما يتم تسليمه وفقا للبرامج والشروط التي تضعها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى لتوفير كافة احتياجات البلاد من الأسمدة الأرونية " . أصدر مجلس الوزراء رقم (١٧٠) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ ، بالنسبة لمنظومة الأسمدة الأرونية اجتماع مجلس الوزراء رقم (١٦٩) المنعقد بتاريخ (٢٠٢١/١/١٧)، الموافقة على ما يلي : إلزام الشركات بتوريد نسبة الـ ٥٥٪ من الإنتاج ٠٠٠٠٠٠٠ الخ وتوفير حصة الشركات الكبرى والمزارع ذات المساحات الكبيرة التي لا تستطيع من منظومة الدعم، وإلزام الشركات المنتجة بإتاحة حصة أخرى بخلاف الحصة المدعومة وقررها ١٠٪ من إنتاجها يتم ضخها في السوق المحلي بالأسعار الحرة تلبية لاحتياجاتها . والتأكيد على استمرار قيام مصلحة الجمارك المصرية بعدم السماح بالتصدير لشركات الأسمدة إلا بموجب خطاب رسمي من وزارة الزراعة



التعليق	الرد عليها	الملاحظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر وتحديد المسئولية بشأن القصور بالعقد وكذا عدم الالتزام بالعقد المبرم حيث أنه عقد لاستخدام الخط البحري والتسهيلات البرية والبحرية لشركة أبو قير لتصدير شركة كيما الأمونيا مقابل ١٢٪ من سعر	من الجمارك بأى مديونية ، وفي حالة وجود أية مديونية مستحقة على الشركة لن يتم السماح لها بالتصدير . • تتحمل شركة كيما اللقد لكونها البائع علما بأن نسبة اللقد في الحدود الطبيعية.	واستصلاح الأراضي بما يفيد التزام الشركة بتوريد الحصص المقررة بالإضافة إلى ١٠٪ للسوق الحر بمعنى أن خطاب السماح بالتصدير سيكون في حدود ٣٥٪ من الإنتاج . تتبن رفض وزارة الزراعة - وفقاً لما افادت به الشركة حين طلبها - إعطاء شهادة للشركة عن الكميات الموردة لها من شهر مايو ٢٠٢٥ حتى أغسطس ٢٠٢٥ وذلك لعدم انتظام الشركة في توريد الكميات وفقاً لقرارات المنظمة (٥٥٪ من إنتاج الشركة) وقد بلغت الكميات المطلوبة توريدها لوزارة الزراعة وفقاً للخطابات الواردة منها خلال الفترة من يولية ٢٠٢٤ الي أغسطس ٢٠٢٥ كمية ٢٢٢ ألف طن (٢٣ ألف طن x ١٤ شجر) في حين الكمية التي وردتها الشركة خلال نفس الفترة ١٤٧ ألف طن فقط بفارق ١٧٥ ألف طن تم تصديرها من قبل الشركة وجب تحصيل مقابلها رسم صنادرات عنها بمبلغ ٤٣٧,٥ مليون جنيه (١٧٥ ألف طن x ٢٥٠٠ جنيه للطن رسم صنادرات) ونشير إلى قيام الشركة بالتصدير خلال شهور مايو ويونية ويولية ٢٠٢٥ كميته ٧٩١٨٠ طن بوريا علي الرغم من عدم استلام شهادات وزارة الزراعة كما سبق ذكره يتعين موافقتنا بشهادة من الجمارك تفيد بعدم وجود مديونية على الشركة طرفهم بهذا الخصوص وكذا موافقتنا بالسند القانوني لمخالفة قرار اللجنة التسويقية و موقف الشركة من تحمل رسم الصنادر . - التعاقد الشركة مع شركة أبو قير للأسمدة لاستخدام الخط البحري والتسهيلات البرية والبحرية لشركة أبو قير لتصدير منتجاتها من الأمونيا مقابل ١٢٪ من سعر التصدير وقد شاب التعاقد بعض أوجه القصور تم إبلاغها للشركة في حنية منها تتم المحاسبة على ميزان شركة كيما مصر وفات التخليص الجمركي بميزاء التحميل ، تحصيل شركة كيما مصر وفات التخليص الجمركي بميزاء التحميل ، في ٢٠٢٤/١٢/١٧ فرفض العضو المنتدب التنفيذي لشركة كيما رئيس قطاع التسويق لشركة أبو قير في تصدير كمية ٢٠٠٠ طن امونيا التي تخص كيما المجيزة للتصدير باسم شركة أبو قير مقابل مبلغ ١,١ دولار - طبقاً للبيد الثاني من ملحق العقد المؤرخ



التعليق	الرد عليها	الملحوظة
التصدير وليس عقد تسويق وقد حصل مقابل تلك الكمية عمولة بمبلغ ١٣٢ ألف دولار بما يعادل ٦,٧٣٣ مليون جنيه وكذا تحمل الشركة ضريبة قيمة مضافة بنحو ٧,٨٥٥ مليون جنيه .		٢٠٢٤/١٠/٢٣ - لم توافقنا الشركة بصورة منه رغم طلبنا بخطاب بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٩ - ويتم خصم ١٢٪ أتعاب خدمة طبقاً للعقد، وتحملت الشركة عن بيع تلك الكمية ضريبة قيمة مضافة بنحو ٧,٨٥٥ مليون جنيه لكننا لميتمات محليه لان التصدير تم باسم شركة أبو قير . وتعين تحقيق الأمر وتحديد المسؤولية بشأن القصور بالعقد وكذا عدم الالتزام بالعقد المبرم حيث أنه عقد لاستخدام الخط البحري والشهولات البرية والبحرية لشركة أبو قير لتصدير شركة كيما الأمونيا مقابل ١٢٪ من سعر التصدير وليس عقد تسويق وقد حصل مقابل تلك الكمية عمولة بمبلغ ١٣٢ ألف دولار بما يعادل ٦,٧٣٣ مليون جنيه .
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر وتحديد المسؤولية فيما سبق من حيث: (١) التعاقد على بيع كميات بدون توافق مستلزمات الإنتاج من مواد التعبئة والتغليف. (٢) مدى أهمية التواجد في السوق الإفريقية من خلال بوابة السودان في ظل توقيع الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/OFTAK AGREEMENT	كان لابد من الاستجابة لطلب العميل ولأسباب أنه قد قام بسداد كامل قيمة التعاقد دفعة واحدة - هذا بالإضافة أن تاريخ إنتاج الشكاكر التي سيوعدها بها إنتاج الليوريا هو تاريخ يعبر عن سنة ماضية (رغم أنها صالحة لمدة ثلاث سنوات) وهذا غير مستحب عند التصدير لدى المستوردين السودانيين - هذا من جانب ومن جانب آخر أفاد المستورد أنه من الصعوبة بل من المستحيل أن تقوم الشركة المستوردة ببيع هذه الشحنة دفعة واحدة بل على فترات زمنية متباعدة وهو لا يتفق مع تاريخ الإنتاج المدون على الشكاكر - الأمر الذي استجابت له الشركة وسعت إلى توفير العوات المطلوبة ونجحت في توفيرها وفقاً للمواصفات المطلوبة للعميل - ونظراً لانخفاض الأسعار العالمية خلال فترة الشحن - فقد طالب العميل بتخفيض السعر بحيث يتوافق مع الأسعار العالمية لليوريا وبما يمكنه من تسويق المنتج - وعلى ضوء ما سبق وافقت الشركة على تخفيض السعر وفقاً لأسعار الليورصة وحراً على فتح السوق السوداني الأقرب للشركة والأوفر في تكلفة النقل والذي يمثل العبور لأسواق إفريقيا.	- تعاقبت الشركة مع الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٦ لبيع كمية ١٠٠٠ طن يوريا معاً في شكاكر ٥٠ كجم تصدير بسعر ٣٩٥ دولار أمريكي للطن والتنفيذ خلال الفترة من يوم ٥ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤ التسليم مصنع الشركة بأسوان . في ٢٠٢٤/١٠/٢٧ قام العميل برفض الشكاكر المباعة بها الإنتاج للتسجيل عليها إنتاج ٢٠٢٣ على الرغم أنه مسجل عليها صالحة لمدة ثلاث سنوات وقد طلب تغييرها الشكاكر شكاكر مدون عليها إنتاج أكتوبر/ ٢٠٢٤ بدون مد فترة الشحن لتوفير الشكاكر المطلوبة إستجابة الشركة لطلب العميل بدون مد فترة الشحن وتكاليف قيمة شكاكر جديدة بنحو ٥٢٧ ألف جنيه مما أدى إلى تأخر استكمال الشحن ليوم واحد فقط عن مدة العقد إلى ٢٠٢٤/١١/٢٦ لكمية ٢٠٢٤/١١/٢٦ طن . عرضت إدارة الشركة (العضو المنتدب السابق) مذكرة رقم ٦١ إلى مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٠٢٥/٢/٢٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٤ عن عملية البيع تلك مفادها تخفيض سعر البيع من ٣٩٥ دولار إلى ٣٦٠ دولار نظراً لتأخر الشحن لأسباب ترجع إلى شركة كيما ولخدم وجود شكاكر تصلح للتصدير إلى السودان " وهذا لم يحدث " وكذا لاهتمام الشركة بالتواجد في السوق الإفريقية من خلال بوابة السودان ووافق مجلس الإدارة على ذلك فتمتازت شركة كيما إلى الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية ب ٣٥ ألف دولار أمريكي من قيمة تصدير كمية ١٠٠٠ طن يوريا معاً تعادل نحو ١,٧٨٥ مليون جنيه . وتعين تحقيق الأمور وتحديد المسؤولية فيما سبق من حيث : (١) التعاقد على بيع كميات بدون توافق مستلزمات الإنتاج من مواد التعبئة والتغليف .



الملحوظة	الرد عليها	التعليق																									
(٢) مدى أهمية التواجد في السوق الأفريقية من خلال بوابة السودان في ظل توقيع الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١١ عقد FTAK AGREEMENT مع شركة أمبرونا لمدة عام قابل للتجديد بناء على طلب البنوك الممولة لمصنع الأمونيا و البوريا (كيما ٢) للتصدير . (٣) تخفيض القيمة الكامل كمية التعاقد بمبلغ ٣٥ ألف دولار في حين التأخير عن مدة التعاقد كان لكمية ١١١ طن فقط بمبلغ ٣٨٨٥ دولار يسا يعادل نحو ١٩٨ ألف جنيه .	وتم الموافقة على اعتبار قيمة الخفض دفعة مقدمة تحت حساب تصدير لكميات الأخرى	دولار يسا يعادل نحو ١٩٨ ألف جنيه.																									
- تبين زياده استهلاك الكهرباء بمصنع كيما ٢ هذا العام حيث بلغت الكميه المستهلكة نحو ٩٧,٣ مليون ك/واط بتكلفة نحو ٤٠ مليون جنيه مقابل ٣٩,٣ مليون ك/واط بتكلفة ٣١ مليون جنيه العام السابق نتيجة استمرار عدم النظام تشغيل توريثه انتاج الكهرباء بمصنع كيما ٢ والبالغ قيمتها نحو ٦ مليون دولار بصورة كاملة والتي نص التعاقد مع المورد نكبيمنت على توفيرها لكهرباء بمعدل ٢٧ ميجا وات في الساعه منها نحو ١٠ ميجا وات للمصنع القديم ورغم سابق العضو المنتدب لشئون الإدارة استلامها في ٢٠١٩/٨/٣٠ من قبل العضو المنتدب لشئون الإدارة (السابق) مفردا على اساس انتاج ١٧ ميجا وات في الساعه فقط بالإضافة الى الكهرباء التي يتم الحصول عليها من شبكة الكهرباء . يتعين تحقيق الامر بشأن ماسبق وتحديد المسئولية بشأنه . - لم نقف على صحة الأساس التي أتبعته الشركة في توزيع تكلفة المنتج (المصاريف الخدمية) على منتجات الشركة حيث تبين :	عدم انتظام التشغيل بسبب عدم توفر الغاز بكمية مناسبة للتشغيل	لأزالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر بشأن زيادة استهلاك الكهرباء بمصنع كيما ٢ هذا العام حيث بلغت الكميه المستهلكة نحو ٩٧,٣ مليون ك/واط بتكلفة نحو ٤٠ مليون جنيه مقابل ٣٩,٣ مليون ك/واط بتكلفة ٣١ مليون جنيه العام السابق وتحديد المسئولية بشأنه.																									
<table><tr><th>المنتج</th><th>كمية الإنتاج - طن</th><th>تكلفة المنتج - للطن - جنيه</th><th>تكلفة المنتج - الكليه - مليون جنيه</th><th>تكلفة المنتج - للطن - جنيه السابق</th></tr><tr><td>سمك البوريا ٤٦,٥ %</td><td>٥١٣٣٨٥</td><td>٧٥,٠٩</td><td>٣٨,٥٥٠</td><td>٩٢,٥٤</td></tr><tr><td>أمونيا سائلة</td><td>٣١٨٢٤٢</td><td>٩١,٤</td><td>٢٩,٠٠٤٥</td><td>٥٤٣,٩١</td></tr><tr><td>السمك المحبب ٣٣,٥ %</td><td>١٧٨٨٧</td><td>٤٠٧٦,٣١</td><td>٧٢,٨٢٥</td><td>٢٣٣٦,٤</td></tr><tr><td>نترات الأمونيوم منخفض الكلفة</td><td>٨١٧١</td><td>٨١٥٤,٤٨</td><td>٦٦,٦٢٨</td><td>٧٤٨١,٥٧</td></tr></table>	المنتج	كمية الإنتاج - طن	تكلفة المنتج - للطن - جنيه	تكلفة المنتج - الكليه - مليون جنيه	تكلفة المنتج - للطن - جنيه السابق	سمك البوريا ٤٦,٥ %	٥١٣٣٨٥	٧٥,٠٩	٣٨,٥٥٠	٩٢,٥٤	أمونيا سائلة	٣١٨٢٤٢	٩١,٤	٢٩,٠٠٤٥	٥٤٣,٩١	السمك المحبب ٣٣,٥ %	١٧٨٨٧	٤٠٧٦,٣١	٧٢,٨٢٥	٢٣٣٦,٤	نترات الأمونيوم منخفض الكلفة	٨١٧١	٨١٥٤,٤٨	٦٦,٦٢٨	٧٤٨١,٥٧		
المنتج	كمية الإنتاج - طن	تكلفة المنتج - للطن - جنيه	تكلفة المنتج - الكليه - مليون جنيه	تكلفة المنتج - للطن - جنيه السابق																							
سمك البوريا ٤٦,٥ %	٥١٣٣٨٥	٧٥,٠٩	٣٨,٥٥٠	٩٢,٥٤																							
أمونيا سائلة	٣١٨٢٤٢	٩١,٤	٢٩,٠٠٤٥	٥٤٣,٩١																							
السمك المحبب ٣٣,٥ %	١٧٨٨٧	٤٠٧٦,٣١	٧٢,٨٢٥	٢٣٣٦,٤																							
نترات الأمونيوم منخفض الكلفة	٨١٧١	٨١٥٤,٤٨	٦٦,٦٢٨	٧٤٨١,٥٧																							



الملحوظة					الرد عليها	التعليق
حاضر التبريك ٣٥٥٩٠ ٦١٠ ٢١٧١١ ٣٢٤,٧١ مما يتعين ضرورة إعادة النظر في أسس توزيع التكاليف الغير مباشرة على المنتجات لما لذلك من أثر في تكلفة المنتج وأثره على تكلفة الوحدات المباعة وربحية المنتج وقيمة المخزون. - تبين وجود فقد في الغاز الطبيعي للانتاج بالمصنع الجديد خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ الى ٢٠٢٥/٦/٣٠ لكمية ٢٨٤٨٠,٢٧٠ متر مكعب حيث يتراوح محل الاستخدام للطن من ١٠٢٥ متر مكعب الى ١٧٧١ متر مكعب يتعين تحقيق الامر واتخاذ ما يلزم بشأنها .					يتم توزيع تكلفة المنتج (المصاريف الخدمية) على منتجات الشركة حسب التقدير الواردة من الأقسام الإنتاجية والخدمية بتوزيع الكميات المنتجة من تلك الأقسام على منتجات الشركة كل فترة مالية ، ويتم توزيع كل مصروف من المصروفات الخدمية حسب طبيعته أما على حسب عدد العاملين أو كميات الانتاج بكل قسم أو عدد الآلات في كل قسم . ويتم في إطار تطوير منظومة العمل بالمصنع إعادة النظر في أسس توزيع المصروفات الخدمية .	توزيع التكاليف الغير مباشرة على المنتجات لما لذلك من أثر في تكلفة المنتج وأثره على تكلفة الوحدات المباعة وربحية المنتج وقيمة المخزون. ما زالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الامر في الحيود بين الاستهلاك الفعلي للغاز كخامة إنتاج والمعدلات المعيارية له .
تضمنت الإبرادات المنتوعة مبلغ ٣٢٩٩٥٢ جنيه قيمة كراسات شروط خاصة بالمناقصات والمزايدات لم يستقطع منها مبلغ ٥ جنيهات عن كل كراسة حيث أفادت الشركة على خطابتنا في هذا الشأن بأنه لا توجد مطالبات بذلك بالمخالفة للمادة ٧ من قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ (قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفكرى ومصالحى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسره) بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ والتي تنص على "أن تفرض صريية قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التي تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته وشركات قطاع الأعمال العاموذكر منها كراسات الشروط للمناقصات والمزايدات وكذا عقود المقاولات والتوريدات يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام القانون المشار إليه .					لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام القانون المشار إليه .	لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام القانون المشار إليه .

التعليق	الرد عليها	الملحوظة
لأزالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر بشأن تلك الخسائر.	تم التصويب	- بلغت إيرادات النادي الاجتماعي من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١/٣١ ٢٠٢٥/١/٣١ تاريخ تاجير النادي بنحو ١٠ مليون جنيه في حين تكلفه الفترة نحو ١٢,٧٢ مليون جنيه محققا خسائر تبلغ ٢,٧٢ مليون جنيه . يتعين تحقيق الأمر بشأن تلك الخسائر.
لأزالت الإدارة عند رأيها بشأن تحقيق الأمر وتحديد المتسبب في الخسارة وعدم بيع المخففات إلا عن طريق مزايدات علنية أو بمطاريق مغلقة وكذلك لا يتم بيع أي صنف إلا بالمعدد أو الوزن طالما الصنف قابل لذلك.	تم شراء الكميات الموضحة بالمحظوظة قبل توقف الغير وسيلكون عن التشغيل ونتيجة لتخزينها بالعراء وتعرضها للظروف الجوية فقدت صفاتها التشفيلية ومن ثم كان من الضروري التخلص منها قبل تشغيل مصنع الغير وسيلكون بمعرفة الشرق الحقيقى .	- بيع مخزون رايش الحديد مخففات لوط بدون وزن بسعر ٥٠ الف جنيه شامل الضريبة لشركة الشرق واستعرضت اللجنة على السعر المقدم نظرا لان اخر عملياته بيع لرايش الحديد بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه للطن شامل للميل الشركة العربية للطاقة المتجددة تابعة الهيئة العربية للتصنيع وكذا اقل من سعر لجنة التتمين وبالرغم من ذلك وافق العضو المنتدب على البيع لوط بدون وزن بسعر ٥٠ الف جنيه شامل الضريبة متجاهل رأي اللجنة وكذا رغم معرفه الرصيد الدفترى البالغ ٢٥٤,٥٢ طن وقيمتة الدفترية نحو ١٧٧ الف جنيه . تجاهل العضو المنتدب التقدير الذى تم بواسطة مدير اداره الورش المعاونة بان كميته الحديد الصافي بالروط تقدير بنسبه ٢٥٪ تبلغ حوالى ٨٩ طن رايش حديد في كامل الكمية وطبقا لآخر سعر بيع له البالغ ٧٠٠٠ جنيه شامل فان القيمة المقدرة تبلغ نحو ٦٢٣ الف جنيه مما اصاح على الشركة نحو ٥٧٣ الف جنيه .
ضسرة موراتنا بنتيجة أعمال اللجنة المشكلة بشأن التأخير في الإفراج الجمركي خلال العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ وما تم إتخاذة حيال ذلك وسبب الاستمرار في ذلك.	انتهت اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٣ من تقريرها بشأن تحديد مسؤوليه عن التأخير في عملية التخليص الجمركي لقطع الغيار خلال العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ، وتم العرض على مجلس ادارة الشركة عن طريق الادارة القانونية الجزاء وتم اعداد تحقيق داخلي بالشركة ، والذي انتهى الى الجزاء للمسؤولين وتم اعلمانه من مجلس ادارة الشركة .	- تحملت الشركة غرامات نتيجة التأخر في التخليص على قطع الغيار (الموردة بمعرفة شركة تكتيروت) بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٠,٨٦ مليون جنيه منها نحو ٧,٠٥٩ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ المالي (حيث لا تقوم الشركة بتسجيل تاثير المخلص نيسكو او لا بدول) في الوقت الذي لم تستجب فيه الشركة لاتخاذ اى اجراء حيال ذلك رغم التأخر نحو سنة في التخليص على بعض الرسائل و قد سبق الاشارة الى ذلك الا ان رد الشركة افاذ بأنه قد تم تشكيل لجنة لبحث واردة بالملحظة لبيان الأسباب التي أدت إلى تأخر الإفراج الجمركي عن قطع الغيار الواردة بالموارد، على أن يتم إتخاذ اللازم على ضوء ما سنتقي إليه من توصيات واتخاذ



التعليق	الرد عليها	الملاحظة
	وفيما يخص التأخير في الإفراج الجمركي خلال العام المنتهى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ جارى دراسته بمعرفة اللجنة المشكلة من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بالقرار رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢٤.	مما لا يخفى طبقا للتحقق مع شركة نوسكو لم تثقف على ما انتهت إليه تلك اللجنة ومما لا شك فيه أن تأخرات الإفراج الجمركي في إجراءات نتيجة التأخير في إجراءات الإفراج الجمركي . يتعين تحقيق الأمر بشأن ما سبق .
تم عقد عدة اجتماعات مع المستشار المدنى للشركة وتم وضع خطة لآلية تقييم الحوض حسب كميات الصرف المتوقع ورودها للحوض وجارى اعداد المقاييسه والدراسات الخاصة بتنفيذ الحوض		- ضمن المصروفات الأخرى مبلغ ٦٦٦,٦٦٧ ألف جنيه تمثل قيمة التصالح مع جهاز شئون البيئة بالقاهرة بعد التعهد بإنشاء حوض سماد جديد لتفادى المخالفات التي حررها جهاز شئون البيئة ضمن محضر بتاريخ ٢٠٢٤/١/١ لمخالفة احكام المادة (١٩) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ولم تقم الشركة بإنشاء الحوض المشار إليه حتى تاريخ الفحص مما يعرض الشركة لغرامات بسبب عدم الالتزام بالتنفيذ . كما تبين وجود مخالفات بيئية و قضايا مقامة ضد الشركة بارقام (٢٠٢٣ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ١٠٩٤ لسنة ٢٠٢٣ - ٢٠٢٣ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ١٦٣٩ لسنة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٣ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ١٦٣٩ لسنة ٢٠٢٤) قضى فيها بتغريم الشركة ١٠٠ ألف جنيه ، ٢٠٠ ألف جنيه ، ٥٠ ألف جنيه على التوالي وتم استئنافها جميعا و قضى فيها بقبول الاعتراض شكلا و سقوط الامر الجنائي و اعتباره كأن لم يكن و القضاء ببراءة الشركة و إحالة الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها نحو الجناية المثارة بالاوراق والقضية رقم ٣٦٧٠ لسنة ٢٠٢٤ قضى فيها بجلستها بالاوراق والقضية رقم ٣٦٧٠ لسنة ٢٠٢٤ قضى فيها بتغريم الشركة ٢٠٢٤/٧/١٠ بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون و احالتها للنيايه العامة لاتخاذ شئونها فيها .



التعليب	الرد عليها	الملحوظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن إجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام القانون المنشأ إليه في ضوء عدم وجود خطئه تبرئيه داخليه وخارجيه لرفع كفاءه القوة البشرية بالشركة وخاصة العاملين بالمصانع وليس الحماية المدنية فقط.	للحصول على رخصة تشغيل المصانع يتطلب الأمر موافقة الحماية المدنية وتشمل خطة التدريب واعتماد خطة الطوارئ والمعاينة على الطبيعة وبناء على المطالبة الواردة من الحماية المدنية بسداد المبالغ وبشأن مخالفة ما ورد بالمادة ١٣٤ من قانون العمل فإن نظام العمل بالشركة يتضمن بعدد برامج متخصصة لرفع كفاءة العاملين حسب متطلبات العمل.	بلغت تكاليف التدريب هذا العام نحو ٦١٨ ألف جنيه منها نحو ٥٥٠ ألف جنيه لوزارة الداخلية "هيئة الحماية المدنية" مما يشير الى عدم قيام الشركة بتنظيم خطئه تدريبيه داخليه وخارجيه لرفع كفاءه القوة البشرية لديها مما أدى الى استعانه الشركة بالشخاص وشركات في حاله احتياجها الى اجراء اي اصلاحات فنيه او صيانات للمصنع بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٥,٨٦٦ مليون جنيه منها نحو ٣١٧ ألف دولار تعادل ١٥,٨ مليون جنيه قيمه عقد شتايدر. فصلا عن عدم قيام الشركة بحساب نسبة ١٪ من صافي الأرباح السنوية للشركة قبل خصم الضريبة لصالح صندوق تمويل التدريب والتأهيل التابع لوزارة القوى العاملة بالمخالفة للمادة ١٣٤ من قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ حيث يطبق هذا الالتزام على المنشآت التي يزيد عدد العاملين بها على ١٠ عمال ويتم السداد خلال الشهر التالي لاعتماد الميزانية السنوية للمشاة مما قد يعرض الشركة لقرض غرامات مالية تتراوح قيمتها عادة بين مبالغ محددة، ويتم مضاعفة هذه الغرامات في حالة تكرار المخالفة.
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن ضرورة القيام بتحقيق الأمر وفقا لتوصياتنا بشأن ما شأب جانب من الاعمال والتوريدات والالتزامات من بعض القصور.	من بين شروط أمر التوريد ٢٠٢٤/٢٨٥/٢٠٢٥ المورد في ٢٠٢٥/١/١٩ الصادر للمورد/ الشرق الأوسط للهندسة الهيدرو ليكية ، وأن يتم التوريد خلال فترة من ١٢ الى ١٨ اسبوع من استلام أمر التوريد الدفع وشروط السداد : ٥٠٪ دفعة مقدمة مقابل خطاب ضمان و ٥٠٪ عند الاستلام ولم يرد خطاب ضمان الدفعة المقامة إلا بعد ٢٠٢٥/٥/٨ م ، وتولى قطاع سلاسل الإمداد طلب استتراج الدفعة في ٢٠٢٥/٥/١٨ م	يتمتع إجراء التصويب اللازم و الالتزام بأحكام القانون المشار إليه . - لم تقم الشركة بتحقيق الأمر وفقا لتوصياتنا بشأن ما شأب جانب من الاعمال والتوريدات والالتزامات من بعض المخالفات وأوجه القصور وفقا لما يلي : - استناد بالامر المباشر لتوريد الشرق الأوسط للهندسة الهيدرو ليكية لتوريد قطع غيار ومهمات بقيمة إجمالية بنحو ٣,٣٦١ مليون جنيه والتأخر في التوريد وعدم أخذ الصمات قبل الإستاذ . - الإستاذ بالامر المباشر لشركة غاز مصر لتزويد منطحات حديثة وقطع غيار ستين بناما على خطاب من شركة غاز مصر بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٩ بامر توريد

التعليق	الرد عليها	الملاحظة
	وتم سداد القيمة بال شيك رقم (٥٤٥٣٤٢٥١٥) المسحوب على البنك التجاري بمبلغ (١٤٧٤٠٠٠ جنيه) بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٠ وتم استعجال المورد المذكور لتوريد مشمول ذلك الأمر شركة غاز مصر المصادر لها أمر توريد رقم ١٠٩ هي الشركة المسؤولة عن تشغيل وصيانة محطة تخفيض الغاز الملوكه كيما والتي يتم تشغيلها بمعرفتهم لصالح كيما ، وحيث أن شركة غاز مصر هي شركة احتكارية تابعة للدولة ولذلك تم اسناد التوريد إليهما بالأمر المباشر وقد تم مخاطبتهم بالعديد من الخطابات من أجل توريد مشمول أمر التوريد سلف الذكر فحصل عن العديد من الاتصالات التليفونية معهم .	رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ بقيمة ٨,٠٧٢ مليون جنيه المبالغ لنحو ٢٦١٣ ألف دولار أمريكي بمدة توريد ٨ شهور وتم تحويل مبلغ ٢٦٢,٥٠٠ ألف دولار لشركة غاز مصر بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٣ مقابل خطاب ضمان وحسب تاريخ الفحص لم تتم شركة غاز مصر بالتفصيل وتسير إلى اثر عدم توكيد تلك المنظمات على تنفيذ ضغط خروج المحطة ومدى تأثر المصانع بذلك . الاسناد بالأمر المباشر لشركة إي جي تريس لتحليل وتوصيف البيانات بأمر توريد رقم ٣٤٤٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ بنحو ٤,٤٦٤ مليون جنيه لتزويد نظام ال MVR للاعتماد عليه في تجميع البيانات وعمل الحسابات اللازمة لإصدار التقارير الربع سنوية الخاصة بال CBAM (تلى متطلبات المفوضية الأوروبية وعملاء الشركة من المستوردين الأوروبيين وذلك بناء على قرار ٢٠٢٤/٣٠ للجنة الانبعاثات الكربونية المشكلة لذلك ولم يتم التنفيذ على الرغم من حاجة الشركة الماسة لإصدار تقارير الانبعاثات الكربونية CBAM في الوقت المناسب قبل ٢٠٢٦ وعدم التأخير في التنفيذ وبالتالي التأثير بالسلب على صلاحيات الشركة الى الاتحاد الأوروبي وتسير إلى عدم الحصول على الضمانات الكافية على المورد في حال التقاعس عن التنفيذ . ■ أمر توريد رقم ٢٠٢٥/٢/٢٤ بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢١ لتوريد ١٢٠ طن صودا كلورية من شركة بينوكيمويات بنحو ١,٨٤٧ مليون جنيه تم دفعها بالكامل للمورد بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٠ تم توريد كمية ٤٩ طن بمبلغ ٨٦٥ ألف فقط بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ وحتى تاريخه لم يلتزم المورد بتوريد باقي مشمول أمر التوريد ولم يتخذ ضده أي إجراء . ■ عملية بيع مخزون خامه رايش حديد برصيد تقري ٣٤٥,٣٧٥ طن بقيمة تقريبية ١,١٤٠ مليون جنيه المباع للعميل الشركة العربية للطاقة المتجددة تابعة للهيئة العربية للتصنيع بسعر ٧٠٠٠ جنيه شامل ضريبة القيمة المضافة وتم استلامه لكمية ١٨٦,٨٦ طن فقط وإظهر عجز ١٥٨,٥٢ طن وقامت الشركة بعمل مذكرة بالعجز ولم يقتنن المسؤول عن العجز . ما زلنا عند رايانا بضرورة تحقيق الأمر و تحديد المسؤولية بشأن ما سبق

- لم نقف على ما انتهت إليها اللجنة المشكلة بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة المنتهية في ٢٠٢٤/١/٣٠ وكذا جانب من أعمال اللجنة المشكلة بالنظر في الإداري رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ لرأسه ماورد بقرار مراقب الحسابات عن القوائم المالية عن العام المنتهى في ٢٠٢٣/١/٣٠ وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٢ للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة ونذكر منها :

التعليق	الرد عليها	الملحوظة
لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن ضرورة تحقيق الأمر وتحديد المسؤولية بشأن ما سبق ذكره تفصيلاً.	نظراً للتوقف فرن الفير وسيلكون عن العمل في ٢٠١٩/٣/٢٠ ووجود كمية رايش حديد لم تستخدم في الإنتاج وعدم الحاجة لها فقد تم بيع هذه الكمية والرايش الخردة مخلفات تم بيعه نظراً لوجود شوائب كثيرة به نظراً لتعرضه للعوامل الجوية. قامت اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٣ من الانتهاء من أعمالها عن طريق اصدار تقريران بتاريخ ٩ أبريل ٢٠٢٥ و ٢١ يوليو ٢٠٢٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات وشركة كيما بنتائج أعمالها وتم اتخاذ التوصيات الواردة بالتقرير الأول من جانب شركة كيما وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة الواردة بالتقرير الثاني من تحقيقات وخلافه وقد يخص اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢٤ فلم تنتهي اللجنة من أعمالها حتى تاريخه وسيتم موافاتكم بتقرير اللجنة فور الانتهاء من الدراسة والأصدار. تم إحالة عملية توريد تركيب وتشغيل نظام الإنذار والإطفاء موضوع المناقصة ٢٠٢٢/٢٠٢١/٣٢ للإدارة العامة للشئون القانونية للتحقيق بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣ من السيد الكيميائي العضو المنتدب ، وقد تم اجراء التحقيق الإداري في الموضوع برقم ١٥ لسنة ٢٠٢٣ وتم موافاة إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية بصورة من مذكرة التحقيق	١. تحقيق الأمر بشأن ما شاب عقد التشغيل والصيانة "الثاني" مع المقاول شركة ككيمنت بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٥ (تم تجديده في ٢٠٢٤/١/٢٦ لمدة عامين آخرين) والموقع من قبل العضو المنتدب السابق للشركة والمعتمد من مجلس الإدارة السابق بنحو ٧,٤ مليون دولار سنوياً بخلاف ضريبة القيمة المضافة وقد شابه العديد من أوجه القصور التشغيل والصيانة من قصور في صيانة التعاقد وفي التنفيذ. ٢. تحقيق الأمر بشأن ما شاب من مخلفات التعاقد مع شركة KBR بموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٤/١/٢٩ لتقديم خدمات الدعم الفني لمدة ٥ سنوات بتكلفة إجمالية ١,٢ مليون دولار تعادل نحو ٥٨ مليون جنيه. ٣. تحقيق الأمر في شأن شراء قطع الغيار خلال العام بنحو ٧٢٠ مليون جنيه ، صرف منها فقط نحو ١٢٠ مليون جنيه بنسبة ١٦,٦٪ وتحصلت الشركة نحو ٣,١ مليون جنيه بلازيادة نتيجة التأخر في الموافقة على شراء قطع غيار لخطابات صن داتن بمرافق المصنع الجديد. ٤. تحديد المسؤولية بشأن تحمل الشركة لنحو ٤ مليون جنيه باقي قيمة مائتم توريده لخدمات لاصمخ وطبيعة مخزن التترات مناقصة أعمال إزالة السطح الثالث وعزل مخزن تترات الامونيوم حيث أفلت إدارة الحماية المدنية برفض الخدمات الموردة وعدم صلاحيتها للاستخدام بمحطة تعبئة التترات وأبقت استخدام الوراخ المساح المبلن باللاياف الزجاجية الغير قابلة للاشتعال وتم تحويل الموضوع للتحقيق الداخلي بالشركة وقد انتهى التحقيق الإداري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣ المؤرخ ٢٠٢٤/١/٩ بشأن ما شاب مناقصة أعمال إزالة السطح الثالث وعزل مخزن تترات الامونيوم الي حفظ التحقيق قطعياً وهذا ما تحفظ عليه وشير الي انه لم يتم الانتهاء من سقف مخزن تترات الامونيوم بمحطة تعبئة التترات وما لذلك من خطورة. يعين موافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة المشمل إليها.

لا زالت الإدارة عند رأيها بشأن موافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة المشمل إليها.

لم نقف على ما علاقة الرد بالملاحظة



مذكرة بشأن

مشروع حساب التوزيع المعروض علي الجمعية العامة العادية

لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

في ٢٠٢٥/٩/٢٩

إلى السادة / مساهمي شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

- راجعنا القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) - شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام وتعديلاته - والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بإجمالي اصول بنحو ٣٠,٠٤٨ مليار جنيه وقائمة الدخل بصافي ربح نحو ٩٨٧ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

أولا : راجعنا توزيعات الأرباح المقترحة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ونرى بشأنها ما يلي :

لم تتقدم الشركة بمقترح توزيع وأكفنت بحسبة الاحتياطي القانوني فقط ووفقا للعقد المبرم مع البنوك والقوانين المنظمة لتوزيع الأرباح نهاية السنة المالية تبين ما يلي .

■ وفقا لعقد التعديل الرابع الموقع مع البنوك
فقرة ١٢-٣٠ عدم اعلان أو توزيع أية توزيعات أرباح حتى نهاية السنة المالية الكاملة الثانية بعد تاريخ اكتمال المشروع (٢)، باستثناء توزيعات الأرباح واجبة التوزيع للعاملين وأعضاء مجلس الإدارة وفقا للنظام الأساسي للمقترض والقانون واجب التطبيق .

■ قانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام
○ مادة (٣٣) : يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح السنوية القابلة للتوزيع ، يصدر به قرار من الجمعية العامة بناء على عرض مجلس الإدارة بنسبة لا تقل عن (١٠٪) ولا تزيد على (١٢٪) من هذه الأرباح تصرف نقدا ، بمراعاة أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩

○ مادة (٣٤) : يبين النظام الأساسي للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بأكثر من (٥٪) بالنسبة للشركات القابضة و (١٠٪) بالنسبة للشركات التابعة وذلك من أرباح الشركة السنوية القابلة للتوزيع مخصوصا منها نسبة (٥٪) من رأس المال المدفوع . ويكون للجمعية العامة تقرير ما تراه مناسبا في شأن توزيع باقي أرباح الشركة بعد خصم حصة العاملين ومجلس الإدارة على المساهمين من عدمه وذلك في ضوء التزامات الشركة ومشروعاتها .

■ قرار رئيس مجلس الوزراء ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ بتعديل القرار ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام

○ مادة (٣٨ / فقرة ثانية) : ويجوز للجمعية العامة العادية أن تقرر توزيع كل أو بعض الأرباح المرحلة التي تملك التصرف فيها بموجب القانون أو هذه اللائحة أو نظام الشركة علي المساهمين ، ويجب أن يتضمن قرار الجمعية في هذا الشأن بياناً بأوضاع الأرباح المرحلة التي يجري التوزيع



منها ، وذلك كله بمراعاة ما قد تتطلبه التشريعات المنظمة لأنشطة متخصصة من أحكام في هذا الشأن ، وكذا التدفقات النقدية والسيولة المالية بالشركة .

○ مادة (٤٠) : بمراعاة أحكام القانون وهذه اللانحة ، تحدد الجمعية العامة للشركة ، بناءً علي عرض مجلس الإدارة ، الأرباح القابلة للتوزيع وما يخص كل من العاملين ومجلس الإدارة والمساهمين منها ، وذلك بعد التصديق علي القوائم المالية والميزانية وحساب الأرباح والخسائر السنوية ، واستبعاد الأرباح الرأسمالية وتجنيب الاحتياطات الواجبة . وتلتزم الجمعية العامة عند إقرار توزيعات الأرباح ، بالآتي :

ثالثاً : ألا يتم تقدير مكافأة مجلس الإدارة بأكثر من (٥٪) من الأرباح السنوية القابلة للتوزيع مخصصاً منها نسبة (٥٪) من رأسمال الشركة المدفوع .

رابعاً : يكون للجمعية العامة تقرير ما تراه مناسباً في شأن توزيع باقي أرباح الشركة ، بعد خصم حصة العاملين ومجلس الإدارة ، علي المساهمين من عدمه وذلك في ضوء التزامات الشركة ومشروعاتها .

خامساً : يراعي عند تقدير مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، الجهود التي بذلها في تحسن نتائج أعمال الشركات التابعة عن السنة المالية السابقة وتخفيض خسائر الشركات التابعة لها

سادساً : يراعي عند صرف أرباح العاملين ومكافآت مجلس الإدارة أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ .

مما يتعين معه علي الشركة مراعاة نصوص القانون السابق ذكرها في عرض مشروع التوزيعات المقترح علي الجمعية العامة العادية للشركة المرتقب إنعقادها في ٢٠٢٥/٩/٢٩ .

ثانياً: بشأن الإحتياطي القانوني السابق تكوينه العام الماضي نرى بشأنه ما يلي :

نظم قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحة التنفيذية وتعديلاتهما كما يلي :

- قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ :
- مادة (٣٢) الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتتها الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيب كافة الاهلاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور للأرباح. ويجنب مجلس الادارة من صافى الارباح المشار اليها في الفقرة السابقة جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني، ويجوز للجمعية العامة للشركة وقف تجنيب هذا الاحتياطي أو تخفيض نسبته اذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال. ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال. كما يجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام :

○ مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة وما تقضى به نصوص النظام الأساسي تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أي من الاجتماعين المشار اليهما في المادة (٢٢) أو في أي اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية :

(١) وقف تجنيب الاحتياطي القانوني اذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال .



- (٢) استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .
- (٣) التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها .

..... الخ

- مادة ٣٥ - يجب على مجلس الإدارة لدى اعداده الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يجنب من الأرباح الصافية جزءاً من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني . ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب هذا الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي رأس المال المصدر ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال .
- مادة ٣٩ - لا يجوز توزيع الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة التصرف في أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه : وتكون الشركة من هذه الأرباح احتياطياً بحرص لاعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة ، أو اسداد ديون الشركة . ويسرى هذا الحكم في حالة اعادة تقويم أصول الشركة .

■ قرار رئيس مجلس الوزراء ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ بتعديل القرار ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام :

○ مادة (٣٦) :

وفي جميع الأحوال لا يجوز التصرف في الاحتياطيات والمخصصات الأخرى في غير الأبواب المخصصة لها إلا بقرار من الجمعية العامة بما يحقق أغراض الشركة ، علي أن يحدد القرار أوجه الاستخدام بهذه الاحتياطيات والمخصصات .

- تم تكوين الإحتياطي القانوني بنحو ١٢٦,٨٩٧ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ علي صافي ربح بمبلغ بنحو ٢,٥٣٨ مليون جنيه متأثر بخطأ في معالجة أعادة تقييم أراضي بالشركة بنحو ٢,٠٣٥ مليار جنيه وصحتها أظهرت نتيجة أعادة التقييم بالأحتياطيات الأخرى - أعادة التقييم وتم إجراء التصويب بالقوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مما خفض صافي ربح العام السابق قبل الضرائب بذات القيمة وأثر ذلك علي صافي الربح بعد الضرائب وبالتالي علي الإحتياطي القانوني المكون العام السابق . مما يستلزم العرض علي الجمعية العامة العادية للشركة لإعادة النظر في الإحتياطي القانوني المكون العام الماضي وفقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولأنحتة التنظيمية السابق ذكرها وما يترتب علي ذلك من آثار.

السيد الكيماوي/ رئيس الجمعية العامة اشكركم وسيتم الدراسة .

القرار

قررت الجمعية العامة الموافقة على التصديق على تقرير الجهاز المركزي وكل ما جاء به والعمل على حل كل البنود المتعلقة مع إدارة الشركة



بالنسبة لتقرير تقييم الأداء فليتفضل .

السيدة المحاسبة/ هالة محمد عبد الباقي مدير عام الكيماويات – الجهاز المركزي للمحاسبات – الخطة وتقويم الأداء

تم إعداد تقرير متابعة وتقويم أداء الشركة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ للعرض على الجمعية العامة للشركة من واقع نماذج تقويم الأداء والقوائم المالية الأساسية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وكذا ما أمكن الحصول عليه من بيانات وقد اسفرت المتابعة وتقويم الأداء عن ما يلي :

اولاً لم تحقق الشركة معظم أهداف الموازنة التخطيطية

ثانياً : بمتابعة الطاقات الإنتاجية المتاحة ومدى إستغلال الشركة لها إرتفعت الطاقات الإنتاجية المتاحة لمعظم المراحل الإنتاجية المتاحة بينما ثبتت في مرحلة إنتاج سماد اليوريا تركيزه ٤٦,٥ وذلك لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بالمقارنة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تدنى نسبة الإنتفاع بالطاقة الإنتاجية المتاحة في مرحلة إنتاج سماد نترات النشادر (تركيزه ٣٣,٥ % أزوت) حيث بلغت ١٢,٩ % عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ١٧ % عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

على الرغم من إرتفاع نسبة الإنتفاع بالطاقة الإنتاجية المتاحة في مرحلة نترات الأمونيوم (تركيزه ٣٤,٨ % أزوت) إلا أنها ما زالت متدنية وتظهر عدم الإستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية حيث بلغت ١٠,٢ % عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ٩ % عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ونوصى الشركة بالعمل على معالجة ورفع إستغلال الطاقات الإنتاجية لها بما يكفل تحسين إقتصاديات التشغيل لما له بالغ الأثر على تكلفة المنتجات ومن ثم تحقيق الأرباح للشركة مما يعد عبئاً كبيراً على التكلفة فضلاً عن أنها أموال غير مثمرة بالكامل ثالثاً وأخيراً لا يغطى متوسط سعر البيع المحلى لصنف سماد اليوريا (تركيزه ٤٦,٥ % أزوت) حتى تكلفة الخامات والمواد المباشرة سوى بنسبة ٩٧,٦ % عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل تغطيته بتكلفة الخامات والمواد المباشرة فقط بنسبة ١٠٤,٦ % عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ هذا ويغطى متوسط سعر البيع الخارجى التكاليف الكلية فى كل من عامى المقارنة وذلك بنسبة ١٣٣,٦ % عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ١١٧,٢ % عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

شكراً جزئياً لحضرتك بالتأكيد كل الكلام صحيح تماماً ولكن هناك قرارات سيادية نحترمها ونقدرها

السيد مراقب حسابات الشركة الخارجى مكتب – نصر ابو العباس فليتفضل

مراقب حسابات الشركة الخارجى مكتب – نصر ابو العباس

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة أعضاء الجمعية الكرام كل عام وحضر اترككم بخير – تقريرنا عن القوائم المالية تقرير متحفظ ورد تفصيلاً فى صلب التقرير وأمام حضر اترككم التقرير أرجو اثباته بالكامل فى محضر الجمعية , وسأكتفى بفقرة الرأى وفيما عدا التحفظات الواردة تفصيلاً فمن رأينا أن القوائم المالية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن أدائها المالى وتدققاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المنظمة لذلك وشكراً .



الرد على تقرير مراقب الحسابات الخارجيعلى القوائم المالية المعدلة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "في ٢٠٢٥/٦/٣٠

الرد عليها	الملاحظة
جارى دراسة تعديل اللوائح والنظم المعمول بها بالشركة.	• عرض القوائم المالية والأيضاحات المتممة لها ليست متسقة مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"، كما يتطلب الأمر تطوير نظم الرقابة الداخلية بالشركة.
تمت الافاده من مديرية المساحة بأسوان بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٦ انه تم مخاطبة الجهة صاحبة المشروع (الهيئة العامة للطرق والكبارى) لموافقتنا بباقي مبلغ القيمة النهائية لتعويضات نزاع الملكيه بعد تقدير القيمة النهائية من قبل اللجنة العليا للتعويضات حتى يتم السير في إجراءات العرض و النشر) ولم ترد اية مبالغ مالية بخصوص القيمة النهائية لتعويضات نزاع الملكيه وسيتم حسم قيمة التعويض المستحق للشركة بالمتابعه مع مديرية المساحة بأسوان فور موافقتنا بالرد بما يتم في هذا الشأن.	تضمنت اراضى الشركة اراضى متعدى عليها من الاهالى وبعض الجهات الرسمية (أرض الكوبرى و أرض السكه الحديد) وقد صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ ، باتخاذ اجراءات توفيق الاوضاع بشأن تعديلات الاهالى بأرض السيل فى منطقة غرب كيما بالبيع • ولم يتم حتى تاريخ إعداد التقرير والإنتهاء من تلك الاجراءات فضلا عن عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبه المصري رقم (٣٢) بمعالجه الأراضى الصادر بشأنها قرار الجمعية العامه غير العادية كأصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع .
سيتم التصويب خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥	قامت الشركة بتقييم المباني و الانشاءات تم الحصول عليها بموجب عقد مبادله مع شركة الحديد والصلب بأجمالى مبلغ ٤٦,٨١١,٧٥٤ جنيه ولم تقم بتقييم باقى بند المباني و الانشاءات المثبته بالتكلفه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٠)
تم اجراء دراسه للقيمة التخريديه وسيتم اجراء التسويات اللازمه خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وسيتم الالتزام بمتطلبات الفقرة المذكوره	لم تلتزم الشركة بتطبيق الفقرة (٥١) من المعيار المحاسبى المصري رقم (١٠) للأصول الثابتة واهلاكاتها بشأن إعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية للأصول التى مازلت فى أعمارها الإنتاجية وكذا بشأن احتساب القيمة التخريديه لهذه الأصول
سيتم رفعها للأصول عند صرفها من المخازن و استخدامها وبالنسبة لمشروع erp system جاري التنسيق مع كل من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ووزارة قطاع الأعمال للحصول للاستفادة من نظام ERP فور الانتهاء من تفعيل الأنظمة الخاصة به علي مستوى الشركة	يتضمن بند التكوين السلعي عناصر أصول ثابتة مهينة للاستخدام منذ سنوات سابقة ، ولم يتم رسملتها منذ تاريخ الإقتناء ، كما تضمن المخزون عناصر أصول ثابتة (سيارات و أوناش) وبما لايتفق مع متطلبات المعيار المحاسبى رقم (١٠) الأصول الثابتة و إهلاكاتها ويتصل بهذا الأمر تضمن المشروعات تحت التنفيذ دفعات مقدمه خاصه بمشروع (ERB SYSTM) بمبلغ ١٦ مليون جنيهه يعود



	معظمها لسنوات سابقة ، ولم يتم التشغيل حتى تاريخ إعداد التقرير مما يتطلب دراسة مدى إضمحلال القيمة
سوف يتم عمل الدراسة و التحديث مستقبلا	لم تقم الشركة بتحديث دراسة القيمة العادلة الخاصة بالاستثمارات العقارية بالمخالفة لمعيار المحاسبية المصري رقم (٣٤) .
جارى الانتهاء من تصنيف وتبويب عناصر المخزون ووضع دورة مستندية لمخازن قطع الغيار والإنتاج التام. نتيجة لبعث المسافة من أسوان إلى ميناء دمياط البحري وقيام شركة النقل بنقل اليوريا صبب إلى المخازن بدمياط مما يؤدي إلى زيادة معدلات الهالك بالإضافة إلى وجود كميات تراكمية متحجرة في أرضية المخازن بميناء دمياط.	- عدم وجود نظام مخزنى يتضمن تبويب وتصنيف عناصر المخزون فنيا مما يؤثر على تقييم المستخدم منه و الأثر على حسابات التكاليف ويتصل بذلك مايلى : - وجود اصناف بدون قيمة وأخرى تحت الفحص مرحله منذ سنوات سابقة . - عدم وجود دوره مستندية لمخازن الإنتاج تحت التشغيل و الإنتاج التام ولما لذلك من أثر على نظام التكاليف . - أسفر جرد مخزون الإنتاج التام عن وجود عجز ١٦٤٨ طن ومما يتطلب البحث والتسوية
ستقوم الشركة بعمل الدراسة اللازمة.	تضمن المخزون أصناف متوقفه ومرحله منذ سنوات سابقة تبلغ قيمتها ١٢٠ مليون جنية مكون لها إضمحلال بنحو ١٢,١٠٧ مليون جنية ، ولم نواف بالدراسة المعده فى هذا الشأن
سيتم مراعاة ذلك مستقبلا	لم تعد الشركة مصادقات عن أرصده الحسابات المدينة و الدائنه للعملاء و الموردين فى تاريخ المركز المالى ، فضلا عن عدم توضيح حركة المعاملات بالعمله الاجنبية لما لذلك من أثر على التحقق من الأرصده وكذا دقة ترجمه الأرصده بالعملات الأجنبية
سيتم مراعاة ذلك مستقبلا	لم تقم الشركة بإعداد دراسه للخسائر الأنتمائية المتوقعة للأصول المالىة المدرجه بالقوائم المالىة وتأثير نتيجته العام بنتائج تلك الدراسه بالمخالفة لمتطلبات المعيار المحاسبى رقم (٤٧) الأدوات المالىة ، هذا فضلا عن عدم وجود دراسه لأعمار الديون بالشركة .
سيتم مراعاة دراسه اضمحلال كافة الأرصده المدينة بالشركة واتخاذ ما يلزم.	لم تقم الشركة بإعداد دراسه لحساب الاضمحلال للأرصده المدينة فى تاريخ المركز المالى بخلاف أرصده الأصول المالىة بالقوائم المالىة ، كما لم نواف بالدراسة المعده لحساب الإلتزامات المحتمله وأثرها على تكوين المخصصات وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبى رقم (٢٨) المخصصات



تم التعديل في يوليو ٢٠٢٥	تضمنت الحسابات المدينة الأخرى نحو ١٤ مليون جنيه عبارة عن فروق جردية بالزيادة مرحله منذ سنوات ، ولم نقف على طبيعه الحسابات وأسباب عدم تسويته لما تضمنت الأرصده المدينة الأخرى أرصده متوقفه مرحله من سنوات سابقه بلغت نحو ١٣,٦ مليون جنيه
ستقوم الشركة بعمل إفصاح بالإيضاحات المتممة يتضمن (إجمالي حجم التعامل مع شركة أبو قير للأسمدة - القرض الممنوح من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية) مع إدراج الإفصاح المشار إليه في الإقرار الضريبي للشركة.	لم تقم الشركة بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بالإيضاحات المتممة وفقا لمعيار المحاسبه المصري رقم (١٥).
تم إيقاف التعامل مع مصرف أبو ظبى و نظرا لضالة الرصيد والبالغ ٦٩٤ جنيه مصرى فان تكلفة الحصول على الشهادة اعلى من الرصيد	لم تقم اداره الشركة بموافاتنا بمصادقة بنك مصرف أبو ظبى للوقوف على صحة الارصده فى تاريخ المركز المالى .
سيتم مراعاة ذلك مستقبلا	عدم مطابقة الرصيد الفعلى للبنك العربى الأفريقى و بنك المؤسسة العربية المصرفية مع الرصيد الوارد بالقوائم المالية .
سيتم مراعاة ذلك مستقبلا	عدم مطابقه كل من الأرصده الإفتاحيه والختاميه لضريبه القيمة المضافه الوارده فى المركز المالى مع الإقرارات الضريبية المقدمه لمصلحة الضرائب ، مما قد يعرض الشركة للغرامات والتعويضات التى نص عليها القانون ، ويتصل بذلك عدم صحة حساب ضريبه كسب العمل الشهريه الوارده بشيت الأجور المعد من قبل الإدارة مع إقرارات كسب العمل الوارده بمنظومه الضرائب .

- السيد الكيميانى/ رئيس الجمعية العامة

شكراً جزيلاً لحضرتك

القرار

الإحاطة بتقريرى السادة مر اقبي الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات ومر اقب حسابات الشركة ورد الشركة عليهما

موافقة



البند الرابع

من جدول الأعمال تقرير السادة مراقبي الحسابات عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠. ونعطي الكلمة الآن للسيد المحاسب / وائل عزمي وكيل أول الوزارة مدير الإدارة. - فليتكلم

السيد المحاسب / وائل عزمي وكيل أول الوزارة مدير الإدارة. - فليتكلم

السيد المحاسب / محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

بعرض التقرير على حضر ائكم , اطلب بإثبات التقرير بمحضر الجلسة انا هنا سأحدث على نقطتين هامتين

التقرير كان المفترض يتضمن التحفظ على قرن الفيروسي ليكون الذى غير موجود عندى اصلاً. وكان المفترض أيضا يتضمن البيئة لان عندى قضايا مع البيئة .. وشكراً.

تقرير تأكد مناسب معدل

على تقرير مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"

عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠

إلى السادة مساهمي شركة / الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

مسؤولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية المراجع

فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، فتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة بتطبيق قواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن مدى التزام الشركة بتطبيق قواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية". يتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة مكتمل وخالٍ من أية تحريفات هامة ومؤثرة.



ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج، تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسبًا. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقًا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها. ومن هذه الجوانب غير الكمية إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم، لم تمتد مسؤوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي، فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

١. غياب بعض المعلومات الأساسية حيث لم يتضمن تقرير الشركة معلومات كافية حول عدة جوانب، منها:

- إدارة المخاطر: لم يتضمن التقرير سياسة الشركة في إدارة المخاطر أو الجهة المسؤولة عنها أو استراتيجيتها لتحديد المخاطر ومستوى المخاطر المقبول. كما أنه لا يذكر بشكل مفصل المخاطر التشغيلية المحتملة التي قد تواجهها الشركة مثل تقلبات أسعار الغاز الطبيعي، أعطال المصانع، أو ارتفاع تكاليف الصيانة.
- الحوكمة والامتثال: عدم وجود سياسات لإدارة الحوكمة والامتثال للقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية.
- مدونة السلوك: عدم وجود ميثاق للأخلاق والسلوك المهني، وكذلك السياسات المتبعة بشأن الإبلاغ عن المخالفات، أو سياسة تتابع السلطة التي يجب على الشركة صياغتها وتطبيقها لتنظيم عملها الداخلي فيما يخص الحوكمة.
- تقرير الاستدامة: عدم إعداد تقرير الاستدامة.

٢. عدم وجود مبررات لعدم الالتزام حيث لم يوضح التقرير مبررات عدم الالتزام ببعض المتطلبات الهامة، وهي:

- عدم تشكيل اللجان: عدم تشكيل لجان للحوكمة والترشيحات والمكافآت والمخاطر.
- غياب اللوائح الداخلية: عدم وجود لائحة تنظم أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات، على الرغم من النص على ذلك في النظام الأساسي للشركة.
- عدم إعداد جدول بالالتزامات: عدم إعداد جدول يوضح القواعد التي تلتزم بها الشركة وتلك التي لا تلتزم بها مع مبررات ذلك وخطتها المستقبلية للتطبيق. وفقًا للبند ١/٦ من الباب الأول من دليل حوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦.



٣. ملاحظات حول تشكيل مجلس الإدارة وتقييم الأداء:

- **التبعية والتضارب المحتمل:** على الرغم من وجود إدارة للمراجعة الداخلية، إلا أن تبعيةها للعضو المنتدب قد يؤثر على استقلاليتها، ويجب أن تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.
- **تشكيل المجلس:** الأغلبية في المجلس لغير التنفيذيين المرتبطين بالمساهمين الرئيسيين، مع عدم وضوح وجود أعضاء مستقلين بالكامل.
- **تقييم الأداء:** لم يوضح التقرير وجود نظام رسمي لتقييم أداء المجلس أو الإدارة التنفيذية.
- **تمثيل المساهمين الأقلية:** لا توجد آليات واضحة لتمكين المساهمين الأقلية من المشاركة الفعالة.

٤. تحريفات وأخطاء في تقرير الشركة:

- **نظم الرقابة الداخلية:** أشار تقرير الشركة إلى وجود نظم رقابة داخلية ووجود مراجعة داخلية للتحقق من تطبيق اللوائح والقوانين، إلا أن الواقع الموجود بالشركة أوضح أن هناك بعض المعاملات التي كشفت قصور تلك الرقابة وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح وتجاوز من بعض المسؤولين لسلطاتهم، خاصة في عمليات المناقصات والمشتريات وما يرتبط بها من ترسية وسداد مدفوعات وإجراءات الشراء وتجاوز سلطات الاعتماد وتجاوزات المقاولين في تنفيذ الأعمال.
- **تضارب محتمل في المصالح:** لا توجد آلية واضحة لمتابعة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. كما أن تبعية مسؤول علاقات المستثمرين للعضو المنتدب التنفيذي قد تشكل تضارباً في المصالح وتؤثر على استقلالية المعلومات المقدمة للمستثمرين.

- **مدى التزام الشركة باللوائح والقوانين والافصاح عن المخاطر والتحديات** حيث لم يشير تقرير الشركة إلى أن مشروع إنتاج سبيكة الفيرومنجيز لم يدرج بالسجل الصناعي (بدلاً من المشروع القديم سبيكة الفيروسيلكون والمتوقف من ٢٠١٩ والمستبعد من السجل الصناعي) على الرغم من الانتهاء من تأهيل وتأجير المصنع لإنتاج سبيكة الفيرومنجيز منذ مايو ٢٠٢٥ وذلك نتيجة عدم استيفاء الاشتراطات الخاصة بالامن والسلامة وكذا الاشتراطات البيئية مما يعد إخلالاً بمبدأ الشفافية والإفصاح كقاعدة من قواعد الحوكمة ويعتبر إخفاء لمعلومة جوهرية.

٥. غياب التفاصيل عن الأداء البيئي:

- على الرغم من ذكر التقرير أن الشركة لديها سياسة بيئية واضحة وتعديلات لتقليل الانبعاثات، إلا أنه لم يقدم أي أرقام أو بيانات محددة عن نجاح هذه الإجراءات.
- لم يذكر التقرير نسبة الانخفاض في الانبعاثات أو كمية التلوث التي تم تقليلها، أو أي مؤشرات أداء بيئي أخرى. هذا النقص في الإفصاح يمنع أصحاب المصلحة من تقييم فعالية السياسات البيئية على أرض الواقع.

ونشير إلى وجود مخالفات بيئية و قضايا مقامة ضد الشركة بارقام (١٠٣٥٩ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ٦٠٩٤ لسنة ٢٠٢٣ - ١٦٧١٨ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ١٦٣٩ لسنة ٢٠٢٤ - ٢٦٧٥ لسنة ٢٠٢٣ مستأنفة برقم ٦٠٥٩ لسنة ٢٠٢٤) قضى فيها ببراءة الشركة و إحالة الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها نحو الجناية المثارة بالاوراق

وكذا القضية رقم ٣٦٧٠ لسنة ٢٠٢٤ قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٧/١٠ بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون و احالتها للنياه العامة لاتخاذ شئونها فيها .



استنتاج متحفظ

فيما عدا تأثير التحريفات وعدم استكمال الفقرات الموضحة أعلاه، فإن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبه الهامة - عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

السيد الكيميائي/ رئيس الجمعية العامة

شكراً جزيلاً

الإحاطة بتقرير السادة مراقبي الحسابات عن التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

موافقة

البند الخامس

من جدول الأعمال (اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة لها) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

القوائم معروضة على حضر اتكم وجميع المساهمين

قرار الجمعية العامة الموافقة بالإجماع على ما ورد بالقوائم المالية

موافقة

البند السادس

من جدول الأعمال (إخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة السابق والحالي عن المركز المالي ونتائج الأعمال المعروضة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠).

موافقة

موافقة وتوجيه الشكر لهم لأنه يبذل مجهود في هذه الشركة غير طبعي فيستحقوا الشكر.

البند السابع

من جدول الأعمال (تفويض رئيس الجمعية العامة في تعديل حساب التوزيع وتحديد حصة العاملين ومجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون وإقرار صرف مكافأة إضافية للعاملين من عدمه مع عدم توزيع أرباح لمساهمي الشركة تنفيذاً لما ورد بنص الفقرة (١٢-٣٠) من عقد التعديل الرابع لعقد التمويل المشترك المبرم مع البنوك الممولة للمشروع بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٧).

موافقة

البند الثامن

من جدول الأعمال (اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة بإقرار استحقاق العاملين الدائمين للعلاوة الدورية السنوية اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ وفقاً للضوابط الواردة بقرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٥).

موافقة



البند التاسع

من جدول الأعمال (تعديل بدلات الحضور للسادة أعضاء الجمعية العامة بواقع ٢٨٠٠ جنهماً بدل حضور و ٢٠٠ بدل إنتقال بإجمالي مبلغ ٣٠٠٠ جنهماً خالص الضريبة ووفقاً للمذكرة المعروضة)
موافقة

البند العاشر

من جدول الأعمال (تعيين وتحديد أتعاب مراقب الحسابات الخارجى للشركة عن العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، المذكرة معروضة أمام حضر أنكم، و أتعابه السنوية قدرها ١٥٠ ألف جنيه غير شاملة ضريبة القيمة المضافة، وهو مكتب نصر أبو العباس وشركاه كمر اقب حسابات خارجي للشركة لمراجعة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦).
موافقة

البند الحادى عاشر

من جدول الأعمال (بيع أسهم الاستثمار المملوكة لشركة كيما بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية إلى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية)
طبعاً حضر أنكم تعلمون أن السيولة والتدفقات النقدية للشركة اعوام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ و ٢٠٢٦/٢٠٢٧ لا يكفى ونحن درسنا هذا الموضوع من كل جوانبه فنحن يهمنىما شركة كيما جداً جداً لأنها من أفضل الشركات والى تمتلك فيها الشركة القابضة ٧٠٪ والشركة القابضة تشرف عليها والشركة القابضة لن تتوانى ولن تقصر فى شئ لصالح شركة كيما من خلال ضمانات كاملة وسيولة نقدية الخ

١ - لكن الآن الشركة القابضة بالفعل لديها التزامات كثيرة جداً ومشروعات يتم تطويرها وأصبح ليس لدينا فائض والمعرض على الجمعية الآن بيع جزء أو كل أسهم الاستثمار المملوكة لشركة كيما بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية إلى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية لأحد المستثمرين الرئيسيين تنفيذاً لإشتراطات التعديل الرابع لعقد التمويل المشترك المؤرخ فى ٢٧ يونيو ٢٠٢٤ ، والشركة القابضة تمتنع عن التصويت لهذا الموضوع .

السادة المساهمين / موافقة

أحد السادة المساهمين

حاضر عن نفسى وعن أولادى ،

معالي السيد المهندس سعد ابو المعاطي رئيس الشركة القابضة

معالي السيد المهندس سامح طلعت العضو المنتدب التنفيذي لشركة كيما



أتوجه بالشكر لحضراتكم حيث حققت الشركة أرباح في عام ٢٠٢٥ ٩٨٦ مليون جنيه مقابل أرباح عن العام الماضي بلغت ٢,٥ مليار جنيه .

السيد الكيمائي/ رئيس الجمعية العامة

هذه الأرباح لكي نكون منصفين كانت نتيجة تقييم أصول والمجهود الذي بذل هذا العام أيضاً بمجهود مهندس عبد المجيد حجازي (العضو المنتدب السابق)

استكمالاً لحديث المساهم ، أما بخصوص بيع الأسهم المملوكة لشركة كيما في شركة ابوقير للأسمدة والدلتا للسكر ، نرفض بيع هذه الأسهم حيث ان هذه الأسهم في شركات صناعية كبرى وتدرعائد على شركة كيما وتحقق عائد عن طريق التدفقات النقدية وارتفاع قيمة الأسهم على شاشه البورصة وتؤدي إلى ارتفاع اصول الشركة فرجاء عدم بيع هذه الأسهم حفاظاً على حقوق المساهمين وحتى تعود الشركة لتوزيع كوبونات ارباح على المساهمين وإلى مزيد من التقدم والإزدهار وشكراً

أحد السادة المساهمين

اشكر حضر اتكم على نتائج الأعمال لأنها ناتج أعمال تشغيلية وليست عن إعادة تقييم أصول وهناك فرق لأن ناتج الأعمال التشغيلية يعطي ثقة للمستثمر والمساهمين سواء خارجي أو داخلي وبدأت الشركة في تحقيق نتائج جيدة بعد سنين كثيرة وأطلب من سعادتك تعديل الحوكمة في الشركة وتعديل لجان الحوكمة بالشركة ووضع برنامج محاسبي وبرنامج للحوكمة يجعل كل ايراد يتم صرفه من الشركة نعرف إلى اين ذهب ونتمنى من سيادتكم تعيين مستشار مالي يقيم اصول شركة ابوقير و أنا مع سيادتكم أن يتم بيع هذه الأسهم بالقيمة العادلة لكي نسدد الديون التي على الشركة لأن ارتفاع سعر الصرف عبء على الشركة والشركة تدفع تقريباً كل عام ٥٠٠ مليون جنيه فوائد دين أو أكثر من ذلك وعند بيع هذه الأسهم سنحاول سد جزء من القروض بحيث بعد ذلك نجني ارباح وأنا مع حضر اتكم في بيع الأسهم بالقيمة العادلة وشكراً

السيد الكيمائي/ رئيس الجمعية العامة

نحن مع الصالح العام ولكن هناك أصول للتقييم ولجان من خلال الدولة للتقييم وأطمئنك على التقييم مليون في المائة والذي أريد أن اخبركم به بكل أمانة ونحن لسنا سعداء بأخذ أسهم شركة ابوقير من شركة كيما والله العظيم أبداً لأننا لو نستطيع ضخ أموال في شركة كيما من خلال الشركة القابضة لن نتأخر ولن نتوانى ولكن للضرورة أحكام إما أن نتوقف شركة كيما ومشروعاتها وكل شيء وإما أن نتصرف في جزء من الاسهم المملوكة وشركة كيما قادمة باذن الله

أحد السادة المساهمين

سهم ابوقير حالياً في أدنى أسعاره وتراوح ما بين ٥٢ : ٥٣ جنيهاً وبالتالي سندخل في خسارة كبيرة لشركة كيما وكذلك شركة الدلتا بالنسبة للأرباح التشغيلية زادت هذا العام من ٩٥ : ١٠٠ % وهذا ما يهمنى وهو التشغيل الفعلي وليس إعادة التقييم

السيد الكيمائي/ رئيس الجمعية العامة

اشكرك على هذا الكلام لأن المهم أن ننظر للأرباح التشغيلية .

استكمالاً لحديث المساهم بالنسبة للبرنامج الزمني لمصنع كيما ٣ ومدى تأثير رفع أسعار الغاز من ١ : ١,٥ الى دولار لشركة كيما وشكراً لأتاحة الفرصة ونتمنى النجاح لحضر اتكم



السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

أكمك بكل وضوح مصنع النترات به تاخير ٧ او ٨ أشهر ونحاول نقوم تصحيح هذا الموضوع مع المقاول العام ونحن كشركة قابضة نجاهد لإستكمال البرنامج الزمني لأننا لسنا السبب فيه ولكن المقاول هو السبب فيه وهناك حقوق في هذا الموضوع ونحاول تصحيح ذلك - لان في تلك المشروعات ممكن التأخر ٣ او ٤ اشهر
أما بخصوص رفع سعر الغاز أعتقد سيؤدي إلى فرص تصديرية أكبر فالدولة الآن تعطينا فرصة تصديرية ٤٥ % و ٥٥ % للسوق المحلي والأن الدولة مشكورة جعلت حصة السوق المحلي ٣٧ % و أنا عن نفسي أشكر الدولة ومجلس الوزراء على هذا القرار لأن هذا القرار لصالح الشركات .

أحد السادة المساهمين

أهني الشركة القابضة والشركة التابعة شركة كيما , لم تترك سيادتك شيء للتحدث فيه لأن الشركة حققت أرباح تشغيلها , أما العام الماضي كما تحدث الزملاء كان إعادة تقييم أصول الشركة , والميزانية السابقة ٢,٥ مليار جنية ولكن أود القول لماذا أبيع حصتي في شركتي أبو قير والدلتا للسكر , وأبو قير رفعت الكوبون من ٥ جنية إلى ٦ جنية أي نعم على دفعات ولكن هذا دخل جيد للشركة وحضرتك أسهبت في الرد , وكان رد مقنع ولكن هناك حل آخر , وهو زيادة رأس المال ونحن نفكر مع بعضنا فبالطبع كل الكلام الذي قيل له مني الإحترام والتقدير , وكلام السادة أعضاء الجهاز المركزي وتقييم الأداء وكل المداخلات وحضرتك تتحدث بإستفاضة وإيجاز , وكان رد مقنع ولكن أنا كمساهم أريد عائد أوكوبون وعندما يحدث عندي فقد لعائد من شركة أبو قير , بالتالي يكون عندي مشكلة ولماذا لا نفكر في زيادة رأس المال على مراحل , إذا لم تتوفر سيولة بالشركة القابضة ولو بنسبه ٢٠ % كل مرة , وشكرا لرد حضرتك بمهنية وشرف للشركة أن تدير سيادتك هذا العمل وأبارك للمجلس كله فرداً فرداً وكل العاملين فيها فرداً فرداً وأشكر سعادتك .

السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

أنا الذي أشكرك فأنا فخور بهذه الجمعية وطريقة المناقشة والمساهمين يناقشوا بموضوعية وأسلوب راقى ونستمع لبعضنا البعض والذي أريد أن أستمع إلى رأي صندوق التأمين الاجتماعي فليفضل ممثل الصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي
الهيئة ليس لديها أدنى مشكلة عن عملية البيع ولكن بيع جزء وليس كل الأسهم
السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة بنك مصر فليفضل ممثل بنك مصر

نو افق على قرار البيع

السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

نستمع لرأي صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال
صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال

نو افق على البيع ولكن جزء من الاسهم وليس الكل .

السيد الكيمايى/ رئيس الجمعية العامة

نستمع لرأي الهيئة الزراعية المصرية

الهيئة الزراعية المصرية



موافقة ولكن يوجد ملاحظات ليست على بيع الأسهم لكن على إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة - أكثر من ثلاث سنوات يتحدث الجهاز المركزي عن مخالفات .

السيد الكيميائي / رئيس الجمعية العامة

الشركات الكبرى لابد أن يكون بها أخطاء

الهيئة الزراعية المصرية

كان هناك مشكلة من سنتين كان ٢ طن مخلفات تحدث عنها الجهاز المركزي تم بيعها ب ٢ مليون جنيه وكانت قيمتها في السوق ٣٥ مليون جنيه

السيد الكيميائي / رئيس الجمعية العامة

اشكرك ، أنا أرى أنه بعد إمتناع الشركة القابضة عن التصويت ، إلا إن الجمعية العامة وافقت على بيع كل أو جزء من أسهم شركة كيما في شركة أبو قير للأسمدة

القرار / موافقة

برغم أن هناك موافقة ولكن تسمحو لي أن أتكم بكل أمانة سندرس الموضوع مرة واثنتين وثلاثة داخل الشركة القابضة لأن في النهاية تمنا شركة كيما جداً جداً وشركة كيما ملكنا وفي أيدي أمينة وكما يهمننا الشركة القابضة تمنا شركة كيما تماماً تماماً لأن نجاح شركة كيما يسمع في الدنيا كلها ، وإذا رأينا تدفقات نقدية سنرجع لكم مرة أخرى ولكن نحن أخذنا قرارنا بالبيع لكي تكون الأمور واضحة ويكون القرار كالتالي قرار الجمعية بالموافقة على بيع جزء من أسهم أبو قير إلى الشركة القابضة هل سيتم بيع جزء أو كل هل تفوضونا ؟

المساهمين تصويت / موافقة

لن نصوت ولكن نأخذ موافقة جماعية لأنه لا يوجد أحد معترض لأن الذي أراه ليس هناك اعتراض وأنا بصراحة والله حتى الإكتتاب العام أنا سروري جداً بكل أمانة والنسبة تتراوح من ٦٩٪ أو ٧٠٪ الى ١٠٠٪ حسب التدفقات النقدية الخاصة بشركة كيما الذي نحافظ به على شركتكم وتأكدوا أنكم في أيدي أمينة وهذا هو القرار موافقة نشكركم جميعاً .

ممثل الصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي

نؤكد لحضرتك بالنسبة لهذا البند بالموافقة على بيع جزء من الأسهم وليس الكل .

السيد المحاسب / محسن رشاد عبدالودود . وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

سعد بك في جزء صغير تحدثنا فيه العام الماضي كان الربح ٢,٥ مليار جنيه كان يتضمن ٢,٠٣ مليار جنيه هذا المبلغ أعاده تقييم وذلك يترتب عليه أنني احتسبت الإحتياطي القانوني بالخطأ وقدمنا مذكرة بذلك والإحتياطي القانوني ٥٪ على الأقل ولا بد من عرض ذلك مرة أخرى على الجمعية وعند احتسابه على ٥٪ يجب تعديله واشكرك

السيد الكيميائي / رئيس الجمعية العامة

أشكرك وسيتم الدراسة

نصل لقرارات الجمعية العامة



قرارات الجمعية العامة العادية

لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)

والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٩

- ١- التصديق على القرار الإداري لرئيس الجمعية العامة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٥ الصادر في ٢٠٢٥/٦/٢٤ بشأن التغيرات التي تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة استكمالاً لدورة المجلس التي تنتهي في ٢٠٢٧/٥/١٥.
- ٢- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠، وكذا تقرير الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي المذكور.
- ٣- الإحاطة بتقرير مراقبي الحسابات وتقييم الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات ورد الشركة عليهما، وتكليف الشركة القابضة بمتابعة هذه الملاحظات مع شركة "كيما" والعمل على حلها.
- ٤- الإحاطة بتقرير السادة مراقبي الحسابات عن التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠.
- ٥- اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.
- ٦- إخلاء مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة السابق والحالي عن المركز المالي ونتائج الأعمال المعروضة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠.
- ٧- تفويض رئيس الجمعية العامة في تعديل حساب التوزيع وتحديد حصة العاملين ومجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون وإقرار صرف مكافأة إضافية للعاملين من عدمه مع عدم توزيع أرباح لمساهمي الشركة تنفيذاً لما ورد بنص الفقرة (١٢-٢-٣٠) من عقد التعديل الرابع لعقد التمويل المشترك المبرم مع البنوك الممولة للمشروع بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٧.
- ٨- اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة بإقرار إستحقاق العاملين الدائمين للعلاوة الدورية السنوية اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ وفقاً للضوابط الواردة بقرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٥.
- ٩- الموافقة على تعديل بدلات الحضور للسادة أعضاء الجمعية العامة بواقع ٢٨٠٠ جنيهاً بدل حضور، ٢٠٠ جنيهاً بدل إنتقال، بإجمالي مبلغ ٣٠٠٠ جنيه، خالص الضريبة، ووفقاً للمذكرة المعروضة.



١٠- الموافقة على تعيين مكتب نصر أبو العباس وشركاه كمراقب حسابات خارجي للشركة لمراجعة العام المالي

٢٠٢٦/٢٠٢٥ بجانب الجهاز المركزي للمحاسبات بأتعاب سنوية قدرها ١٥٠ ألف جنيه غير شاملة ضريبة القيمة

المضافة.

١١- بعد امتناع الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عن التصويت (على قرار بيع أسهم الاستثمار المملوكة لشركة

كيما بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية إلى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية) وافقت الجمعية

العامة بنسبة ١٠٠ % من أصوات الحاضرين على بيع جزء من الأسهم المملوكة لشركة "كيما" بشركة أبو قير

للأسمدة البالغ عددها (٣٤٠٠٩٣٦٠) سهم والتي تعادل ٢,٦٩٥ % من رأس المال المصدر لشركة أبو قير

للأسمدة إلى الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وبما لا يقل عن حصة الشركة القابضة في رأس مال شركة كيما

(أي بما لا يقل عن ٦٩,٨٢٥ % من حصة شركة كيما في شركة أبو قير للأسمدة) على ألا يقل سعر البيع عن

متوسط سعر الإقفال للسهم خلال الشهر السابق على البيع، وفقاً للقيمة العادلة الاسترشادية الواردة بقرار وزير

قطاع الأعمال العام رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته.

- تفويض السيد العضو المنتدب التنفيذي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" بصفته منفرداً في التوقيع على عقد

بيع الأسهم وأوامر البيع وأية مستندات أخرى متعلقة بعملية بيع الأسهم نيابة عن الشركة وذلك وفقاً للشروط وفي الحدود المبينة

في قرار الجمعية بالموافقة على بيع أسهم الشركة في شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية.

في ختام الجمعية أقدم بكل الشكر والتقدير للسادة أعضاء الجمعية العامة والسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة

الصناعات الكيماوية المصرية كيما والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والسادة مراقبي الحسابات

والسادة تقييم الأداء وكافة السادة الحضور وكل الشكر والتقدير لجميع العاملين بالشركة ونهنيهم بإنعقاد الجمعية

الناجحة وتحقيق هذه الأرباح والمجهودات التي يبذلونها داخل الشركة ومتأكدين من أن شركة كيما ستكون من كبرى

شركات الأسمدة في مصر , كل الشكر والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



"وقد أقفل المحضر فى تمام الساعة الخامسة والنصف مساءً"

أمين سر الجمعية

محاسب/ جمال سيد محمد حواش



جامعى الأصوات

محاسب / مها نجم الدين عبدالرحمن



محاسب/ محمد عبدالشافى سعيد



العضو المنتدب التنفيذي

مهندس / سامح طلعت محمد

مراقبو الحسابات



مكتبة نصر أبو العباس وشركاه

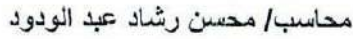
محاسب/ معتز عبد المنعم



الجهاز المركزى للحسابات

وكيل وزارة - نائب أول مدير الإدارة

محاسب/ محسن رشاد عيد الودود



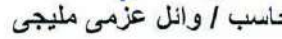
وكيل وزارة - نائب أول مدير الإدارة

محاسب/ حسام الدين فاروق على

محاسب/ أشرف محمد زيان

وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة

محاسب / وائل عزمى مليجى



العضو المنتدب التنفيذي

للشركة القابضة للصناعات الكيماوية



كيمياى / سعد محمد هلال

يعتد

رئيس الجمعية

مهندس / سعد إبراهيم أبو المعاطى



